







32101 072542333



مَشُورَاتُ مَكْتَبَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْعَامَةِ

---

- ١١ -

# أَصُولُ الْأُسْتَنْبَاطِ

في أصول الفقه وتاريخه بأسلوب حديث وتطور عام  
وتحقيق بارع لا يستغنى عنه طلاب الفقه والحقوق

بقلم

سماحة العلامة الحجة السيد علي نقى الحيدري

الطبعة الثانية

فيها تحقيقات وتنقيحات هامة

---

مطبعة الرابطة - بغداد

١٣٧٩ - ١٩٥٩

A 8.50  
282/764

al-HAYDARĪ, °ALĪ NAQĪ. Uṣūl al-Iṣṭanbāt fī  
uṣūl al-fiqh wa-ta'rīḫihi bi-usūb ḥadīṯ  
wa-tatawwur hamm wa-taḥqīq bārī° la yastagh-  
nahu tullāb al-fiqh wal-ḥuqūq. 2nd ed.  
Baghdād 1379 H.

## مَشْرُاتِ مَكْتَبَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْعَامَةِ

- ١١ -

Usul al-Istinbat

# أُصُولُ الْإِسْتِنْبَاطِ

في أصول الفقه وتاريخه بأسلوب حديث وتطور هام  
وتحقيق بارع لا يستغنى عنه طلاب الفقه والحقوق

تأليف

سماحة العلامة الحجة السيد علي نقى الحيدري

وقف على طبعه وتصحيحه نجله السيد محمد الحيدري

الطبعة الثانية

لها تحقیقات وتنقيحات عامة

## الأهداء

سيدي الامام الصادق (ع)

أرفع الى مقامك السامي بكلتا يدي هاتين مجهودي الضئيل ، مبرئاً عن  
ولائي لك وتمسكي بك ، وكلّي أمل ورجاء في أن ينال منك الرضا  
والقبول وهو غاية المقصود .

ولا أجد أحداً أولى منك برفع الكتاب إليه ، لأنك حامل لواء  
العلوم والمعارف ، وزعيم النهضة الثقافية في العالم الاسلامي ، ومهد قواعد  
الفقه وأصوله ، حتى طامأ لك العلماء والحكماء برؤوسهم إكباراً لمبقرتك  
الخالدة ، وإجلالاً لشخصيتك الفذة .

الحيلري



# كلمة مكتبة أهل البيت العامة

للطبعة الثانية

## بسم الله الرحمن الرحيم

فكرة تأليف كتاب جديد في أصول الفقه الجعفري بأسلوب حديث — سهل على المتعلمين دراسة هذا العلم ، ويسر لهم مراجعته — قديمة تدور في أذهان كثير من رجال العلم ، وقادة الدين . لأن الجميع يدركون ما يقاسيه طالب العلم في أول مراحل الدراسة من المناء في فهم مطالب هذا الفن وإدراك دقائقه ، ويرجع ذلك إلى سببين :

١ — التعمق الكثير في مسأله ، والتوسع الزائد في مباحثه بحيث أصبحت جملة من مواضيع هذا العلم لا يحتاج إليها الطالب في طريق الاستباط ، ولا يرجع إليها عند الاجتهاد ، بعد أن أرهق بها نفسه ، وأجهد بها فكره .

٢ — أسلوب الكتب الدراسية من حيث الترتيب والتخير ، بما لا يتلاءم مع أذواق الطلاب وطباعهم بعد هذا التجدد الشامل والتطور العام في جميع الثقافات . فلهذه الأسباب وغيرها راجع كثير من طلاب الفقه والحقوق سماحة العلامة الكبير المحجة — مؤلف الكتاب — حول تأليف كتاب جديد في هذا العلم يحقق فيه هذه الرغبة ، ويسدّ فيه هذا الفراغ . فما كان منه — دام ظله — إلا أن يقوم

بهذا الواجب المقدس ، ويقتطع بهذا العبء الثقيل ، فأخرج للطلاب كتابه القيم « أصول الاستنباط » الذي تلقته الأوساط العلمية والدينية في كل مكان بالاعجاب والاكبار ، وتداوله الطلاب بكل رغبة وشوق . فقد ذلل لهم الصعب ، ويسر لهم العسير ، حتى نفذت نسخته ، وكثر الطلب عليه من مختلف الجهات الدينية ، ولا سيما في إيران ، حيث جرت على ضوئه دراسة الأصول في جامعة طهران ، ورجع إليه طلابها في الامتحانات .

لذلك رأت مكتبة أهل البيت العامة — المؤسسة التي نذرت نفسها لخدمة العلم والدين — أن تسأذن من سماحة المؤلف الجليل بإعادة طبعه ونشره ، لينسى لكافة الطلاب والمعلمين الاستفادة منه والانتفاع به ، فأذن بذلك بعد أن أضاف إليه زيادات هامة وتحقيقات جديدة . فشكر الله للمؤلف جهوده الكبيرة وجهاده المتواصل في مجال الثقافة الإسلامية والإصلاح العام . والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

بنداد — مسجد النبي — أول محرم ١٣٧٩ هـ

إدارة المكتبة

# كلمة حول الكتاب

بفضلها العلامة ابنه الله السيد أبو القاسم الخوئي - أسناده  
الأصول الأول في الجامعة العلمية الكبرى - النجف الأسرف

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أعرف الأنبياء والمرسلين  
محمد وعترته الطيبين الطاهرين .

وبعد ، فإن قد سريحت نظر في عدة موارد من كتب " أصول الأسباط " ،  
التي ألفها المصنف العلامة عماد الأعلام ومفحة الأعصار ، الكرام حيات السيد علي  
بني أحمد بن أبي حامد همله ، علاه ، فوجدته كتاباً دليلاً في آية ، سلساً في أسبوبة ،  
جمل السال ، حسن السال ، قوي الحجج ، لم يجره إلى حد يحسن بالمفهوم ،  
وتم فصله بما يوجب الميل لامتداحه ، عايناه ، وإن في مقدمته الكتاب مدعاً إلى  
بارئح الفقه واصدائه لاند من معرفة لكل من أراد درس الكتاب أو مطالعته  
والكتاب هدهد حسن راحة الزائق ، ورائه بقاء ، لخير باطع وشر  
سبحه استمد منه صلاح الوصول إلى منه الأسباط ، وأسأل الله تعالى أن يديم  
لمؤلفه الحقيق ، ويصل منه هدهد الخدمة العلمية الدنية ، ويكث أمثاله وسلام  
عليه وعلى سائر إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته .

٧ جمادى الأولى ١٣٦٩ هـ

أبو القاسم الموسوي الخوئي

# تمهيد

## حول اصول الاستنباط

نعلم سماحة الحجة الكبير والعلامة المصلح  
السيد عبدالدين الحسيني الشيرازي

بسم الله وله الحمد

(١)

سأ ويات المجتمع العلمي الاسلامي ( بعد انقلاب حدث في فائحه القرن  
الرابع عشر الهجري في اصول العلوم ومبادئها ومفاهيمها المدرسة وحواشيها )  
أشد الانتظار الى بطون مثل هذه الانقلاب الى الكتب النعمية واصولها وتنقية  
مصولها من فصولها .

ومر على هذا الانتظار المر نصف قرن او اكثر ومحاضرات الأساتذة المحققين  
تمحصر قصراً وسطاً في اصلاح علم الأصول حتى وفق الله مؤلف هذا المؤلف  
ومحرر عقائل هذا المصنف سليل العلماء العظماء وصعوه الفقهاء الأتقياء صلبه  
العلامة السري السيد علي مهدي الحسني أحسن الله حاله ومآله وأكثر  
بها أمثاله مؤيداً للقيام بهذا العراع المكرره وفتح باب التمدد المطلوب  
بأسلوب حسن وزياد سهل مرعوب ، وباسم وسيم بحجم مصامير الكتاب خير  
بحسب ، فلا سمح - أصول الاستنباط - إلا ويتجلى ايدبك على وجه الاحمال  
محتويات الكتاب على وجه التفصيل .

تفسير ابي الكتاب

(5)

## تاریخ حدوث الاجتهاد

من بعض الكتاب - سواء في عصرنا الحاضر أو أمس الدابر أو في العصر  
الماضي . أن ما قصص (ص) هو المباح الأول لب الاحهاد في الفقه الاسلامي  
على فهماء المسلمين ، مسبداً في هذا الظن الى رساله عمر الى بعض عمائه في الأمر

والرجوع إلى الكتاب ثم إلى سنة النبوة و كل حادثة ترد عنه ، فإن لم يجد فيها  
مدركاً لتحكم يرجع فيها إلى عمل الصحابة وإجماع الأمة الإسلامية ، فإن لم يجد  
في كل ذلك مدركاً فإن تلك القضية في أنه - على الأنشاء والظواهر واسرع  
أحكم ، يشكوك بعد أن يسرع التوسع

ثم أن المحدث الخيم لا يرى ، بل لهذا المحدث المعول بعد ما حكم أنه  
المحدث وأهل الظاهر عليه الكذب والاستحسان

فإن ابن حزم في كتابه المحلى ج (١١) ص (٥٩) ما نصه

« بهان كذبهم في أهل القياس لا سئل لهم في وجود حدث  
عن أحد من أصحابه أنه طلق لأمة القياس أبداً إلا في الرسالة المكذوبة  
الموصولة على عمه فإنها - وأما في الإساءة بالآف وقس لأمة - هذه مسألة  
لم يذهب إلا عند ذلك من الأئمة من معدل عن أنه وهو ساطع بلا خلاف وأبوه  
استفاد منه أو من هو منه في السقوط فكيف في هذه الرسالة بحسب أشباه جافوا  
فيها عمر ، منها قوله فيها :

والمسلمون عدو من بعضهم على ظهر الإجماع أي حشد أو حياء في ولأمة  
سب وهم لا يقولون بهذا حتى جمع الخاتم من من أصحاب القياس من المذاهب  
الأربعة لا يعترفون بهذا الرأي من عمر ، فكيف يحتاجون بكلامه في القياس ولا  
يعملون بما بقي من كلامه ... الخ »

ومنى لم يصح عن عم (ص) أمره القياس لم يست عنه الأمر ، أي هذا ولا  
فتح باب الاختيار - ما أيا الاستحسان هو المختص به في باب الاحتمال  
والاستحسان ، اللهم لا يفسد القائل إلى بعض مع صاحب أبي حفص في الأحكام  
المخصوصة في الكتاب والسنة ، كالتفريق فلا يوحده كمتعة الحج وسنة النساء  
وحج على خير العمل في الأدب بعد ما كان عليه الأذان الأول وهو ذلك وهذا  
سأول بعداً جداً ، وأول بعد لا يسي صاحبه ، لأن الاختيار في أمال هذه  
الأمر ، جهاد في معان النص ، وحل عن مله مله

نعم ل في صحيح ما صح عنه وجه وجه مفصل أورده في كتابنا موسوم  
 «درء الاحوال المؤقتة» وكتاب «الخرجة الفكرية» وفي كتب الفقهية المصولة

(٤)

### دم الصحابة للرأي والعاس

والمسمرات في المقام جد الاسمرات ان هؤلاء الصحابة ومعهم أي شخص لالب  
 الاحباد والتمس منهم برون عن عمر (ص) «صها» صحابه التي (ص) ثم الرأي  
 وديان وعلم اعتمد عليهم في دين الله ونسبته

قال علي بن حرم في المحلى ج (١) ص (٦٠) «ان ابا تصعبه لا يلزم  
 الناس واسد الى قول أبي بكر أي ص يعني أو أي سماء يظن من قول في أنه  
 من كتاب الله رأي أو لا أعلم وصح عن عمار بن وهب قال انهم الرأي على  
 الدين ومن الرأي ما هو الظن والكف وعنه عثمان في حديثه ما إله كان رأياً  
 أبيه فمن ثأ أحده ومن ساء تركه وعنه علي (ع) لو كان الدين بالرأي لكان  
 أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاء وعنه سفيان بن عيينة أنهما الناس انهموا  
 أنكم على دينكم وعنه ابن عباس من ورن في الله ان رأيهم فلتوا معه من  
 لاء وعنه ابن مسعود سأقول فيها جهنم أي قال كان صواباً فمن الله وحده وان  
 كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بري وعنه معاذ بن جبل في حديث من  
 سدد كلاماً بين من كتاب الله عز وجل ولا من منه رسول الله (ص) «ياكم  
 وإياه فانه دعة وصلالة وعلى هذا الحق كل رأي رأي عن بعض الصحابة لا على  
 برام ولا الله حق لكنه اشارة بمعنى أو مصلح أو بوسع فقص لا على سبيل الاليجاب  
 الخ»

وفي تأويل مختلف الحديث لال نفسه الدم في مرسلات سئل المسلمين عن  
 (٢٤) عن أبي بكر انه قال أقول في لكلالة رأيي فان أصاب فمن الله وحده وإن  
 أخطأ فمني ومن الشيطان وفي ص (٢٤) عن عمر «كان هذه الدين بالقدس  
 لكان باطل الخلف أولى بالمسح من ظاهره»

من : فالصحيح في تكوين الاساطير وافيح باب الاجتهاد ومنشأ الجري  
والبحري في الرأي والقياس واساطير الأحكام المتولدة بين الناس إنما تلوح لك  
أيها القاري ، الكريم من مطالعة هذا الكتاب « أصول الاساطير » الذي يعلق عليه  
هذه المقالة الأساسية ، وفي عصور من حته الجليله رواء العليل وشهد عنه العليل  
ووجدان المقالة المشوده وكشف الغامضة المقصوده من عيون صافيه ومصادر عاليه  
عاليه بحث صلاب العلوم على دراستها والاستفاده من مطالعتها ومراجعتها والدعاء  
من صميم العقائد أن نكتة الله في الخوره العلميه امثال ما يقع هذا المؤلف الجليل  
وأن يوفق حصره لاطلها براعته من براعه ويقع المسمى ثمانيه ويذكر كانه وهو  
الموفق والمعين .

هبة الدين الحسيني



## تقديم

امين مكتبة الامام الصادق العامة

للطبعة الاولى



## رغبة تنحفي

لست اثناء دراسي بكلية المعوق رعه حلايا في التعرف على أصول الفقه  
الجعفري ، ورأيهم يظنوني الى كتاب واضح في معناه ومناه  
وبحسباً لهذه الرغبة وخدمه لمداني فاحب العلامة القد اسد علي نقي  
الحيدري معبد مكتبة الامام الصادق ( ع ) العامة كما فتحة عيري — حول  
هذا الأمر ، فعملت انه مشغول بألف كتاب في أصول الفقه بأسلوب حديث ،  
بله لهذا الواجب وخدمه لطلاب هذا العلم وبعد برهه طالعا - حفظه الله -  
م المؤلف القسم " أصول الاساط " فسد به هذا الفراغ واستحق عليه  
جزيل الشكر .

وها هي مكتبة الامام الصادق العامة تقوم بشره أداء لم سألها

الكتابة : ١٨ رجب ١٣٦٩  
٦ أيار ١٩٥٠

كاظم السيد هادي الحيدري العامي

## كلمة المؤلف

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سارع لالاسلام . وعلم اصول الأحكام . واصلح  
والسلام على سيد محمد وآله سادات الأنتم وأصحابه لكم ام  
بعد فهذا كتاب " اصول الالام " من تأليفه لطلاب علم أهل العلم .  
وقد اودع فيه شذرات موحرة مما يحتاج اليه في ارساء الاحكام الشرعية .  
ولا يحتاج اليه . وبحريره عال سدى المصطلحات الدقيقة بأصاط واضحة  
المراد سهلة المبال .

والقد كتب في علان المحقق كتاباً في هذا العلم وقد  
ملكوا في اكمل ما طرعه التوسع في البحث والعمق في التحق . كما صعب  
المبال على احد . في هذا الفن فضلاً عن المدين

وقد حاولت في كتابي هذا ان عذوني المجدونه بوضوح وحق  
من دقائق هذا العلم . وسهبل ما صعب . وندسه الى ذهن القاري . منجأ  
الطول ولعمري قد وصفت ولو قليلاً . ان ذلك بما توفي الا بالله عليه  
توكلت واليه ائيب .

علي نقى الحيدري

إلماع الى تاريخ الفقه وأصوله

لما جاء النبي صلى الله عليه وآله بالشرع الخلف إلى الشرع عامه ، والشرع هو مجموعه بكاليف وأنظمة يجب على سائر الناس تطبيقها واستيعابها في حياتهم على سبيلها

فلا جرم أن وجب عليهم العلم بها ، ليس لهم العمل بتقصاها ، وإن اقتضادر الأولوية للشرعية التي تؤحد منها الأحكام يتناول وهي

الأول : الكتاب المجدد الذي هو الدستور الأممي ، وقد جاءت معه حملة من أمهات الأحكام في حمايته أية تقريباً كما ذكر

الثاني : الشريعة الشريعة وهي :

١ — أوامر المعصوم وبواحيه وعظمائه التي فاء بها  
٢ — أفعاله وأعماله التي قام بها والتي تشر ما يجبها إلا إذا أسي بها معوان الوجوب أو الاستحباب فدل على وجوب ذلك العمل أو استحبابه مما لم يكن ما أسي به من خصائصه كنوافل الليل وسورها .

٣ — تفرماته التي أقر بها من عمل من أصحابه عملاً بمحضر ومطهر منه  
هذا لم يجد المكلف فيه من الأحكام في ظواهر الكتاب وما يمكن من الوصول إليه من السنة ، فإن كان بعضهم كلهم اتفقوا على موقفي ذلك الشيء وجب عليه الأحكام إجماعهم أما لأن الأمة لا تنفق على الخطأ أو لاستكشاف قول المعصوم من اتفاقهم كما سألني يباه فإن لم يكن إجماع في الحكم وجب عليه العمل بما يقتضيه العقل من الأصول العملية على حسب تفصيل يأتي إن شاء الله

مثلاً إذا لم يجد حكم التدخين في الكتاب والسنة والإجماع فيرجع فيه إلى العقل الحاكم بفتح العقاب فلا يمان فيلزم منه دماحه ، لأنه لم يه عنه في الكتاب

والسنة . فلا مان وأصل من قبل الشرع فحكم العقل لما حجه وبراهه الدية من التكلف بحرمة . فاصح من هذا أن استجراح الأحكام الشرعية إنما يكون من أحد هذه المنابع الأربعة :

الكتاب ... والسنة ... والاجماع ... وحكم العقل

• • •

أما القياس والاستحسان فهما بعد لا شأن حكم ولا يقار لأمرين  
أولاً لأن الأحكام موطئة عقل ومضالغ محجوبة في الغالب عاب قلوب عوام  
مصلحة أو علة لحكم . فلا يعلم أن ذلك هو ائمة التامة لذلك الحكم ، إذ عقل وراء  
سائر دعوت مضالغ وعلاّ أخرى أيضاً لذلك الحكم . فلا يكون ما عرفناه علة تامة  
له ، كما في (درم فروع) موضوعاً . فمتأمله بحكمه بأحكام مختلفة فكيف ندس بعضها  
على بعض عند الجهول بالحكم ؟

ثانياً ، قد ورد النهي في ذلك عن أنتم أهل بيت عليهم السلام مبهماً  
ويكنى به من حرمة القياس وسئلانه عند متأخري القائلين بحججه أن بعض  
أئمتهم هو معصوم العقل . وهذا عندما حجه ثابته ، ولكنه ليس من دعوى في  
نفي . بل هو ما ذهب حكمه بالنسبة مثلاً . أو ورد « حرمت الخمر لاسكارها »  
دون على أن ائمة نسائه لحرمة الخمر هو الاسكار . فكل شيء يحصل منه الاسكار  
الذي هو علة الحرمة ثبتت فيه الحرمة لوجود علته

•

ثالثاً ، اصح مما مر أن المكلف إنما يأخذ أحكام الشرعة من تلك المنابع الأربعة  
المباركة فلا بد له من معرفة دلالات الألفاظ على معانيها في أوامرها ونواهيها  
وحاصلها ومطويعها ومفهومها إلى غير ذلك ، مما يسمى بمباحث الألفاظ من علم  
أصول الفقه . ولا بد له من معرفة الحاكى للسنة وهو الأحكام وأنواعها في مؤدبرها  
واحداها وبما مضى ، ومعرفة الاجماع وأنواعه وحججه ، ومعرفة ما يدل عنه العقل  
حين الشك في التكلف أو المكلف به من الاحتياط في العسر أو البراءة والاماحة أو

التبشير وموارد كل واحد منها وشروطه . وهذه هي مهمة علم أصول الفقه  
هنا من هذا أن استخراج أحكام الفقه موقوف على علم الأصول . ولكن هذا  
العلم لم يكن مدوياً في صدر الإسلام بعد انتقال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله  
وسلم إلى الرفيق الأعلى ، بل كان فقهاء الصحابة يفتون بما سمعوه مباشرة من النبي  
(ص) وما شاهدوه من أفعاله وما وعده من معادي الكتاب المجيد . ولم يكن دائرة  
العروج والفقه واحدة ، وما سمع صدق الإسلام وحسن الناس في دين الله أمراً حياً .  
وحدثت اسلاطات في خروج فقهه جديدة استمرت دائرة الفقه وهذا فقهاء جمهور  
في القياس والاستحسان . لا سيما من لم يصح عنده في الفقه من أحداث الرسول  
(ص) إلا النزر القليل .

أما فقهاء الشيعة عليهم السلام كما ذكرنا في بحث العقول . فإمام حدوده في الكتاب  
والأحاديث أسوة . من مباحث علوم آئمة أهل البيت الذين هم ثلثي ثلثي  
حلقتهما برسول (ص) في الأمة وأمرها بالنسب هما وهي مدخل وبه عنه سمي  
من المنهج النبوي العزيز .

وكان مذهبهم عليهم السلام إلى عصر وفاة الإمام الحادي عشر مهج وهو أبو  
محمد الحسن العسكري (ع) في سنة ٢٦٠ هـ . بل إلى انتهاء الفقه الصعري بعد سنة  
٢٣٠ هـ . منه لا يسبقها . وما أتت كانوا متبعين عن لسان الرضا ومعهذين  
بشر النهضة الدينية والعلوم الدالة وإن كان كابوس لصعظ السياسي صارماً أصابه  
على أرواقهم ، فقد تمكنوا من تحرير أعداد كبيرة في كل عصر من حمله العلم  
والحديث من اتشروا في أقطار المطلق الإسلامية وشروا ما يحملوا منهم من العلوم  
والمعارف والأخبار والنعم . من غيرها من شتى العصور حسب دلائلهم في تلك  
المدارس الإلهية وقابلياتهم العقلية .

\*\*\*

ويمكن أن نخصر لأنتم عليه السلام إلى أربعة دوائر حسب اختلاف  
الأطوار :

## الأول

دور علي عليه السلام أقصى هذه الأمة وباب مدينة علم النبي (ص) فلم يكن الملمون ولا الخلفاء الذين تقلدوا الخلافة في عهده لحوء ميراثه العلمية العدة ، أو ليحرموا أنفسهم من فيض غرير علمه الطامي الذي غنى تعديته به نفس الرسول (ص) لا بالطرق الاعتيادية ، بل بالهامات ربانية . فكانوا في كل ما يشكل عليهم مما لم يجدوه في الكتاب ولم يسمعوه من النبي (ص) أو انس عليهم بهيئته وحله ملحظون اليه عليه السلام ويمتدحون من سار علومه النبوية

حتى ان ثامي الخلفاء رضي الله عنه ، على مكاتبة المرموقة وشدة المعرفة ، كان اذا أشكل عليه حكم يتواضع له بواضع المتعلم من المعلم ويسأله عن حكم المشكلة التي حصرت لديه ، ثم يعرضه بكلماته الخالدة كقوله « لا أقامي الله لمعصية ليس لها أبو الحسن » وقوله « لولا علي لهلك عمر » وقوله « أعود بالله من معصية ليس لها أبو الحسن » مما تناقله المؤرخون والمحدثون ولم يختلف فيه اثنان .  
فطلاب العلم ورواده من الصحابة والتابعين كانوا عيالاً عليه وتلاميذه بعد النبي (ص) .

وقد برع وسع من طلاب مدرسته الممدة رجال كانوا مساراً للشرعة وحملات للمعلم ، وفي طلبتهم خير الأمة عدائهم عباس (ص) وكلماته الذهبية التي رواها عنه الرواة في تقدير علم أستاذه (ع) حين سئل عنه كقوله . « ما علمي وعلم أصحاب رسول الله (ص) في حب علم علي (ع) إلا كقطره من سعة بحر » وأمثاله لأعظم شاهد على ما يباه . لأنه لا يعرف الفصل إلا دووه .  
بل اتسبب كل علم اليه مما لا يسمى لثلي أن يقول فيه شيئاً بعد ما ذكره فيحول العلماء كثر أبي الحديد المعتزلي في مقدمة شرحه لفتح الالاعة وغيره

## الثاني

دور الحسين والسجاد عليهم السلام

جاء بعد دور أمير المؤمنين (ع) دور الحسين ورين العابدين (ع) فكان دوراً

عصياً عوساً ساد فيه الظلم الفاحش والعسف الشديد والاستبداد المنكر والفس  
 الهوجاء التي كادت أن تقضي على الاسلام وتذك معالمه . هم يكن يسع أئمة الهدى  
 (ع) في تلك العصور أن يشوا العلوم والمعارف جهاراً . بل كانوا (ع) يثرون بين  
 أئمة وأحرى جواهر الأحكام والحكم للتقطيها حسب ما تسح لهم الفرص

### الثالث

#### دور الصادقين عليهما السلام

كل دور الامام الباقر والامام الصادق وأوليات عهد الامام الكاظم (ع) دور  
 العلم والعرفان . لأنه اودهرت فيه حدائق العلوم الندية ، وانع فيه نطاقه .  
 واردمت بطلانه رواقه . وكثر رواؤه وحفاظه من علماء الجمهور ومن علماء الشيعة  
 حتى أن من روى عن الامام الصادق (ع) وحده . كل عددهم أربعه آلاف من  
 مشهوري أهل العلم ، كما روي عن كتاب « أعلام الوري » وغيره

مهم ( ابن من تعلق ) الذي روى عنه (ع) ثلاثين الف حديث

ومهم ( محمد بن مسلم ) الذي روى عنه (ع) ستة عشر الف حديث . وروى  
 عن أبيه الامام الباقر (ع) ثلاثين الف حديث .

ومهم ( زرارة ) و ( جابر الجعفي ) فما أكثر ما رويما

ومهم ( جابر بن حيان الكوفي ) الذي ألف رسائله المشهورة في شتى العلوم ،  
 كالكيمياء والطبيعات وغيرها ، التي أحدها عن إمامه الصادق (ع) كما صرح به فما  
 طبع من رسائله في مصر .

ولقد صموا كماً كثيرة في الحديث كانت تسمى بالأصول ، عرف منها اربعمائة  
 أصل ، ثم جمعت ونقحت في أربع موسوعات في جميع أحاديث أبواب الفقه وما  
 يلحق به .

أحدها : كتاب « الكافي » أصولاً ومروغاً المشتمل على (١٦١٩٩) حديثاً للشح  
 الثقة الجليل أبي جعفر محمد الكلبي المتوفى في عداد سنة ٣٢٩ هـ .

ثانيها : كتاب « من لا يحضره الفقيه » المشتمل على (٩٠٤٤) حديثاً للشيخ



أبي جعفر الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ .

ثالثها وراسعها كتاب « التهذيب » المشتمل على (١٣٥٩٠) حديثاً وكتاب  
« الاستبصار » المشتمل على (٥٥١١) حديثاً لشع الطائفة أبي جعفر الطوسي المتوفى  
في النصف الأشرف سنة ٤٦٠ هـ .

وهذه الأربعة هي أهم ما يعتمد عليه فقهاء الشيعة من كتب الحديث وإن كانت  
كتب الحديث عندهم بعد بالآلاف سوى كتب فقهم التي نعد عشرات الآلاف  
وإنما كثرت مؤلفاتهم الفقهية ، لأن باب الاجتهاد مفتوح عندهم على مصراعيه  
فلم تشل عندهم الحركة العلمية ، بل هي في نمو وازدياد ، عهداً بعد عهد ، وعصر  
بعد عصر ، وكيف سدد باب الاحتشاد الذي يحصل فهداً نتيجة الجد في تحصيل  
مقدماته وليس سده وفتح يد الشر .

سوم (إلا أن نقول بأن المسلمين بعد عصر المجتهدين الأول قد قدوا قديليتهم  
للاجتهاد ، حتى ولو جدوا واشتملوا بالعلم أصناف ما اشتمل الأوائل ، وهذا غلط  
لحقوقهم

أفمن الحق أن يحل باسم الاجتهاد على مثل الشح المسد واليد المرتضى  
علم الهدى وحنة الاسلام العراقي والرازي وأصراهم من فطاحل العلماء لأجل  
مع السلطة قديماً عن تقليد غير أولئك المجتهدين السابقين ؟

ولكن بما يسمي الاعتراف به أن ثلة من علماء الجمهور في عصرنا هذا سبوا على  
هده الملوطة وصرخوا بأن باب الاجتهاد مفتوح ، وإن سده فيه شل للحركة  
العلمية التي نحن في أمس الحاجة إلى تمتتها وتعديتها بشي الوسائل

## الرابع

دور الامام الرضا وأولاده الميامين عليهم السلام  
في هذا الدور كانت الحركة العلمية واسعة الطاق أيضاً ، وكان فقهاء الدور  
الباقي قد انتشروا في البلاد وشروا علومهم ورووا أحاديثهم التي تحملوها إلى  
بلايهم وإلى من بعدهم من الطبقات وكثر الفقهاء والمثقفون من كل المذاهب ،

وكانت بأيدي الشيعة الأصول الأربعة التي ذكرناها ، ولكن لم يكن التعاقب حول الأئمة الأطهار مثل الدور المتقدم ، ولا سيما بعد انتقال الإمام الرضا (ع) إلى حراسان ومراقبة المأمون له ، وانتقال الإمام الهادي (ع) إلى سامراء ومراقبة السلطة له ولولده الإمام العسكري (ع) مراقبة شديدة . ومع ذلك فقد تحرّج عليهم في الغزوات بملامد كثيرة ورووا عنهم الأحاديث والعلوم الجمّة

والخلاصة أنه قد ألف أصحاب الأئمة الأطهار (ع) من عهد أمير المؤمنين إلى عهد العسكري ستة آلاف وثمانية كتاب على ما صطلها الشيخ الجليل الحر العاملي صاحب كتاب « الوسائل » الذي هو أحسن وأصط موسوعة في الأحاديث المروية عن أهل بيت العصمة (ع) في جميع أبواب الفقه

## وجه اختصاص الشيعة بفقه أهل البيت (ع)

اختار الشيعة من بين المذاهب الإسلامية في الفقه مذهب أهل البيت السوي عليهم السلام دون سائر المذاهب لجهات :

- ١ — الأوامر المتواترة من الرسول الأعظم بأنواعهم والأحد عنهم والمكث بهم
- ٢ — شهادة النبي (ص) وبواع الإسلام وصداقة العلم بتفوقهم في العلم على مستوى سائر أفراد الأمة .
- ٣ — مدح النبي (ص) لشعبهم المتمكين محلهم والأحدين عنهم .

وسور ذلك بعض الشواهد على ذلك كله ، لأن استقصاء أدلتهم في ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب ضخم في هذا الباب ويحرج به عن موضوع كتابنا هذا . وإنما يروم الآن الإلماع إلى المطلوب بما جار فيه الكفاية لمن أراد الهداية . ولا يذكرها إلا بعض ما رواه علماء الجمهور في الموضوع ورحالانهم في كتبهم ، دون ما رواه الشيعة الذي يفوت حد الإحصاء .

## الجهة الأولى

أوامر الرسول (ص) مانع أهل بيته (ع) . فقد روى المسلمون أجمع ذلك بأحاء مختلفة ومعاني شتى ومعاني عديدة ، مذكر جملة منها :

١ — ما في فرائد السمطين للعلامة الشرح إبراهيم الحموي الشامي في الجزء الأول ، الباب ( ٥ ) فقد روى عنه عن ابن عباس (رض) قال قال رسول الله (ص) « من سره أن يحيى حياته ويموت بمحني ويسكن جنة عدن عرسها ربي ، وليوال علياً من بعدي وليوال وليه ولتقعد بالأئمة من بعدي ، فإني عرني خلقوا من طيبي وورقوا علماً وفهماً ، ولن للمسكدين فصلهم من أمي ، القاطعين فيهم صلي لا أنالهم الله شعاعتي » .

ورواه العلامة السيد هاشم الحارابي في « عامه المرام » عن حليته الأولى ، الجزء الأول .

٢ — ما رواه الحموي الشامي أيضاً في الباب ( ٣٦ ) من فرائده عنه عن شهر بن حوشب قال كنت عند أم سلمة (رض) إذ استأذن رجل فمالت له من أنت ؟ قال أنا أبو ثابث مولى علي فمالت أم سلمة : مرحاً بك يا أبا ثابث أدخل فدخل . مرحت به . ثم قالت يا أبا ثابث . أين طار قلبك حين طارت القلوب مطائرها ؟ قال . نع علي قالت وفقت والذي نفسي بيده ، لقد سمعت رسول الله (ص) يقول . « علي مع الحق والقرآن والحق والقرآن مع علي ولن يفترقا حتى يردا علي الخوض » .

ورواه الحموي بطرق ومصابين أخرى .

٣ — ما في غاية المرام عن كتاب « فضائل الصحابة » مسنداً عن عائشة قالت سمعت رسول الله (ص) يقول « علي مع الحق والحق مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الخوض » ومضمون هذه الأحاديث مروي عن الفريقين متواتراً .

٤ — ما فيه . عن مسند أحمد بن حنبل مسنداً إلى أبي ذر (رض) قال قال رسول الله (ص) « يا علي إنه من فارقتي فقد فارق الله ومن فارقك فارقني »

٥ — ما فيه عن موفق بن أحمد أخطب حوارزم الحنفي في كتاب « مسائل أمير المؤمنين (ع) » بسند إلى ابن عمر قال قال رسول الله (ص) : « من فارق علياً فارقتي ومن فارقني فارق الله عز وجل » وروى أيضاً عن الحموي عن ابن عمر مثله

٦ — ما روي أيضاً عن الحموي عن أبي در (ص) عن زبي (ص) أنه قال : « يا علي من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك يا علي فقد فارقني » .

٧ — ما في غاية المرام أيضاً ، في الباب (٤٤) ، عن كتاب موفق بن أحمد عن أبي ليلى قال قال رسول الله (ص) « ستكون بعدي فيه هدايا كل فالزموا علي ابن أبي طالب فإنه العاروق الأكمل العاقل بين الحق والباطل »

٨ — ما في باب المودة ، للعلامة الشيخ إبراهيم الحنفي في الباب (٦٩) عن المناقب لاسن المعصاري الشافعي عن ابن عباس (ص) قال كما عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ جاء أعرابي فقال : يا رسول الله سمعتك تقول « واعتصموا بحبل الله » فما حل الله الذي يعتصم به ؟ ضرب النبي صلى الله عليه وسلم يده في د عبي وقال : « تمسكوا بهذا هو حل الله المتيين » .

٩ — ما في باب المودة أيضاً ، في الباب (١٥) ، عن كتاب « الاصابة » عن أبي ليلى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ستكون من بعدي فتنة فاداك كل ذلك فالزموا علي بن أبي طالب فإنه أول من آمن بي وأول من يصاحني يوم القيامة وهو الصديق الأكبر وهو فاروق هذه الأمة وهو محبوب المؤمنين والمال يصوب المناقبين » .

١٠ — ما في مرائد السططين للحموي الشافعي في الباب (٢٧) بعنوان « هيلة سحب السعادة على رياضها ، ومنفعة حاجت بأحب الألقام قمارى الشرف في عاصها » بسند عن أس بن مالك قال . قال رسول الله (ص) يا أس اسك لي وصواً . ثم قام هليل وكنتين ثم قال يا أس أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين وسيد المسلمين وفائد المر المحجلين وحاتم الوصيين قال

أس قلت ألتهم أحله رجلاً من الأنصار وكمه ، إذ جاء علي (ع) فقال ، من هذا يا أس ؟ فقدت علي ، فقام مستشراً فاعتقه ثم جعل يمسح عرق وجهه ويمسح عرق علي بوجهه ، فقال علي (ع) يا رسول الله لقد رأيتك صحت شيئاً ما صنعت بي من قبل ، قال : « وما يعني وأنت تؤدي عني وتسمعهم صوتي وتبين لهم ما احتلوا به بعدي » ثم رواه بطريق آخر .

١١ — ما فيه أيضاً في الباب (٣١) بعنوان « فضيلة وسيرة الأقطار ربيعة الأقطار » بسنده عن أبي سعيد عن النبي (ص) قال « علي خير الرية »

١٢ — ما في غاية المرام عن شرح بهج اللاه للبصري عن زيد بن أرقم قال قال رسول الله (ص) « ألا أدلكم على ما إن تسألتم عليه لم يهلكوا . إن وليكم وإمامكم علي بن أبي طالب ماصحوه وصدقوه خير مني أحب إلي مني »

١٣ — ما في باب بيع المودة في الباب (٧٦) قال مؤلفه وفي المنافع عن وثقة ابن الأسقع عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال دخل جندل بن حادة بن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأله عن أشياء في حديث طويل إلى أن قال : أحبرني يا رسول الله عن أوصيائك من بعدك لأتبعك بهم ؟ قال أوصيائي الأثنا عشر قال جندل . هكذا وجدناهم في التوراة وقال يا رسول الله سمعني لي فقال أولهم سيد الأوصياء أبو الأئمة علي ، ثم آباء الحسن والحسين فاسمك بهم ولا يعرفك جهل الجاهلين ، فإذا ولد علي بن الحسين ربي العامين يفصي الله عليك ويكون آخر رادك من الدنيا شره لس بشره . فقال جندل : وجدنا في التوراة وفي كتب الأنبياء عليهم السلام إيليا وشيرا وشيرا هذه اسم علي والحسن والحسين ، فمن بعد الحسين وما أسامهم ؟ قال إذا انقضت مدة الحسين فالإمام اسمه علي ويلقب ربي العامين ، فعنه انه محمد يلقب بالناور ، فعنه انه جعفر يدعى بالصادق ، فعنه انه موسى يدعى بالكاظم ، فعنه انه علي يدعى بالرضا ، فعنه انه محمد يدعى بالنهي والركي ، فعنه انه علي يدعى بالنهي والهادي ، فعنه انه الحسن يدعى بالعسكري ، فعنه انه محمد يدعى بالمهدي والقائم والحجة ، فعنه ثم يحرق فإذا حرق يملأ الأرض

قسماً وعدلاً ، كما ملئت جوراً وظلماً ، طوبى للصائرين في عيته الى آخر الحديث  
ومن أهم الواعظ التي دعت الشيعة الى التمسك بمذهب أهل البيت عليهم  
السلام هو حديث الثقلين المشتهر بين المسلمين فقد رواه في كتابه المرام عن كتب  
أهل السنة في (٣٩) حديثاً ومن طرق الشيعة في (٨٢) حديثاً ، يذكر بعض ما رواه  
من طرق أهل السنة .

مروى في الباب (٢٨) عن مسند أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري قال :  
قال رسول الله (ص) : « إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي  
الثقلين واحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حل ممدود من السماء الى الأرض  
وعترتي أهل بيتي إلا أنهما لن يفترقا حتى يردا على الخوص »

ايضاً عن مسند ابن حنبل بسنده الى زيد بن ثابت قال : قال رسول الله (ص) :  
« إني تارك فيكم طيتين كتاب الله حل ممدود ما بين السماء والأرض [ أو ما بين  
السماء الى الأرض ] وعترتي أهل بيتي وانهما لن يفترقا حتى يردا على الخوص »  
ورواه ايضاً عن صحيح مسلم بثلاثة طرق .

وعن تفسير الثعلبي في تفسير « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »  
وعن كتاب المناقب لاسماعيل الشافعي في سمة طرق .

ورواه عن صحيح أبي داود الحناني وهو كتاب السنن وصحيح الترمذي .  
ورواه عن الحميدي عن مسند ابن أبي أوفى .  
وهو السمعاني في كتاب فضائل الصحابة .

وعن صدر الأئمة موفق بن أحمد الحمصي في كتاب الفضائل في ثلاثة طرق .  
ورواه عن كتاب « سير الصحابة » في طريقين .

وعن ابن أبي الحديد في طرق كثيرة .

والخلاصة . إن هذا الحديث مما تسالم عليه المسلمون .

### الجهة الثانية

شهادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعظماء أمته بأعلمية علي وأهل بيته عليهم

السلام على سائر أفراد الأمة وهي كثيرة منها :

١ — ما في غاية المرام في الباب (٢٥) عن ماقب العقبة ابن المعازلي الشافعي  
سنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ص) « أتاني جبرئيل يدرك من الجنة  
فجلست عليه فلما صرت بين يدي كلفني وما جاني فما علمت شيئاً إلا أعلمه علياً  
فهو باب علم مدينتي » ثم دعاه إليه فقال « يا علي سلمك سلمى وحررتك حربي وأنت  
العلم فيما بيني وبين أمتي بعدي » .

٢ — ما فيه عن موفق بن أحمد احتطب حوارم الحمصي سنده عن سلمان  
عن النبي (ص) أنه قال . « أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب »

٣ — ما فيه أيضاً .. عن احتطب حوارم عن أبي الحمراء قال : قال رسول الله  
(ص) : « من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في فهمه وإلى يحيى في ربه  
وإلى موسى بن عمران في عطشه فليطفر إلى علي بن أبي طالب » ورواه الحموي  
الشافعي في الباب (٢٥) .

٤ — ما رواه عنه أيضاً سنده عن الحارث الأعور أنه قال : بلغنا أن النبي  
(ص) كان في جمع من أصحابه فقال « أرىكم آدم في علمه ونوحاً في فهمه ،  
وإبراهيم في حكمته » فلم يكن بأسرع من أن طلع علي (ع) فقال أبو بكر (ر) :  
يا رسول الله أفست رحلت ثلاثة من الرسل معك لهذا الرجل . من هو يا رسول  
الله ؟ قال النبي (ص) . « أولاً تعرفه يا أبا بكر ؟ قال الله ورسوله أعلم . قال :  
أبو الحسن علي بن أبي طالب قال أبو بكر . معك لك يا أبا الحسن ، وأين مثلك  
يا أبا الحسن .

٥ — ما فيه . عن ماقب ابن المعازلي الشافعي سنده عن أس بن مالك قال :  
قال رسول الله (ص) . « من أراد أن ينظر إلى علم آدم ووجه نوح فليطفر إلى علي بن  
أبي طالب » .

٦ — ما رواه عن ماقب احتطب حوارم سنده عن أم سلمة في حديث طويل  
من قول النبي (ص) « علي عبيد علمي » ورواه الحموي في الباب (٢٧)

٧ — ما رواه في الباب (٢٧) عن الترمذي في كتاب «الصحاح المين» من قول النبي (ص) «أعلم أمي عدي علي بن أبي طالب» وقوله «قسمت الحكمة عشرة أجزاء أصلي علي تسعة والناس جزءاً واحداً» .

٨ — ما رواه في الباب (٣٩) عن الخوارزمي في المناقب بسنده عن سلمان عن النبي (ص) انه قال «أعلم أمي من عدي علي بن أبي طالب»

٩ — ما رواه عنه ايضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله (ص) «إن أقصى أمي علي بن أبي طالب» وروى عنه ايضاً بسنده عن أبي محمد قال قال رسول الله (ص) «أقصى الأئمة علي» .

وروي عن كتاب «فضائل الصحابة» للسمعاني بسنده عن ابن عباس قال . قال رسول الله (ص) «علي أقصى أمي» . الح

١٠ — ما رواه عنه ايضاً بسنده الى أبي حميد عنه (ص) في حديث طويل «إن علياً أعظم المسلمين حليماً ، وأكثرهم علماً ، وأقدمهم سلماً»

١١ — ما رواه عن شرح البحار لاس أبي الحديد انه روي عن الحافظ أبي سعيد عن النبي (ص) انه قال فيما قال لعلي «وأصغرهم «قصية» .

١٢ — ما رواه عن شرح البحار ايضاً عن النبي (ص) انه قال . «علي حذر علمي» .

١٣ — ما في مرائد المصطفى للحموي الشافعي في الباب (١٨) عنوان «فضيلة علي في تلك الجلال مراتبها ودرجتها ومقمة عطر محال الصفا والولاية شميمها وأرجها» بسنده عن سلمان عن النبي (ص) انه قال «أعلم أمي من عدي علي بن أبي طالب» .

ومن أهم الدواعي لاختيار الشيعة مذهب أهل البيت عليهم السلام هو الحديث النبوي المشهور «أما مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة - أو من أراد العلم - فليأت الباب» .



وقد رواه في غاية المرام عن عدة كتب لعلماء الجمهور وفي عدة طرق ، منها  
 عن ما قبل ابن المعاري الفقه الشافعي في سبع طرق ، وعن الخوارزمي في ما قبله من  
 طريقين ، وعن فرائد السمطين الحموي في ثلاث طرق ، وكذلك عن ابن أبي  
 الحديد في شرح المنهج ، وعن كتاب الفردوس في الجزء الأول باب الألف ، وعن  
 كتاب المناقب الفاحرة في العزة الطاهرة وغيرهم .

هذه جملة من شهادات الأكرام صلى الله عليه وآله وسلم بأهمية علي (ع)  
 برواية الثقة من علماء الجمهور .

وأما شهادات علماء المسلمين في ذلك فإليك بعض ما هالك ، فمن شرح ابن  
 أبي الحديد عن ابن عباس (رض) حبر الأمة وفتيها أنه قيل له أين علمك من علم  
 ابن عمك علي ؟ فقال « كسرة فطرة من المطر إلى البحر المحيط »

وروي في غاية المرام عن كتاب « شعاع الصدور » للقاش ما يرويه بسنده عن  
 ابن عباس (رض) أنه قال « إن علياً علم علماً علمه رسول الله (ص) ، ورسول الله  
 علمه الله ، فعلم النبي من علم الله ، وعلم علي من علم النبي ، وعلمي من علم علي ،  
 وما علمي وعلم أصحاب محمد في علم علي إلا كقطرة من سعة البحر »

وروي في الباب (٤١) عن كتاب الجمع بين الصحيحين قول عمر (رض) .  
 أفضانا علي .

وروي عن مسند أحمد بن حنبل عن معاوية أنه قال عن علي أنه كان رسول الله  
 (ص) بعرض العلم عراً إلى قوله . وكان عمر إذا أشكل عليه أمر شيء بأحد من  
 أصحابه . وروي هذا الحديث الحموي في الباب (٦٨) الجزء الأول .

ورواه آيات أحد عمر والصحابة به عليه السلام مستبصرة مشهورة وأقوال عمر  
 في حقه معلومة غير متكورة .

وروي الحموي في فرائده في الجزء الأول في الباب (٦٨) مسنداً أن عائشة  
 قالت في علي (ع) هو أعلم الناس . وفي رواية الخوارزمي ، هو أعلم الناس بالنسبة .  
 وروي في الباب (٦٥) عن كتاب من الخطب لمحمد حوادة

الحارثي قول الرهري : ما رأيت قرشياً أصل من علي بن الحسين (ع) . وروى نحوه عن جماعة من السلف وذكر من فضائله الشيء الكثير ، ثم قال عد ذكر الامام القاهر (ع) مسمي بذلك لأنه بقر العلم ، أي شقه خرف أصله وعلم خفيه .

الى أن جاء الى ذكر الامام الصادق (ع) فأتى عليه كثيراً ووصفه بالعلم العرير الى أن قال دعا أبو جعفر المصور وزيره ليلة وقال اتني جعفر الصادق حتى أقتله ، قال هو رجل أعرص عن الدنيا وتوجه لعساة المولى فلا يصرك قال المصور . إنك تقول بامامته ، والله انه إمامك وإمامي وإمام الخلائق أجمعين والمملك عقيم فأتى به الى آخره . وذكر فيه كرامه عظيمه للامام عليه السلام . ثم نقل عن عدائه الباطني في تاريخه انه قال : كان جعفر الصادق رضي الله عنه واسع العلم ، وافر الحلم ، وله من الفضائل والمآثر ما لا يحصى . ثم جاء الى ذكر الامام الكاظم (ع) فذكر علمه ومصله وعادته وبعض مآثره الى أن قال . ورأى المؤمنين عن أبيه الرشيد انه قال لبيه في حق موسى الكاظم : هذا إمام الدن وحجة الله على خلقه وحليفه على عبادته . أنا إمام الجماعة في الطاهر والعلو والقهر وانه والله لأحق بمقام رسول الله (ص) مني ومن الخلق جميعاً والله لو نارعي في هذا الأمر لأحدث بالدي فيه عياض فان الملك عقيم . وقال الرشيد للمؤمنين - يا بني هذا وارث علم النبيين ، هذا موسى بن جعفر . ان أردت العلم الصحيح تجد عند هذا . ثم ذكر الأئمة واحداً بعد واحد وذكر علمهم وبعض مآثرهم سلام الله عليهم ، حتى انتهى الى ذكر المهدي المنتظر عجل الله فرجه . راجع ذلك في الباب (٦٥) من كتب ينابيع المودة .

وقد نقل الشرح سليمان الحمي صاحب البايع أيضاً في كثير من أبوابه عن جماعة من مشاهير علماء أهل السنة والجماعة ما شاع من علوم أهل البيت (ع) ومآثرهم التي لا يدايهم بها أحد من العالمين

وعن جامع مسانيد أبي حنيفة في الجزء الأول لقاضي القضاة محمد بن محمود ابن محمد الخوارزمي الحمي المتوفي سنة خمس وستين وستمائة طبع حيدر اباد دكن

الجزء الأول ص (٢٢٢) قال جعفر بن محمد أفقه من رأيت . ولقد بعث الى أبو جعفر المصور . أن الناس قد قتلوا جعفر بن محمد ، فهي له مسائل شداد فليجيبها أربعين مسألة فبعث بها الى المصور بالحيرة ، ثم أبرد الى هوايته على سريره وجعفر ابن محمد عن يمينه ، فتداحلي من جعفر هسة لم أحدها من المصور ، فأجلي ثم التفت الى جعفر قائلاً . يا أبا عبد الله هذا أبو حبيبة فقال نعم أعرفه ، ثم قال المصور . سل ما بدا لك ما أنا حبيبة . فجعلت أسأله ويجيب الإجابة الحقة ويعلم حتى أجاب عن أربعين مسألة ، فرأته أعلم الناس باختلاف الفقه ، فذلك أحكم انه أفقه من رأيت . ( أخرجه ) الحافظ طلحة بن محمد ق مسنده عن أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن الحسين الحائري عن أبي جعفر ابراهيم بن محمد بن الحسين عن الحسن بن زياد عن أبي حبيبة رضي الله عنه . وبلغه وتقدم ما نك على الامام الصادق معروف بن المحسنين والمؤرخين وأشعار الشافعي في مدائحهم قد سارت بها الركبان . ومسد أحمد بن حنبل مملوء بذكر علومهم ومصانئهم وانفاق المسلمين على عرارهم علمهم لا ينكر . وما ألف الجمهور في مصانئهم ، صر حصرها غير ما ألفه شيوخهم في علومهم وهونهم وكراماتهم وأحاديثهم بما لا يعد ولا يحصى .

وقد ألف الفيلسوف الشهير في الشرق والغرب حار بن حبان الكوفي أكثر من ثلاثة آلاف رسالة في علوم عربية كالطبقات والحلقات والكيمياء بما أحده من معناه الامام الصادق ( ع ) كما هو المصور عليه فيما طع بها في مصر . محسناته في الكيمياء كما عن وفيات الأعيان لاس حلكان . وقد جاء في كتاب « الكيمياء العامة » في ص ( ٢ ) من الفصل الأول . إن أشهر من بر في علم الكيمياء من العرب هو حار بن حبان الكوفي الذي يذكر الأستاذ « فاندريك الهولندي » في كتابه « مختصر تاريخ الكيمياء » انه أشهر كيميائي العرب ، وانه تعلم على يد الامام جعفر الصادق ( ع ) وذكر انه امتاز ببحرته العلمية الفذة في الكيمياء حيث استحصر الكثير من المركبات الكيميائية التي لا تزال يستعمل قسط كبير منها حتى اليوم .

هذه مدة من شهادات الناس في حقهم وفي تركة الله لهم وتطهيره إياهم عن  
 عن مدح من سواه وتركته قال تعالى . « إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ  
 أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً » (١١) . وأما لا أريد الآن أن أتكلم من الوجهة  
 العقلية — في عدم انطاق هذا الوسم الإلهي الشرف إلا على الخمة أصحاب  
 الكساء عليهم السلام . ولكي أريد أن أشير إشارة إلى ما ورد في تفسيرها عن الصادق  
 بالحق (ص) بما رواه المسلمون عنه (ص) .

أما الشيعة فقد تواترت رواياتهم بذلك . وقد جمع العلامة السيد هاشم  
 النجاشي بها أكثر من ثلاثين حديثاً في برول أنه التطهير في الخمة أهل الكاء  
 عليهم السلام خاصة دون غيرهم .

وأما أهل السنة فهذا هو المشهور عندهم أيضاً والمروي في أمهات كتبهم كتب  
 عن الجزء الرابع من صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وصحيح أبي داود ،  
 وصحيح الترمذي ، ومند الإمام أحمد بن حنبل ، وتفسير الثعلبي ، وكتابات  
 الحميدي عن مد عائشة ، وكتاب الجمع بين الصحاح الستة ، وموطأ مالك بن  
 أنس ، وكتاب الفصائل لأخط حواري موهب بن أحمد الحنفي ، وكتاب فرائد  
 السطيين للشيخ الحموي الشافعي ، وشرح بهج الصلاة لابن أبي الحديد المعتزلي ،  
 والفصول المهمة لاسن الصاع المالكي وغيرها بطرق عدده

### الجهة الثالثة

من أسباب احتصاص الشيعة بمدح أهل البيت عليهم السلام ، مدائح النبي  
 (ص) لشيعتهم المتمسكين بهم وهي كثيرة منها :

١ — ما رواه الشيخ الحموي الشافعي في فرائد السطيين في الحرم الأول  
 الباب (٣١) منه عن جابر قال : كنا عند النبي (ص) فأقبل علي من أبي طالب (ع)

فقال رسول الله (ص) : قد أناكم أحي ثم التفت الى الكعبة فصر بها يده ثم قال  
 واندب نبي الله أن هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة ، قال : إنه أولكم إيماناً  
 معي وأوفاكم بم عهد الله ، وأقومكم بأمر الله ، وأعد لكم في الرعدة ، وأقسمكم  
 بالسوية ، وأعظمكم عند الله مرتبة ، قال : وبرزت فيه « إن الدين أموا وعملوا  
 الصالحات أولئك هم خير البرية » (١١) قال : فكان أصحاب محمد (ص) إذا أقل  
 علي قالوا قد جاء خير البرية وروى مثله في « غاية المرام » عن الخوارزمي عن جابر  
 عن أبي (ص) ورواه عن كتاب « الأربعين » عن جابر عن أبي (ص) أيضاً

٢ - ما عن السوطي في الدر المنثور ورواه في غاية المرام عن كتاب حلة الأولياء  
 لأبي نعيم عن ابن عباس قال : لما برئت هذه الآية « إن الدين أموا وعملوا  
 الصالحات أولئك هم خير البرية » (١٢) قال أبي (ص) لعلي (ع) . « هم أنت  
 وشيعتك »

٣ - ما رواه في « غاية المرام » عن مناقب ابن المغازلي الشافعي بسنده عن  
 أنس بن مالك قال : قال رسول الله (ص) . « نحن من أمي الجنة سعدون ألقا  
 لا حساب عدوم . ثم التفت الى علي (ع) فقال : هم من شيعتك وأنت إمامهم .

٤ - ما رواه أيضاً عن الخوارزمي في الباب (٦١) المجلد الثاني عن أبي (ص)  
 أنه قال مختصاً لعلي (ع) في حديث طويل : وإن شيعتك على ماير من نور ، وإن  
 الحق على لسانك الى آخره .

٥ - ما رواه في الباب (٧١) الجزء الثاني في حديث طويل أيضاً عن موفق  
 ابن أحمد الخوارزمي في مناقب بسنده عن ابن عباس : أن جبرئيل قال لعلي ترف  
 أنت وشيعتك الى الجنة مع محمد وحرره رها رها ، قد أخرج من تولاك وحسر من  
 تحلاك الى آخره .

٦ - ما روى في الباب (٧١) الجزء الثاني أيضاً عن مناقب الخوارزمي قال

(١) سورة التيسه . (٢) سورة المسه .

روى الناصر للحق تأساده في حديث طويل قال . لما قدم علي (ع) على رسول الله (ص) لفتح حير قال (ص) « لولا أن تقول بك طائفة من أمي ما قالت البصاري في المسيح عليه السلام ، لقلت فك اليوم مقالاً لا نمر بملأ إلا أحدوا التراب من تحت قدميك ومن ههنا ظهورك مستشعرون به . ولكن حشك أن تكون بي بمرلة هرون من موسى وأما ملك ترثني وأرثك ، إلا أنه لا بي عدي ، وأنت تريه ذمتي ، وتقابل علي سنتي ، وأنت عدأ في الآخرة أقرب الناس بي ، وأنت أول من يرد علي الخوص ، وأول من يكس معي ، وأول داخل في الجنة من أمي ، وإن شيعتك علي سائر من نور ، وإن الحق علي لسانك وفي قلبك وبين عيبك » إلى غير ذلك من مدائح النبي (ص) لشيعته علي (ع) من طرق المزيين

## تأسيس علم أصول الفقه

لم يكن هذا العلم مدوياً في القرن الأول من الاسلام ، وإنما ابتدأ التدوين فيه في القرن الثاني منه إذ لم يذكر المؤرخون كتاباً ألف في علم أصول الفقه أسبق من كتاب العالم الحكيم هشام بن الحكم المتوفى سنة ١٧٩ هـ من حواربي الامام الصادق (ع) ومن أصل تلاميذه ، في مباحث الألفاظ

وقد ذكر العلامة الحائث الشهير السيد حسن الصدر رحمه الله في كتابه « الشيعة وهن الاسلام » فصلاً في تأسيس هذا العلم ، وأليك بعض عبارته قال « الفصل الخامس في تقدم الشيعة في علم أصول الفقه » .

فاعلم ان أول من فتح باب ، وفق مسائله ، هو باقر العلوم الامام أبو جعفر محمد بن علي الباقر وبعده ابنه أبو عذافه الصادق . وقد ألباه به علي جماعة من تلاميذهما قواعده ومسائله ، جمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون علي ترتيب مباحثه ، ككتاب « أصول آل الرسول » وكتاب « العصول المهمة في أصول الأئمة » وكتاب « الأصول الأصلية » كلها بروايات الثقات مسنده متصلة الاسناد إلى أهل البيت

عليهم السلام . وأول من أورد بعض مباحثه بالتصنيف هشام بن الحكم شيخ المتكلمين تلميذ أبي عبد الله الصادق (ع) صنف كتاب الألفاظ ، ومباحثها هو أهم مباحث هذا العلم ، ثم يوسف بن عبد الرحمن حولى آل يقطين تلميذ الإمام الكاظم موسى بن جعفر (ع) صنف كتاب « اختلاف الحديث » وهو يبحث بمعارض الدليلين والتماثل والفرج بينهما .

وقال البيهقي في كتاب الأوائيل أول من صنف في أصول الفقه « شافعي ملاحضات يعنى من الأئمة الأربعة من أهل السنة . ونظير كتاب الشافعي (رحم) في صغر الحجم وتحرير المباحث كتاب « أصول الفقه » للشبح المجدد محمد بن محمد ابن النعمان المعروف بابن المعلم شيخ الشيعة وقد طبع التصحيح .

ثم ، أسط كتاب في أصول الفقه في الصدر الأول كتاب « الدريمة في علم أصول الشريعة » للسيد الشريف المرتضى تام المباحث في جزئين وله في علم أصول الفقه كتب عديدة أحسنها وأسطها « الدريمة » وأحسن من الدريمة كتاب « العدة » لشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي فإنه كتاب حليل لم يصف مثله قبله ، في غاية البسط والتحقيق .

واعلم أن الشيعة الأصولية قد ظلموا البهانة في تحقيق هذا العلم وتدقيق مسائله خلطاً عن سلف حتى صموا في بعض مسائله المسبوبات هجلاً عن كل مباحثه . وأئمة هذا الزمان لا يمكن ذكرهم في هذا الموضع ، بل ولا طرفة من طقاتهم لكثرتهم انتهى

ولقد برع علماءنا رضوان الله عليهم وأسعدوا في هذا العلم وفي الفقه معه ، وبوسعوا فيهما ، وأسسوا القواعد وهرعوا العروج . وما زالوا يتدرجون في مرافق علوّه . وسلاطيم موّه . جيلاً بعد جيل ، حتى ظلموا النهاية والدروة ، وشروها في أرجاء البلاد الاسلامية . وفنحوا لهما المدارس العالية ، وألقوا لهما الكتب المطولة والمختصرة ، وألقوا الدروس القيمة والمباحث العالية على طلابهما من العلماء والأفاضل من على دروات المناير ، وفي حلقات الدروس حيث تردهم فيها العشرات

والثالث من طلابه ، تلقون من فطاحل أساتذتهم وشيوخهم التحقيقات الرائعة والتدقيقات القيمة . ثم هم أيضاً يلقونها على تلامذتهم ومهكداً تلامذتهم حسب درجاتهم . فكل يقوم بدوره في تفحص المباحث ، وتوير أنسل لهديس المعلمين الشريفيين . حتى ألفت فيهما كتب لا تحصى ، عظم الدهر أن يأتي بمثلها صحامة ومناه ودقة . ولذلك فقد هاجر اليهم من أحاء المعمورة آلاف من طلاب العلوم وعشاق المعارف ، يعترفون من حياض علومهم ، ويكرعون من بعي أبحاثهم . ولا سيما في عواصم العلم ومرحمة العقهاء ، كالنجف الأشرف وكر بلاه والكاظمية وسامراء والحلة وبغداد وقم وخراسان وطهران وأصفهان وهمدان وغيرها من البلاد في سائر المعانك الإسلامية

ولذلك يرى أنه يتحرج في كل عصر ، مل ومن كل مصر ، ثلة من جهادة العرب من حملوا مشعل العلوم والمعارف الإسلامية لجيلهم وللأحبال القادمة ، وهي أمانات سلمها رحلات من حياض الله نور العلم والحقيقة الى من بعدهم ، حتى يقضي الله أمرأ كان مفعولاً أو يرث الأرض ومن عليها .

كل ذلك فصل ابتاع باب الاجتهاد عدداً ، ولكن بمعناه الواقعي الحقيقي ، وهو بدل الجهد في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها . لا كما فهمه بعض من لا حيرة له بمعناه من شب اليوم من أن الاجتهاد هو الفتوى في الأحكام برأي المجتهد حسب مقتضيات الرمن وتكيمات العصر وبمبياً مع رعلت أهله وميولهم وعاداتهم فان الدين وأهله يرون من مثل هذا الاجتهاد وما هو إلا اشتباه لا اجتهاد في استنباط أحكام الله من أدلتها .

## المؤلف



الجزء الاول



مباحث الألفاظ

## تمهيد

### ما هو أصول الفقه ؟

#### ( أ ) تعريفه

أصول الفقه « هو القواعد المهمة لاستنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها »

فالقواعد - حسب عام يشمل كل قاعدة . بمعنى أصول الفقه أي قواعده .  
ومهمة لاستنباط الأحكام - يحصر قواعد هذا العلم وتخرج قواعد علم  
الفرعية والمطلق مثلاً ، فإما وإن كانت بعد في الاستنباط ولكن لم تمهد له .  
والشرعية - تخرج الأحكام العقلية والدستورية وغيرهما مما لم يكن شرعية  
وانعزمية . تخرج أحكام أصول الدين التي تعرف بالعقل .

#### ( ب ) موضوع كل علم

موضوع كل علم هو ما يُبحث في العلم عن أحواله ، وعما يتعلق به ماله  
دخل في غاية ذلك العلم ، لا ما يبحث في العلم عن خصوص عوارض الداتية كلها ،  
أي التي تعرضه أولاً ومالذات بلا واسطة في العروس حتى ما لا دخل له فيها في  
العرض ، كما عليه ظاهر كثير من قدماء المطلقين ، أو عن عوارض الموضوع الداتية ،  
وعوارض أنواعه أيضاً ، وعوارض عوارض الموضوع الداتية - كما نقل ذلك عن  
الشيخ الرئيس وكثيرين ، دون غير الداتية حتى ما له دخل فيها في عرض المدوّن  
لذلك العلم والواضع لاسمه - لأن العوارض الداتية لموضوع علم ، أو نوع الموضوع  
إذا لم يكن لها دخل في غاية ذلك العلم لا يبحث في العلم عنها - مثلاً « الكتاب  
المجيد » وهو أحد مصاديق موضوع علم أصول الفقه كثير من عوارض الداتية

لا يبحث في علم أصول الفقه عب ، ككثير من مسائل النحويين والقراء والفراء  
واعجازه وكشفه عن المعاني وبلاعه ومصاحته و... بل يبحث عنها في علوم  
أخرى . ولا يبحث في أصول الفقه إلا عن حجة ظواهر آياته لاستنتاج بعض  
ما يمكن استنتاجه منها من الأحكام الشرعية .

فتبين من هذا أن العوارض الداتية إذا لم يكن لها دخل في غاية ذلك العلم  
لا يبحث في ذلك العلم عنها . والعوارض غير الداتية - أي التي تبرز على الموضوع  
بواسطة أو وسائط - إذا كان لها دخل في غاية ذلك العلم يبحث في العلم عنها .  
وذلك ككثير من مسائل علم أصول الفقه ولا سيما بعد اتساع نطاقه الذي لا يكاد  
يكفي عمر الإنسان الاعتيادي لتحقيقه وتفحصه فإنها ليست من العوارض الداتية  
لموضوع هذا العلم . ولكن يبحث في العلم عنها لأنها قد تقع في غاية العلم وهو  
استنتاج الأحكام . كما عليه سيرة مصممي هذا العلم اليوم . ويسمون بمجموع ما يدور به  
فيه من المسائل باسمه .

فاسبق مما ذكره أن الأساس والمحور لتدوين العلوم إنما هو موضوعاتها .  
وعلى تدوير رحي مسائلها ، بل وغاياتها فلا يمكن حمل الموضوع لكن علم هو  
الكلي المنتزع من موضوعات مسائله بعد تدوينها للروم الدور . لأن مسائل كل علم  
إنما هي بحث عن عوارض موضوع ذلك العلم فإذا لم يعرف الموضوع ، استحال  
تكوين المسائل وتدوينها وكذلك غاية العلم . إنما هي غاية تدوين مسائله . فإذا  
لم تشخص المسائل ، استحال تشخيص غاية لها . فتبين أن الغاية موقوفة على المسائل .  
والمسائل موقوفة على الموضوع . فيستحيل أن لا يكون الموضوع معلوماً متضحاً وإنما  
ينتزع من موضوعات مسائله بعد تدوينها .

### (ج) نمايز العلوم

نمايز العلوم إنما هو نمايز موضوعاتها لا غاياتها ، لأن الغاية قد تتحد لعلمين

يسمى عموم وخصوص مطلق ، كعلم الطب وعلم الجراحة فهو صوم الأول أمراض  
الصدر مطلقاً ، التي يبحث في الطب عن أسباب وروافدها ودوائها بعناية حفظ  
الصحة .

وموضوع الثاني خصوص الأمراض التي يمكن علاجها بالعمليات الجراحية  
التي يبحث فيه عن أسبابها وروافدها ودوائها بأنواع التجريح لعناية حفظ الصحة

#### (د) موضوع أصول الفقه

أما موضوع علم أصول الفقه : هو أمهات الأدلة الفقهية التي يبحث في العلم  
عن حجتها وعن المسائل التي يتوقف حصول الاحتجاج بالأدلة عليها لأجل معرفة  
كيفية استباط الأحكام الشرعية ، فيدخل في الأدلة .

١ - الكتاب . وهو مجموع ما بين الدفتين الذي اعترف بقرآنيته المسلمون  
أجمع .

٢ - السنة . وهي قول المعصوم أو فعله أو تقريره والأحاديث تكون حاكية عنها  
٣ - ما نتج حجة بها كالاستصحاب سواء على كون حجة من الأحكام لا من  
العقل كما سيأتي في محله .

٤ - الإجماع : وسيأتي بيانه في محله في الجزء الثاني .

٥ - الأدلة العقلية كالبراهين العقلية وغيرها مما نتج حجة بالعقل كما سيأتي بيانه

#### (هـ) مسائله

أما مسائله ، فهي ما تضمنه بيان حجة تلك الأدلة وجملة ما بحث الأئمة  
وعنها ، التي يتوقف حصول الاحتجاج بالأدلة عليها .

وأما ما يتوقف عليها الاحتجاج من مسائل النحو واللغة مثلاً فغير داخل لعدم  
توقف الاحتجاج خاصة عليها ، بل تنوّه عليها معرفة معاني الخطابات والمحاورات  
وغيرها .

## (و) غايته

غاية هذا العلم معرفة استنباط الأحكام الشرعية العرفية ويعرف ذلك من تعريفه المذكور أولاً

## (ز) تبويبه

يوسم هذا الكتاب وفقاً لمناهج متأجري الأصوليين في كتبهم الأصولية هو صماء على جوفين .

الجزء الأول : في مباحث الألفاظ ، ويحتوي على أربعة مباحث أولية .

١ الحقيقة الشرعية ٢ الصحيح والأعم

٣ الاشتراك اللفظي في اللمة ٤ المشتق وعلى خمسة أبواب :

(١) الأوامر (٢) النواهي (٣) المفاهيم (٤) المسموم والمفصوم

(٥) المطلق والمقيد .

وخاتمة في اصطلاحات بعض الألفاظ .

والجزء الثاني : في الأدلة العقلية والاحتجادية والأصول العملية ، ويحتوي على

ثلاثة أبواب .

١ — في أحكام القطع بالتكليف .

٢ — في أحكام الظن ، ويتضمن حجية الطواهر ، والاجماع ، وحجج

الواحد وغيرها .

٣ — في أحكام الشك ، ويتضمن مباحث البرائة ، ومباحث الاحتياط ،

ومباحث التحير ، ومباحث الاستصحاب وتضمنها مسائل العلم الاجمالي

وحاتمته في التعادل والتراجع وفي الإحباد والتفقد



## مباحث أولية

## المبحث الاول

### الحقيقة الشرعية

تعريفها .

« هي استعمال الشارع - بعنوان الحقيقة - لالفاظ عبادات وغيرها في معاني مخترعة له » .

وقل اخص في الموضوع لابد من تقديم مقدمتين :

١ - ان وصع الالفاظ لمعناها يكون تارة نحو التمين ويسمى « تعيياً »  
وأخرى بنحو التمين ويسمى « تعيياً » .

والأول . - بأن يلحظ الواضع معنى جريئاً يصع له لفظاً حريئاً ، مثل ما يصع  
الوالد إسماً لولده ، كريد . أو يلحظ معنى كلياً يصع له لفظاً كلياً ، مثل أن يصع لفظ  
الاسنان لكلي الحيوان الناطق ، الى غير ذلك من أمثاله الواضع ، كوصع الكرات  
لكن فرد فرد على السدل ، وكوصع الهيئات ، كهيئة العمل الماضي لمعنى حدوث  
البدء في الرمن الماضي ، وكوصع الحركات الاعراية ، كالرفع لتشخيص أن هذا  
المرفوع هو العاغل ، والنصب لتشخيص المفعول وهكذا

والثاني : وهو التعي . بأن يعمل أحد لفظاً في معنى لا يعبروا الوضع  
التعبي ، ثم يكثر استعماله فيه حتى يكون مبادراً الى الدهن من اللفظ . فيسمى هذا  
الحو من الوضع تعيياً ، لأنه تعين بنفسه من كثرة الاستعمال .

٢ - احتلوا في واصع اللغات أهوا الله أو الناس ؟ والظاهر الأول وذلك  
لأن الله سبحانه لما خلق أما الشر وأصل الخليفة آدم (ع) ، وأسكنه وروجه الجح ،



وأوحى إليه ما أوحى من الأكل حيث شاء من الجنة ، وأن لا يقر ما شجرة معينة ،  
وعبر ذلك عما خاطبهم به فلأنه من غير شك أنه علمهما معاني ما خاطبهما به وما  
أوحى به إليهما . بل الطاهر أنه سبحانه علمهما ما يتحاطان به فيما بينهما أو مع  
الملائكة وذلك لأنهم اسمعه عليهما في الجنة . ويمكن أن يظهر هذا المعنى من  
قوله تعالى : « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » (١) أي أسماء المسميات كلها على الظاهر  
ثم من الجائز أن الله أودع في آدم ودرسته الأولين قوة توسيع اللغة الأصلية ، ثم  
تفرعت منها لغات بعد ذلك حسب التكتلات البشرية في أقطار المعمورة ، فكان لكل  
كتلة منهم لغتها ولهجاتها وفتحها الخاصة .

هذا ويمكن أن ينشط من هذه الآية الكريمة أن الأسماء هي الأصل  
للألفاظ ، وأن الأفعال والحروف مفعلة عليها لأن الأفعال — كما هو الحق —  
منشقة من المصادر وهي أسماء . فالصرب مثلاً وضع لمعنى الحدث المعلوم ، ثم لوحظ  
حمل حدث الصرب في الزمن الماضي ، فوضع له هيئة « صرب » مفتوحة الأحرف  
الثلاثة ، فإذا أردنا إسماع المعنى والاستفادة به أسمى معه باسم من وقع منه الصرب  
وهو الفاعل فالأسماء هي المفعلات الحقيقية الأصلية ، والأفعال مفعلة منها ،  
ولا تقوم بمعناها تامة بغير الأسماء . إذ لا يؤدي الفعل مؤداه تمام الأداء إلا  
بالفاعل ، ولا يمكن تركيب جملة حالية من الاسم . وكذلك الحروف ، فإنها هي  
مفروعة عن الأسماء . ولذا لا نرى حرفاً موضوعاً لمعنى إلا ووضع لمعناه الاستقلالي  
إسم ، كمن والاسماء ، وعلى والاستعلاء ، وحتى والانتها . فالواضع وضع لفظ  
الانتداء مثلاً لمعناه الكلي المصدرى الاستقلالي الأسمى . وكذلك لفظ الاستعلاء  
والاسماء ، ووضع لفظ « من » للانتداء الرابط بين شيئين ، كالسير والكوفة ، في  
قولك : سرت من الكوفة . وكذلك لفظ « على وحتى » فلا يستعمل لفظ « من » في

الابتداء الاسفلالي بل لابد من استعمالها في الابتداء الربطي الوهمي المعاني بين الطرفين . وكذلك لفظ « على وحتى » وسائر الحروف

أما الصائت والموصولات وأسماء الإشارة ، فهي كالحروف ، من جهة أنها لا تستعمل إلا مع ألفاظ آخر شخصها وتحدد معناها ولكنها ليست كالحروف من جهة عدم الاستغلاية ، بل إنها ذات معاني متقلة قائمة بنفسها ومنشخصة خارجاً غير فاية بين الطرفين ، وإلا كانت حروفاً . فمثلاً كلمة « هذا وهو والذي » في قولك : هذا هو الذي علمي ، تدل على ذات شخص المعلم ، ولكن كلمة علمي شخصه وعينه . والتشخص والتعير لا ياتي الاسفلالية ، كالتخصيص بالمصاف اليه في المصاف . فكلمة « عد » في عدائه تدل على الذات المستقلة والمحصنة بلفظ الجلالة ، وهذا التخصيص لا ياتي الاسفلالية المقصودة في تعريف الأسماء

إذا بين هذا ، فاعلم أنه اختلف الأصوليون في ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه والحق نوتها ، ولكن لا معنى أن الشارع وضع تلك الألفاظ ابتداء للمعاني بحتمه وصفاً حقصاً ، بل معنى أن الشارع استعمل تلك الألفاظ في معاني شرعية ماسية للمعاني اللغوية بجملاً نأديء الأمر — قريبة ثم كرر استعمالها كثيراً في تلك المعاني المحددة في أرمية متفردة تاركاً للمعاني اللغوية تنأاً ، فصارت تعهم من لسانه المعاني المحددة بلا قرينة . لأن المحاطين عرفوا اصطلاحاته فصارت تلك المعاني الى أهمهم بلا قرينة في رمز قصير جداً في ابتداء التشريع وهو معنى الحقيقة الشرعية .

وتصبح ذلك أن أول ما نطق به من لفظ الصلاة والصوم مثلاً كال ذلك في القرآن أو في لسان جبرائيل (ع) عن الجليل تعالى ملأاً وجوبها لني (ص) وقد أريد بها المعنى الشرعي قطعاً ، ولابد من وجود قرائن حالية أو مقالية على ارادة ذلك منها ثم تكرر ذلك في القرآن وفي لسان جبرائيل وفي لسان النبي (ص) للمسلمين بقرائن

في انتهاء الدعوة . ثم بعد أيام عرف المسلمون اصطلاحات الشرع من تلك التكريرات في الأوقات المقاربات صارت عندهم متادرة ولا يعني بالحقيقة الشرعية إلا ذلك

وأثر ثبوتها هو أن كل ما ورد في القرآن وفي لسان النبي (ص) يحمل على المعاني الشرعية بلا إشكال وفي هذا عني عن القيل والقال في دفع الأقوال .

## الخلاصة

- ( أ ) إن الوضع يعني ، وهو أن يضع الواضع لفظاً لمعنى يقصد الوضع ، ويعني وهو أن يتمثل اللفظ لفظاً في معنى لا يقصد الوضع ، ثم يكثر استعمال الناس له حتى يتبادر بلا قرينة .
- ( ب ) إن واضح أصل اللفظ انتهاء هو الله سبحانه . ثم أودع في الشرع هو التمرير والتوسيع ، حتى تشكلت اللفظ حسب التكتلات الشرعية
- ( ج ) إن أصل الكلمات هي الأسماء . والأفعال منوعة بها ، والحروف روافد لها
- ( د ) الحقيقة الشرعية نابعة بالوضع العيني في اسمه الدعوة الإسلامية ، وعليه فتحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية في كلام الشارع .

## تمحيضات

- ١ — ما هو تعريف الحقيقة الشرعية ؟
- ٢ — ما هي أقسام الوضع ومن الواضع ؟
- ٣ — هل الحقيقة الشرعية نابعة أم لا ؟
- ٤ — ما كيفية وضع الشارع تلك الألفاظ لمعانيها الجديدة ؟
- ٥ — ما هو الأثر المترتب على ثبوتها والأثر المترتب على عدمه ؟

## المبحث الثاني الصحيح والاعم

اختلف الأصوليون في أن أسماء العادات هل هي موضوعه للصحيح أو الأعم واستدلوا للأول بأشياء منها :

١ - المتأخر وهو سق المعنى إلى أدهان أهل المناورات عند إطلاق اللعظ بلا قرينة ، لأنه علامة الحقيقة وقالوا إن المتأخر من لفظ الصلاة مثلاً هو الصحيح حسب ، دون القاعدة

٢ - صحة السلب عن القاعدة بأن يقول عيب مثلاً لست بصلاة فإن صحة سلب لفظ عن معنى يدل على أنه ليس من معاني الحقيقة

٣ - قوله عليه السلام « الصلاة إلا بعتة الكتاب » وبحوزه عما ظهره هي الماهية .

٤ - قوله عليه السلام « الصلاة عمود الدين ومفتاح المؤمن » وبحوزه عما ظهره يرتب الآثار على الماهية . والماهية إذا أريد منها الأعم من الصحيح لا تكون عموداً للدين ولا معراجاً للمؤمن .

واستدلوا للثاني بما يأتي

١ - التأخر وقالوا إن المتأخر من لفظ الصلاة مثلاً هو كلا القسمين

٢ - عدم صحة السلب فلا يصح أن تقول عن الصلاة الفاسدة مثلاً لست بصلاة .

٣ - صحة التقييم إلى الصحيحة والقاعدة .

٤ - قوله عليه السلام « بي الإسلام على خمس الصلاة ، والزكاة ، والحج ،

والصوم ، والولاية ، ولم يُباد أحد شيء كما يودي بالولاية فأحد الناس بأربع  
وبركوا هذه . هو أن أحداً صام بهاء وقام ليله ومات بغير ولاية لا يقبل له  
صوم ولا صلاة « فانه عليه السلام أطلق أسماء العبادات على العائدة بانه  
على فساد العبادة بلا ولاية

٥ قوله عليه السلام « دعى الصلاة أيام أفرانك » فأطلق (ع) على العائدة اسم  
الصلاة .

٦ — صحة تعلق الدر بترك الصلاة في المكان المكروه فيه الصلاة وحصول الحث  
بالمخالفة مع أن الصلاة تكون فاسدة .

والأقرب من القولين هو الأول تقريب ان ماهيات العبادات لما لم تكن معلومة  
لناس وإنما اُحتَرعها الشارع وسببها بأسماء على حسب ما يراه في الحقيقة الشرعية  
ثم تكلف بها .

ومن المعلوم أن أول ما استعملها الشارع كان استعماله لها في الصحيح دون  
العائد ، لأن الاستعمال كان ابتداءً سواء التكليف بما هيأت بغيره

ومن البديهي أن من اُحتَرع مثلاً آلات مخصوصة وركبها بحيث صدرت تأني  
بعمل وأثر خاص ووضع لها اسماً بغيره أو بمسألة ثم صدر حقيقة بر من فعل  
لا يصح ذلك الاسم (لا لما يأتي بذلك الأثر ولا يستعمله ابتداءً إلا في ذلك مع .  
ربما يستعمل في لسانه وفي لسان العرف بعد ذلك في القاعد لبعض الأجزاء والآلات  
بالمباينة مجازاً للمشاينة العرفية .

وأما استدلال القائلين بالأعم بانتادار وعدم صحة السلب بغير ملية

وأما التقسيم : فهو بالمباينة والمشاينة مجازاً .

وأما روايه بي الاسلام ، فظاهرها عدم قبول عباداتهم اذا كانت جامعة  
للشرائع ما عدا الولاية ولا يباقي ذلك صحتها حينئذ لأن القبول غير الصحة وان

قلنا عدم الصحة كما قيل ، فيمكن الخواب حيثند عن الرواية بأن الامام عليه السلام استعمالها بحسب اعتقادهم صحتها او مجازاً .

وأما قوله عليه السلام «دعى الصلاة أيام اقرائك ، فانه (ع) استعماله في الصحيحة غاية الأمر انها صارت فاسدة بعد هذا الهي . ولا يمكن أن يؤخذ الفساد في الهي عنه الحاصل من النهي قيداً في من الهي عنه لزوم الدور ، فلا يتوجه النهي عن الصلاة الفاسدة ، لأنها إما صارت فاسدة بعد هذا الهي . وليس المراد منها العادة من غير جهة هذا الهي . إذ لا طر أن يترموا بحرمه صورة الصلاة المعربة ولو لم تكن مية .

وأما قضية صحة الدر ، فان النادر استعمالها في الصحيحة قطعاً ، فأي نادر يقصد في مدره ترك صورة الصلاة وهي العادة في المكل المأكروه . وأما حصول الحث فلا به أنى صلاة صحيحة من جميع الجهات عدا مخالفة الدر التي نرتت بعد حصول النذر وهذه هي المنذور تركها .

ثم انه لما كانت الصلاة مثلاً مختلفة أشد الاختلاف بحسب حال المكلفين في الأوقات المختلفة ، فلا بد من أن يكون لها جامع يكون هو المسمى بلغة الصلاة ، وقد اختلفوا في تصوير الجامع ، والذي يتصح لي انه لا يلزم معرفة الجامع بماهيته ، بل يكفي معرفته بآثاره وخواصه مثل المؤدي للعرض المطلوب للشرع في هذا المقام وهذا هو معنى الصحيح وهو المتأدر من لغة الصلاة

### ثمرة القولين (١)

وأما الثمرة المترتبة على القولين هي ، كما ذكرنا ، الرجوع الى أصل البراءة او الاحتياط فيما اذا شك في جريئة شيء لعادة او شرطيته «على القول بالصحيح» لاجمال الخطأ بها من الشارع حيثند على الخلاف في مسألة دوران الواجب بين (١) اذا لمس المدرس عدم توصل التلميذ الى مضى ثمرة القولين لاسانها على مباحث الترامة والاحتياط بحسب ارجاء الثمرة الى ما بعد دراسة تلك المباحث .

الأقل من الأجزاء والأكثر الارتباطين كالصلاة .

والرجوع الى الاطلاق اللفظي العربي لاسم العادة إن كان ذلك الاطلاق وارداً مورد البيان كما هو شرط الأحد باطلاق اللفظ ، وإلا فالأصل العملي في المقام وهو أصل البراءة أو الاحتياط على الخلاف في الأقل والأكثر ايضاً « على القول بالأعم » .

ولقد نقل عن الصحيحين صحة الصلاة في معرض المقام ، وذلك لأن الأشهر في مسألة الأقل والأكثر القول بالبراءة ، بل حتى على القول بالاحتياط فيها - كما هو الأظهر في بعض الصور - يمكن توجيه القول بصحة صلاة لأنها مبنية أجزاؤها وشرائطها في جملة من الأحبار ، فلا مورد للشك في الرائد عن ذلك بعد « ثبت من ماهية الصلاة وأجزائها بحجة شرعية » .

نعم ، لو عدنا بوجود عادة خاصة ولم يبين لنا أجزاؤها وماهيتها بحجة شرعية وعرفها أجزاؤها منها ولم تقم حجة على أنها تمام الماهية ، ثم شككنا في جزم آخر أنه داخل أو لا ، كان المرجع هنا الاحتياط أو البراءة كما نقل عن الأكثر « على القول بالصحيح » وإلى الاطلاق إن كان في مورد البيان وكانت الأجزاء التي عرفهاها تسمى عرفاً تلك العادة . وإلا فالاحتياط أو البراءة على الخلاف في مسألة الدوران ايضاً « على القول بالأعم » .

## تمريعات

- ١- ما هي أدلة القائلين بالصحيح ؟
- ٢- ما هي أدلة القائلين بالأعم ، وما هو الجواب عنها ؟
- ٣- ما هو الأقرب من القولين ؟
- ٤- هل يلزم معرفة الجامع للصلاة ؟
- ٥- ما هي ثمرة القولين ؟

## المبحث الثالث

### الاشتراك اللفظي في اللغة

تعريفه :

الاشتراك اللفظي « هو تعدد المعاني الحقيقية للفظ واحد في لغة واحدة »

كلفظ ( عين ) لداصرة ، والناسفة ، وعين الميزان وغيرها

وكلفظ ( مرء ) للحبص والظفر الى غير ذلك مما هو كثير جداً في اللغة العربية فلا حاجة الى إقامة البرهان على ثبوته فيها .

وإنما قلنا - في التعريف - بتعدد المعاني لا حراج « الاشتراك المعنوي » وهو « تعدد أفراد المعنى الحقيقي الواحد للفظ الواحد » كلفظ ( إنسان ) الصادق على كل أفراده .

وإنما قلنا الحقيقة ، لا حراج « المعاني المجازية » ، لأنها ليست من باب الاشتراك بل اللفظ إنما يستعمل في معناه المجازي غير الحقيقي بالقرب لا بالوضع . وإن قلنا - في لغة واحدة ، لأن تعدد المعنى للفظ الواحد مع تعدد اللغة ليس هو من الاشتراك المقصود ، مثال ذلك كلمة ( شهر ) التي معناها في اللغة العربية « أيام معدودة » ، وفي اللغة الفارسية « المدينة » ومثل هذا كثير في اللغات ويقابل الاشتراك اللفظي ( الترادف ) وهو « تعدد اللفظ مع وحدة المعنى الحقيقي » كما في مثل ( لث ) و ( وأسد ) للحيوان المعترف المعروف .

استعمال اللفظ في أكثر من معنى :

أما إطلاق اللفظ على أكثر من معنى في استعمال واحد ، فإظهار عدم جوارحه ،



لأن ذلك راجع الى أهل اللسان ، ولم يرههم استعمالوا ذلك ، ولم يشت في الكتاب  
والآلة استعماله .

وما يتوهم منه ذلك كقوله تعالى : هَ أَلمَ رَأَى أَنَّهُ يُسْجَدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَمِنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْأَنْبَاءُ وَكثِيرٌ مِنَ  
النَّاسِ (١) - فمحمول على إرادة معنى عام للسجود وهو (الخصوع) الى غير ذلك .  
وعلى كل فالتعمق في مثل هذه المسألة قبل الجدوى ، لأنه لم تحمل آيات  
الأحكام وأحاديثها على أكثر من معنى بلا اشكال

وأما استعمال اللفظ في المعنى المحملي والمحملي معاً فمثل ذلك أيضاً ، لأن  
الكلام في حواره عند أهل اللسان ، ولما لم يظهر باستعمال لهم على هذا النحو علماً  
أنه غير جائز عندهم .

وأما ما يظهر من حجاج بعض المحمدين والمؤمنين من أرجاع الراجع الى أمور  
عقيدية ، فليس من شأن الأصولي ذلك في مثل هذه المسألة الراجعة الى الاستعمال  
اللفظي عند أهل المحذورات ، وبولا ذلك فلا يسمع العقل من استعمال المشترك في  
معانيه جميعاً ، لأن لفظ المشترك وضع لكل معنى من معانيه بوضع مستقل لا شرط  
شيء من وحدته وغيرها ، وربما كان الواضع متعدداً ومعنى استعمال اللفظ في معناه  
هو احتضار المتكلم للمعنى المقصود له حين الضيق باللفظ الموضوع لذلك المعنى فأبي  
استحالة في احتضار المتكلم لمعنيين مثلاً حين «للفظ المشترك الموضوع لهما»  
كما يرى إمكان ذلك سبباً من أسبابها ولم يكن طاهراً مراد الأوائل الذين حرروا  
موضع النزاع في هذه المسألة إلا ذلك ، وأما بطور الكلام فوق هذا ، فهو خروج  
عن موضع النزاع كما ان تصوير الاستحالة فيه شبهة في مقابل الدية وكذلك  
الكلام حول استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمحامي معاً .

## تعريفات

- ١ — ما هو الاشتراك اللفظي ، وما هو الاشتراك المعنوي ، وما هو الترادف ؟ مثل لكل منها .
- ٢ — هل يصح ارادة اكثر من معنى في استعمال واحد للفظ او ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معاً ؟ وهل يمكن في العقل ذلك ؟



## المبحث الرابع

### المشتق

تعريفه :

المشتق « هو كل اسم دال على تلبس مبدأ بذات » ، كعالم وصارب  
وأمثلهما من اسم المفعول والصفة المشبهة واسم المكان والزمان .  
وقد وقع الخلاف ، أهو حقيقة في خصوص ما تلبس بالمبدأ في الحال ومجارها  
انقضى عنه المبدأ ، أو هو حقيقة في الأعم منهما ؟  
ونقل الانعاق على كونه مجازاً فيما تلبس بالمبدأ في الاستقل  
ونقل القول الأول عن الأشاعرة وجملة من أصحابنا والثاني عن أكثر  
أصحابنا والمعتزلة وهو الحق .

وقد اختلفت عباراتهم في معنى الحال ، أهو حال الطوق ، أو حال تلبس مبدأ  
المشتق بموضوعه ؟ ولو كان في الماضي مثل « كان زيد صارماً أمس » ، أو الاستقل  
مثل « إني فاعل ذلك عدأ » ولكن الحق أنه لا يسمي أن يجعل حال التلبس داخلأ  
في موصع الترايع ، بل لا اشكال في كون المثاليين حقيقة ، بل نقل بعضهم الانعاق  
عليه كما لا يسمي الاشكال في المجازية إذا أريد من المثال الأول ما قل أمس ومن  
المثال الثاني ما بعد عد ، لأن المشتق قيد بأمس وعد ، فإذا استعمل في غير ما وصفا  
له كان الاستعمال مجازياً ، فأتصح من هذا أنه لم يبق ما يسمي أن يكون مورداً للترايع  
في المسألة إلا ما اذا استعمل المشتق في حال الطوق وكان المبدأ منقصبأ عنه في الماضي  
مثل « زيد نائم » وكان نومه قد اتبه منه .

## اختلاف المبدأ :

يختلف نفس المبدأ بالذات باختلاف جهاته ، فتارة يكون نحو الملكية وأخرى نحو الصاعه والخرفة وأخرى بعير ذلك ، وتارة يختلف مبدأ واحد لجهتين ، مثل كاتب وعامل ، فإذا أريد منه مهنة الكتابة صدق التمس بالخال ولو لم يكن حالاً مشغولاً بالكتابة الفعلية بلا كلام وهكذا

وقد امتدح كن من الفريقين في مسألة المشتق بالنادر

فقال الفريق الأول إن النادر من لفظ (قائم) مثلاً هو المتنس بالقيام  
حالا

وقال الفريق الثاني : إن النادر منه ما كان متنساً بالقيام مطلقاً ، سواء كان في الحال أو الماضي .

واستدل الفريق الأول صحة السلب عما قد انقصى عنه المبدأ  
والفريق الثاني بعدم صحة السلب عنه .

والذي يقرب ما احتجوا به إذا استمرأنا موارد استعمالات المشتق ترى أكثره حتى نحص ما استشهد به الفريقان محتجاً بمرائن حاسبة أو مقالة ندل على المراد فلا موضع فيها إذن للنادر ، وأما العلل منها الذي ليس فيه أي قرينة فتراها محتمة للوجهين ، ولذلك يحسن استعظام المحاطب عن أن المراد أي المرادين من معنى المشتق

مثال ذلك لو كان لسيد دعوة رجس على طعام يأكل منه هوج بعد هوج فأمر عنه بقوله : إسق الماء الأكل من هؤلاء ، في حال . فيحسن من العدد أن يستعهم : أسقي من انتهى أكله أو المشتغل الآن بالأكل ، نعم لو قال له : إسق الشاي الأكل من الرجال كان هذا قرينة على سقي الفارع من الأكل ، وهكذا جمع الموارد الخالية من القرينة يحسن فيها الاستعظام ، وهو دليل وضعه لمعى عام يدخل تحته

المقصي عنه المدأ والمتس به حالاً ، ولا يكون استعماله في أحد هذين العردين مجازاً .

وأما الموارد التي يسادر منها الحال أو المقصي ، وما هي لقرائن دقيقة تظهر بالتأمل فيها ، ولذلك حدثت أقوال أخرى في المسألة نشأت من اختلاف موارد الاستعمال التي يراها باديء بدء أنها حالة من القرائن الدقيقة وقد استدل على المختار بما نقل من استدلال الامام (ع) بقوله تعالى « لا تأل عهدي الظالمين »<sup>(١)</sup> على عدم لياقة المتصدي للتحلاقة لها لتلسمه بالظلم في الماضي كعبادة الأصنام وصدق الظالم عليه ، وهذا الاستدلال موهوم على صدق المشتق وهو ( الظالم ) ها على ما انفص عنه المدأ ايضاً حقيقة لا مجازاً ، لأنه ليس في الآية فريسة على أن المراد خصوص ما انفص عنه حتى يحتمل أن يكون الاستصدام مجازاً وهو استدلال متين ولما احتزنناه مبين

## تمريعات

- ١- ما هو المشتق ؟
- ٢- ما هو معنى الحال ؟
- ٣- هل يختلف نلس المدأ بالذات باختلاف الجهات ؟
- ٤- ما دليل القول . بأنه حقيقة فيما نلس بالمدأ في الحال ، وما دليل القول بالأعم ، وما هو الأقرب منهما ، ولماذا صار أقرب ؟
- ٥- ما وجه دلالة قوله تعالى : « لا تأل عهدي الظالمين » على المختار ؟



# البائِبُ الْأَوَّلُ



الأوامر

وفيه ثمانية مباحث

(١)

## مادة الامر وصيغته

### مادة الامر

الظاهر أن معنى الأمر بمادته ( هو طلب الفعل بالقول استعمالاً ) وهو يشمل مردي الوجوب والندب ، والأول هو المتأخر عند الإطلاق بلا قرينة ، لأنه الأشد طلباً ، كما ستوضحه في الصيغة .

وإنما قيدناه بالقول لاساع الأشهر . وإلا فالأظهر أن ما نفهم مقامه كالكتابة مثله كما يقال أمر السلطان بكذا وهو كتب أمره كذا .

والظاهر أن من معانيه أيضاً الشأن ، الفهم ، فهي مشتركة لفظاً لا معنى لاختلاف الجمع وعليه فلا يعرف المراد إلا بالقرينة ، والفرائض واضحة وكثيرة . لأن موارد استعماله في الطلب الاستعلائي غير موارد استعماله في المصير الآخر من نعم ، لو قلنا فائق « اذا كل هناك أمر » وسكت لم يعرف المراد اذا لم تكن قرينة حالية في النقام فاداً أمه بقوله من الأمور عرفت أن المراد الفعل أو الشأن ، أو من الأوامر عرفت أن المراد الطلب ، لا اعتبار للعلو ، نعم ، العالي مستوجب أمره لعدم التارك له استحقاقاً وإنما اعتبر الاستعلاء لأن السؤال والدعاء خارجان موصوحاً عن حقيقة الأمر بمادته .

### صنع الامر

الظاهر أن ما سعي أن يكون موضع الرابع بين الأصوليين في معاد الصيغة ، هو أنها اذا صدرت من أي فائق أتبع الوجوب أو الأعم أو غير ذلك ؟ وأما دلالتها



على الدم على البرك ، فلس هو من معاد الصحة ، وإنما هو أمر خارجي ، لأن الأمر إذا كان من يجب امتثال قوله وأمره حصل الدم والقلب على ترك الامتثال وإلا فلا

### صيغة الفعل واشباهها

الظاهر أن صيغة فعل وأشابهها - كالمصارع المقرون بلام الأمر أو الجملة الفعلية أو الاسمية ، مثل يعصر المسافر ، أو المسافر يقصر صلاته ، في مقام بيان الحكم وغيرها - حقيقة في الطلب والحث على الفعل بمعنى أن العائل إذا قال أفعل مثلاً ، فقد أراد إيقاع الفعل وصدوره . وأما صيغة المفع من تركه أو عدمه ، فهي أمور خارجة عن حقيقة الطلب والحث على الفعل ، لأنه معنى بسيط ، وليس هو إلا إرادة اتحاد الفعل ، ويدخل في إرادته ، الوجوب والدب ، ولكن الوجوب أشد الأفراد علناً وحثاً ، وهو المنادى بلا قرينة ، والدب إلى شيء هو أيضاً حث وحث على ذلك الشيء . ولكن الأوامر لها مراتب ومراحل من حيث الأهمية وكلها تأتي نحو واحد وطلب واحد ومعنى بسيط ، وهو طلب اتحاد الفعل ووقاعه في الخارج ، ولكن بعضها أشد في هذا المعنى وبعضها أضعف ، والأشد هو المنادى ولذلك فقد احتاج غيره إلى قرينة . وإنما فهم مراتب هذا الطلب والحث والأمور المترتبة على فعله أو تركه من الخارج دون حاق اللفظ ، فاصطلاح الشارع أو المشرعة على بعض مراتبه بالواجب وعلى بعضها بالمدبوب . وإلا فالعنى بسيط ، وهذا المعنى طير التشكيك في الأسماء وهو تفاوت صدق الكل على إرادته ، وذلك كلفظ الوجود ، فإن معناه في جميع الموجودات واحد بسيط ، ولكن وجود واجب الوجود أشد وأدوم وأثبت وأعظم .

ثم إنه يمكن القول بأدخال بعض الأفراد الأخر ، مثل السؤال وهو « طلب المساوي من المساوي رتبة لا يقصد الاستعلاء » والدعاء وهو « طلب السائل من العالي رتبة لا يقصد الاستعلاء » في هذا المعنى للصيغة ويكون حينئذ أضعف الأفراد

والعرد الأكمل هو المساوئ إلى الدهم ، والاستعمال في كل فرد منها حقيقة  
لصدق الطلب على كل منها ، ولأنه بعد جداً الالتزام بأن مثل « در الحسين » (ع)  
وهو الدب ، أو « اللهم اعصر لي » وهو الدعاء ، أو مثل قول الرجل لأخيه « ما ولي  
الكتاب » وهو السؤال مجاز .

نعم ، قد تسلب الصيغة عن معنى الطلب الحقيقي فرائس إذا كان الداعي  
لإشياء الصفة هو التهديد مثلاً ، مثل « اعملوا ما شئتم » أو التعجيز مثل « فأتوا  
سورة من مثله » أو الترحيص كما إذا كان في مورد مظنة التحريم مثل « فإذا قصيت  
الصلاة فأتشروا في الأرض » إلى غير ذلك . ويكون مجازاً لأنها لا تستعمل كذلك  
إلا بقرينة

ثم انه قد نقل أن المشهور دلالة الصيغة على الوجوب وصحاً ، وقيل مشتركة  
بينه وبين الدب بالاشتراك اللفظي ، وقيل بالمعوي ، وقيل غير ذلك وبعض من قال  
بالاشتراك المعوي قال إن استعماله في كل فرد مجاز . والذي اعتمدته من الأقوال  
هو ما ذكرته وهو الاشتراك المعوي بين الأربعة ، الوجوب ، والدب ، والدعاء ،  
والسؤال ، والجامع : هو الطلب .

#### دلالة الصيغة على المرة أو التكرار

بعد ما يبا دلالة الصيغة على ما تدل عليه فقول لا دلالة فيها على أكثر من  
ذلك من مرة أو تكرار . نعم ، المرة محصلة للمطلوب ولا يصر إلى التكرار إلا  
بدليل خارجي والواحات المكررة في الشرع إنما هي لأدلة خارجية

#### دلالة الصيغة على المور أو التراخي

وأما دلالة الصيغة على المور أو التراخي ، فالظاهر عدمه ايضاً . نعم ، العقل  
يدل على المورية العرفية ، تقريب أن المولى إذا قال لصدقه . إعمل كذا ، فلم يعمل  
وماً ، كان للمولى أن يقول له لم لم تفعل ؟ وحسن هذا التبريع من المولى يدل على

لروم العورية عملاً ، لأن حاق لفظ الصيغة ليس فيه دلالة إلا على طلب إيجاد الفعل  
والمبحث إليه لا غير

## الخلاصة

- ( أ ) مادة الأمر معاها الطلب الشامل لفردي الوجوب والندب
- ( ب ) صيغة الأمر معاها الطلب أيضاً الشامل للوجوب والندب والسؤال والدعاء .
- ( ج ) استعمال المادة والصيغة في كل من الأفراد حقيقة لا مجاز .
- ( د ) لا دلالة للصيغة على المرة ، والتكرار ، والمور ، والتراحي .

## تمارين

- ١ — ما معنى الأمر بمادته ؟
- ٢ — هل أي شيء تدل الصيغة ؟
- ٣ — ما هي الأقوال في مدلول الصيغة ؟
- ٤ — هل تدل الصيغة على المرة والتكرار والمور والتراحي ؟

(٢)

## أقسام الواجب

تمهيد

تنقسم أفعال المكلفين الى خمسة اقسام

- ١ — الواجب « وهو ما فرض الله فعله على المكلفين مع عدم إيدته بتركه » كالصلاة والصوم .
- ٢ — المندوب « وهو ما ندب الله المكلفين الى فعله مع إيدته بتركه » كقراءة القرآن وإطعام الطعام
- ٣ — المحرام « وهو ما نهى الله المكلفين عنه مع عدم إيدته بفعله » كشرب الخمر ولبس القمار .
- ٤ — المكروه « وهو ما نهى الله المكلفين عنه مع إيدته بفعله » كالبول في الماء ونحت الأشجار المثمرة .
- ٥ — المباح « وهو ما أباح الله فعله وتركه » كالأكل والشرب بمواضعهما الأولى .

## وأما أقسام الواجب فهي :

(١) العيني والكفائي

فالعيني « ما يكلف به أعيان المكلفين ولا يسقط بعمل بعضهم به عن الآخرين » كالصلاة .

والكفائي « ما يسقط بعمل البعض له عن الآخرين » كتغسل الميت

(٢) التعييني والتخييري

فالتعييني « ما يتعين الواجب فيه على المكلف » كأكثر الواجبات .

والتحيري « ما يتخير المكلف في إتيان أحد أمرين أو أكثر على الدلية »  
كحصول كفارة الأضطرار العمدي .

### (٣) الضيق والموسع

فالضيق « ما كان وقت الواجب فيه بقدر الواجب » كصوم شهر رمضان  
والموسع « ما كان الوقت فيه أوسع منه » كالصلاة .

### (٤) النفسى والقيرى

فالنفسى « ما كانت مصلحته في نفسه دون غيره » كتركاة وأكثر الواجبات  
والقيرى « ما كانت مصلحته في غيره من الواجبات » كصوم الصلاة

### (٥) الشرعى والعقل

فالشرعى « ما كان دليل وجوبه من الشرع » كالصوم  
والعقل « ما كان دليل وجوبه من العقل » كوجوب النظر في دعوى الأب  
ومعاصرهم وكوجوب المعرفة بالله ، لأن مثل هذه الأمور لا تثبت بالشرع ، لأن  
الشرع إنما يشتبه ، « إذا ثبتت هي بالشرع لزم الدور المحال وهو توقف الشيء  
على نفسه .

### (٦) المطلق والشروط

فالمطلق « ما كان وجوبه مطلقاً غير متوقف على وجود مقدماته ، بل يجب  
تحصيلها » كالصلاة .

والشروط المسمى بالمقيد أيضاً « هو ما يتوقف وجوبه على وجود مقدماته »  
كالخمس بالنسبة إلى الاستطاعة ، فمضى ما حصلت يجب الجمع ولا يجب تحصيلها  
وكثيراً ما يكون الواجب مطلقاً بالنسبة إلى بعض مقدماته التي يجب تحصيلها .  
كالطهارة لبعض أعمال الجمع ، ومشروطاً بالنسبة إلى بعضها الآخر ، كالاستطاعة  
فالخمس بالنسبة إلى الطهارة مطلق وبالنسبة إلى الاستطاعة مشروط

## (٧) التعدي والوصل

فالتعدي « ما كان العرص منه لا سم إلا تاتيان المكلف بالواجب نفسه او  
بانه المشروعة ياتيه مثلاً تاتيان به أمر المولى سبحانه ، ولا يسقط حصول المكلف  
به خارجاً بأي نحو انفق » مثل ذلك المعادات ، كالصلاة والصوم  
والتوصلي « ما يسقط الواجب بحصوله خارجاً بأي نحو انفق » كظهور الثوب  
للصلاة ، فانه يسقط ولو رمي الريح له في الماء واسماه

اذا عرفت هذا ، فاعلم انه اذا علم من دليل الوجوب أحاطه من الأقسام التي  
مرت فلا اشكال وإن لم يعلم ذلك ، فيمكن أن يعان ان يظهر الصيغة يقتضي كون  
الوجوب عيياً عيياً مطلقاً غير مشروط ، لأن الكفائي يحتاج الى مؤنة دليل على انه  
اذا أتى بالواجب غير هذا المكلف يسقط عنه . والتحيري يحتاج الى مؤنة دليل على  
أن المكلف اذا أتى بفعل آخر سلاً عن هذا الواجب كفى . والمشروط يحتاج الى  
مؤنة دليل على أن هذا الواجب لا يجب فعله إلا اذا حصلت مقدماته . فاداً لم يحصل  
هذه الأدلة فاطلاق الصيغة يقتضي العسية والتنسية والاطلاق .

ويقان أيضاً ان اطلاقها يقتضي كونه عاماً لاحاله عدم وجوب شيء آخر  
يكون هو ذا المصلحة .

أما اقتضاء الصيغة التعدي او الوصلية هي اشكال وكلام مشهور . نعم ، لما  
كان لا يمكن أن يأخذ الأمر قيد امتثال ذلك الأمر في نفس الأمور به . ذلك الأمر  
الواحد للروم الدور ، وهو توقف الشيء على نفسه ، حيث أن الأمر شيء موقوف  
على تمامية إمكان وجود ذلك الشيء . بأجرائه وشرائطه . فاداً عرص أن من أجزائه  
او شرائطه قيد امتثال ذلك الأمر المنوحي إليه . ذلك الشيء موقوف على الأمر  
وقد عرصا ان الأمر موقوف عليه ايضاً . فالأمر يكون موقوفاً على الأمر وهو محال ،  
فاذا لا يمكن دلالة الصيغة على التعدية .

ولما كان سقوط الأمر بحصول الواجب خارجاً بأي نحو اتفق مما لا يمكن أن

يصار اليه إلا بدليل ، فلا يمكن دلالتها على التوصلية ايضاً لعدم الدليل عنها كما هو  
 المفروض فتبقى مجملة . ولكن لما كان الفعل يرى الاطاعة واحدة عقلاً ولا تحصل  
 إلا بامتنان أمر المولى سبحانه . لزم إذن عقلاً حمل الأوامر المجملة على التعددية  
 ما لم يدل دليل خارجي على التوصلية ، أي سقوط الأمر بحصول موضوعه خارجاً  
 بأي نحو اتفق . فإذا حصل الموضوع خارجاً كذلك فلا يجب الاطاعة فيه حيث  
 بامتنان أمر المولى لعدم الأمر وذلك لفرص سقوطه ، فلا تكون القاعدة العقلية وهي  
 « وجوب إطاعة كل أمر من أوامر الله بامتناله » محرمة بل هي باقية على عمومها

## تقرينات

- ١ - مثل لكل من لواجب الكفائي ، الحصري ، المصبق ، المعيري ، الشروط ،  
 التوصلية ، بأمثلة غير المذكورة .
- ٢ - من يعرف كعبه لروم الدور في أحد قيد امتثال الأمر في نفس المأمور به ؟

(٣)

## مقدمة الواجب

تعريفها :

مقدمة الواجب ( هي كل ما لا يتم الواجب إلا به )

واختلف الأصوليون في وجوبها مع اختلاف تحريراتهم في المقام أيضاً فيقل  
عن الأكثر القول بالوجوب مطلقاً  
وعن جملة عدمه مطلقاً .

وعن بعضهم التعديل من السب وهو العلة التامة وعبره فقال بالوجوب في  
الأول وهو السب ، مثل الأمر طح اللحم المفروق على سبه وهو إيقاد النار تحته  
دون الثاني .

هذا ومن المعلوم - كما هو ظاهر كلامهم بل صرحه - أن الرافع لا يتأتى  
إلا في الواجب المطلق كالصلاة بالنسبة إلى مقدماتها دون المشروط كالخمس بالنسبة  
إلى الاستطاعة ، لأن المشروط لا يشكل في عدم وجوب مقدمه ، بل إنما يجب دو  
المقدمة فيه عند حصول المقدمة ، فإذا حصلت المقدمة الوحوية « أي التي يجب دو  
المقدمة عند حصولها » صار الواجب واجباً مطلقاً بالنسبة إلى بقية مقدماته الوجودية  
« أي التي لا يمكن وجود الواجب إلا بعملها » كالسير إلى مكة بالنسبة للحج  
وصارت مورداً للرافع في المقام

ثم الظاهر أيضاً من وجوب المقدمة وعدمه - كما صرح به كثيرون - هو  
الوجوب الشرعي لا الوجوب العملي ، لأنه بما لا اشكال فيه والظاهر من جملة مبهم  
أن الرافع في الدلالة اللفظية لدليل ذي المقدمة على وجوب مقدماته وعدم الدلالة



ولكن صرح بمصهم أيضاً ان الرأع يعنى أن يكون في الملازمة العقلية بين وجوب ذي المقدمة وبين وجوب المقدمة وعدمها فهما معا معامان .

الأول . في دلالة اللفظ ، أي اللفظ الدال على وجوب ذي المقدمة الثاني . في دلالة العقل ، أي في الملازمة العقلية بين وجوب ذي المقدمة وبين وجوب المقدمة .

والأظهر عندي في المقام الأول عدم الدلالة مطلقاً لما عدا الحرء وان شرط اشريعين ، لأنه ليس في الأمر بذي المقدمة دلالة بأحدى الدلالات الثلاث على وجوب المقدمة شرعاً . بل هي واحدة عقلاً وما لم يكن هناك دليل شرعي لفظي لا يحكم بالوجوب شرعاً وحوماً مسنداً الى اللفظ نعم ، جزم المأمور به يدل الأمر بالفعل على وجوبه صماً بحسب التحليل فان معنى « صل » بالتحليل كثر واقراً وار كع ، اسند الى آخره فهو واجب بنفس وجوب الكل لا بوجوب آخر مقدمي ، ولذا يكون هذه مع المقدمات تساعاً .

وأما الدلالة على الشرط ، فان المولى اذا قال « لا صلاة إلا بظهور » ثم قال « صل » فمعناه أقم الصلاة التي لا تكون إلا بالظهور . والذي يؤيد ما أحرمناه من عدم الوجوب في غير ذلك . إن كل واجب لابد له من مقدمات كثيرة وحركات عديدة للامان به . فاداً فلا بوجوب كمن مقدمة وحوماً شرعياً . ولهذا ترتب الثواب وانعقاب على فعل المقدمات وبركها كما هو قول مصهم . حيث جعل ثمرة الرأع في المسألة هو ترتب الثواب والعقاب ، فيلزم أن يعاف المحالف لكن واجب بمقومات كثيرة على مقدار المقدمات وهو سيد للمائة . ولأنه لو كان الأمر كذلك لحس التعرض به في الاحساس عن المعصومين عيهم السلام ردعاً عن المحالفة لتواجبات والمقدمات بكثرة العقوبات

وأما المقام الثاني ، فان كل مراد من جعل الملازمة العقلية مورداً للرأع ان

العقل حاكم بأن كل مقدمة للواجب يجب فعلها لتتمكن المكلف من فعل نفس الواجب فهذا حق كما يسه ولا إشكال فيه لكن لا يعني أن يكون بهذا المعنى مورداً للترافع لأنه لا يعني الشك فيه وإن كان المراد أن العقل حاكم بأن الأمر بالواجب المطلق لابد أن يأمر أيضاً أمراً مولوياً بتقديماته فهو أول الكلام ، بل هو محل المسع ، إذ لا دليل على هذا السرمان من ذي المقدمة ، بل يكفي استقلال العقل بحكمه بوجوبها

## الخلاصة

الأظهر عدم دلالة دليل الواجب لفظاً على وجوب مقدماته ماحدى الدلالات الثلاث ، المطابقة النصير الأوامر — عدا الحرء واشترط الشرعيين — بل المقدمات واحدة حكم العقل رأساً ، لا انه اكشف حكم الشرع بوجوبها

## تمريعات

- ١ — ما هي مقدمة الواجب ؟
- ٢ — هل التراجع في الواجب المطلق او المشروط او الأعم مهما ؟
- ٣ — هل يدن أمر « أقموا الصلاة » بالدلالة المطابقة على وجوب مقدماتها ؟ وهل يدل على وجوب الفاتحة في الصلاة وعن الطهارة قلها ؟
- ٤ — ما الدليل على عدم وجوب المقدمات شرعاً ، وما الدليل على وجوبها عقلاً ؟

(٤)

## اقتضاء الامر النهي عن ضده

اختلف الأصوليون في أن الأمر بالنهي هل يقضي النهي عن ضده الخاص أو العام على أقوال :

الأول : إن الأمر بالنهي هو عين النهي عن الضد

الثاني : القول بدلالته عليه بالتضمن

الثالث : القول بدلالته عليه بالالتزام .

الرابع : التفصيل بعدم الدلالة في الضد الخاص « وهو الأعمال الوجودية » مثل الصلاة واليوم مثلاً بالنسبة للأمر بإزالة البهتان عن المسجد ، وبالدلالة في الضد العام « وهو الترك » ، والحق هو ذلك ولكنه في الضد العام دلالة الالتزام التي بالمعنى الأعم وهو : « ما لو تصور الأمر بالمأمور به وتصور تركه والنسبة بينهما يحكم بالبروم »

وحججنا على عدم الدلالة على الخاص أنه ليس في لفظ « أزل البهتان عن المسجد » أي دلالة على النهي عن الصلاة مثلاً .

وأما ما يقال من أن ترك الضد هو الصلاة مثلاً فمقدمه لعمل الواجب وهو الإزالة .

فجواب عليه ، هو المناقشة في المقدمة ، بل قد يقال بأنه من المعارضات ، وعلى فرض التسليم محسوس يقول بعدم وجوب المقدمة شرعاً مطلقاً إلا في الجزء إن عدم من المقدمات ، والشرط الشرعي

وأن دلالة التزاماً على الضد العام - إن لم يدل بأنه عيه - فهو بما لا يسمى

الاشكال فيه حيث قطع بأن الأمر اذا التفت الى ما أمر به والى تركه والسنة  
بيها مع عن تركه

بل ربما يكون يسا بالمعنى الأحص وهو . « ما يلزم من تصور ما أمر به وتصور  
تركه الهي عن تركه »

ولا يكون دلالة عليه تصبه باعتد أن الوجوب كما قيل هو طلب الفعل مع  
المتع عن تركه . وذلك لأن الوجوب معنى سطر وهو الحث والحث التامان والهي  
عن تركه من لوازمه الخارجة

### ثمرة النزاع

وقد جعل الأئمة ثمرة الرابع في الصد الخامس هو صحة الصلاة مع ترك  
الارالة على القول بعدم الاقتصاء . وطلاب على القول به . ونقل عن الشح الباني  
رضوان الله عليه الطلان مطلقاً لعدم الأمر بالصلاة حيثند على القول بعدم الاقتصاء  
ايضاً .

ورُدَّ بكهانه المحسوسة جيد

وربما سمح هذا الرد بأن الأمر بالصلاة موجود على القول بعدم الاقتصاء  
غايتة أنه موسع وأمر الارالة يصيب فكون فعل الارالة معارفاً بعض أمراد الصلاة  
لا للأمر بالصلاة .

فاعمل بحكم تعدد المصق على الفرد الذي حكر تركه والايان بعينه لأن  
أمره موسع ، فاذا عصى المكلف ولم يزل وصلي ضد حالف مقصى عمله ، ولكنه أتى  
صلاة مأمور بها فتكون صحيحة .

وأما الاشكال لروم التكليف بالمحال حين التمس بالصلاة لاجتماع الأمر  
بالصلاة والارالة معاً حيثند .

فلعله يمكن الجواب عنه بارتضاع نحر التكليف بالارالة حين التمس بالصلاة

لعدم وجوب قطعها على القول بالصحة

وما يرب القول صحة الصلاة مثلاً في المقام انه على القول بالفساد يلزم  
الحكم بفساد صلاة كثير من المكلفين إن لم يكن أكثرهم ممن كفوا بواجب مصيق  
وقت الصلاة كأداء دين حلّ أجله تسامح فيه ، او دفعة لعيانه ، او تكسب لها ، او  
أمر معروف او هي عن مكر ، او يعلم لبعض ما يبلى به من أحكام الصلاة في  
أنتها او غير ذلك

## الخلاصة

الحق دلالة الأمر «لشيء» التراماً على العي عن الصد العام وهو ( الترك ) وعدم  
دلالة على العي عن الصد الخاص وهو ( الامال الوحدونه ) مثل الصلاة بالسنة  
للأمر بإزالة النجاسة عن المسجد .  
وان المجزئ صحة الصلاة مع ترك الآلة عداً ما لوجود الأمر الموسع بها

## تمرينات

- ١- ما هو الصد الخاص وما هو الصد العام ؟
- ٢- ما هو الترام اليين «لمعى الأعم والين بالمعى الأص» ؟
- ٣- ما هي ثمرة الرابع عند الأكثر ؟

(٥)

## أمر الأمر مع علمه بفقد شرط المأمور به

المشهور بين أصحابنا عدم حوار الأمر مع علم الأمر بفقد شرط المأمور به وهو الحق ...

وعمل عن الأشاعرة جواره

والظاهر أن المراد من الشرط هو شرط الوحوب الذي هو شرط الوقوع أيضاً مثل القدرة على العمل ، بل مثل الخلو من المرض والخيص الدين هما شرط وجوب الصوم ووقوعه شرعاً ، إذ الشرط الشرعي كالمقلي ، لا مثل شرط الوقوع فقط ، مثل الظهارة للصلاة ، فانه شرط يجب على المكلف تحصيله ، وليس هو مورد النزاع في المقام .

دليل على ذلك أنه إذا ائتم شرط الوحوب والوقوع وعلم الأمر بضعفه كما هو المبرورص كيف يوجه لأنه يكون بكلفاً بما لا يطوى  
نعم ربما يأمر الأمر بشيء امحاً واحتراراً عما يكون المصلحة في نفس التكلف لا المكلف به ، ولا مانع من ذلك عملاً .

ومثل هذا يصح حتى مع فقدان الشرط المذكور ، إذ هو ليس بطلب واقعي أي ما يقصد منه وقوع العمل واقعاً . ولا مانع من كونه حقيقياً لا مجازياً ، إذ ليس العرص من الحقيقي ما إلا ما تكون فيه الصفة استعملت في الطلب والبحث نحو المأمور به وقد استعملت في ذلك نعم ، الداعي لهذا البحث هو امحان المكلف واحتراره ، أي قدم أم يحجم ، وليس الداعي له هو الايمان بالمأمور به خارجاً وحصوله من المكلف واقعاً حتى يكون طلباً واقعياً .

فادن يعني أن يكون عنوان المسألة المتنازع عليه هو : هل يجوز الأمر والطلب واقعياً مع علم الأمر باسماء شرط الوجوب والوقوع معاً للمأمور به ؟ وإلا فالأمر الامتناعي الصوري مصرح بجواره .

ولعل مراد الأشاعرة من الجواب هو ذلك لاستدلالهم بالأمر الامتناعي وصحته .

ولعل منه أي الأمر الامتناعي أمر ابراهيم عليه السلام بدخ ولده (ع) .

### تمحيضات

- ١ - ما هو شرط الوجوب والوقوع المعنوي مبهما ، وما هو الشرع مبهما ، وما هو شرط الوقوع فقط ؟ مثل لكن مبهما . معير الأمثلة المذكورة
- ٢ - ما هو الأمر الامتناعي ؟ وأت له بمثال .

(٦)

## نسخ الوجوب

إذا نسخ الوجوب هل يبقى الجوار بعده خلاف<sup>١</sup>

والأظهر أنه لا يبقى الجوار بالمعنى الأعم الشامل للاستحباب والاماحة والكراهة . ولا الجوار بالمعنى الأخص الذي هو الاماحة لعدم الدلالة على ذلك وما يقال من أن الوجوب ماهية مركبة ويكفي في رفع المركب رفع أحد جرائه وهو المنع من الترك فتبقى جوار الفعل على حاله ضعیف لأن الوجوب ماهية بسيطة وهو المنع التام الأكيد

فمنى نسخه هو نسخ ماهية ، فلا يبقى الجوار بعد نسخها . ولا دليل على تحلف حكم آخر بعد النسخ . بل الظاهر أن الحكم السابق قبل الوجوب لا يرجع أيضاً لأحياء ذلك إلى دليل جديد .

بمعنى الظاهر أنه يرجع في المسألة إلى الأصول العملية الأولى . مثل أصالة البراءة من التكلف أو أصالة الاحتياط حسب الموارد

## تعريفات

١ ما هو الجوار بالمعنى الأعم ، وما هو بالمعنى الأخص<sup>٢</sup>

٢ — الوجوب ماهية مركبة أم بسيطة ؟



(٧)

## الواجب التخييري

تعريفه :

الواجب التخييري - هو ما يتخير المكلف في اتیان أحد أمرين أو أكثر على البدلية « كحصول كفاية الاططار العمدي »  
والمنقول عن أكثر أصحابنا والمعتزلة أن الأمر بالشئين أو الأشياء على وجه التخيير مضي إيجاب الجميع تحييراً وهو الحق ولا اشكال فيه  
وعن الأشاعرة أن الواجب واحد لا يعبه وبعبين مفعل المكلف ولعل مرجعها إلى شيء واحد .

نعم . لو كان طاهر الأمر التخيير بين الأقل والأكثر وكان للأقل وجود مستقل في صم الأكثر كالنبيحات الأربع في الركعتين الأخيرتين . فهل يعمل التخيير بينهما أو يكون الرائد على الأقل مستحاً ، فيه أقوال واشكال .  
ولكن الأمر حينئذ لدرجة الثمرة العملية في المقام بعد تحقق عدم وجوب بنة الوجوب والندب في مقام العمل . فيأبى المكلف بالأكثر غير قاصد به الوجوب ولا الندب .

## تعميمات

- ١ - عرف الواجب التخييري ، ومثل له بمعبر المثال المذكور
- ٢ - مثل للواجب التخييري بين الأقل والأكثر إذا كان للأقل وجود مستقل في صم الأكثر

(٨)

## الواجب الموسع

تعريفه .

الواجب الموسع « هو ما كان الوقت فيه أوسع منه » كالصلاة  
والمنشور وحوادث الواجب الموسع شرعاً وحوادث عقلاً وهو الحق لعواهر كثير من  
الأوامر إن لم يكن صريح بعضها وعدم المانع منه عقلاً  
عائنه انه يكون الواجب محيراً بين أمراد الوقت  
وقيل : « الواجب هو من أول الوقت وإذا أخره عن أوله يفسد عنه » . وقيل :  
الواجب في آخر الوقت وإذا قدمه سقط الواجب به .  
وأدله الطرفين شبهة في مقابل البدئية .

ثم على القول بالنسبة هل يجب العزم على الاتيان في الآن الثاني بالواجب ان  
أحر المكلف الاتيان به في الآن الأول ؟ قيل نعم ، وهل لا ولو نظراً الى نفس  
أوامر الواجب الموسع لم تر فيه أي دلالة على وجوب هذا العزم نعم ، ربما يقال  
انه يستبعد من أدلة خارجة وجوب العزم ، حيث أن المكلف اذا دخل وقت الصلاة  
مثلاً وأحضرها عن أول وقتها ملتفتاً ، فلما أن يعزم على أدائها في المستقبل ، او يعزم  
على تركها ، او يتردد .

فأما العزم على تركها ، فلا أصل أن أحداً يتجاسر على تجويره مع كثرة  
التأكيدات من الشارع المقدس في الاطاعة والتقوى وامتنال الأوامر  
وأما التردد فالانصاف انه نظير العزم على ترك الواجب من هذه الحثية ،  
وليس هو من صفات المؤمن .

فادى ، الحق وجوب العرم ، لكن لا يستمد ذلك من نفس الأمر بالواجب الموسع ، بل من الخارج  
وأما احتمال وجوب العرم على فعل كل واحد يكلف به الأساس في المنقل  
ولو قبل عشرين سنة مثلاً ، كما ذكره بعضهم لحمله ذلك من نوارم الأيمان ، فعيد  
لعدم بوجه دليل معتد يدل عليه .

## الخلاصة

- ( أ ) الواجب الموسع حائز عملاً وموجود شرعاً  
( ب ) لا دلالة في نفس أوامر الواجبات الموسعة على وجوب العرم على الأيمان في  
الآن الثاني بالواجب إن أحقره المكلف عن أوله ، فنه  
نعم ، وجوب العرم على ذلك مستمد من أدلة خارجة

## تعريفات

- ١ - عرف الواجب الموسع وبين الأقوال فيه ؟
- ٢ - هل يجوز العرم على ترك أداء الواجب أو التردد في ذلك ؟
- ٣ - هل يجب العرم على فعل الواجبات المسعلة التي لم يكلف بها بعد ؟



# البَابُ الثَّانِي



النَّوَاهِي

وفيه ثلاثة مباحث

(١)

## مادة النهي وصيغته

### مادة النهي

الظاهر ان معنى النهي بماده « هو طلب ترك الفعل بالقول استعمالاً »  
وإما قيداء بالقول سماً للمقول عن الأكثر ، وإلا فالكتابة مثله ظاهراً ، ولا  
اعتبار بالعلو . نعم ، العالي الذي يحب طاعته يستوجب منه عن شيء استحقاق فاعله  
الدم والعقاب .

ثم هذا المعنى للنهي يشمل مردي التحريم والكراهة ، ولكن التحريم هو أشد  
الأفراد سماً عنه ويثقل على تركه . ولذلك كان هو المصدر دون الكراهة ، لأنه من  
هيل معنى التشكك في الأسماء كما أوضحنا مثل ذلك في الأمر .

### صفة النهي

وأما صيغة « لا تفعل » وأشاهها ، فالظاهر أنها حقيقة في طلب ترك الفعل  
ويدخل في هذا المعنى مردي التحريم والكراهة ، بل مردي الدعاء والسؤال ، ولكنه  
من قبل مقولة التشكك أيضاً في الأسماء .

والمراد الأول — وهو التحريم — هو المساق الى الدهش عند الإطلاق  
وعند عدم القرينة المعية للأفراد . نعم ، نافي الأفراد يحتاج الى قرينة تمسها ولا  
يكون بذلك مجازاً كما يبا ذلك في صيغة افعل وأشاهها

وقد اختلفوا في أن المراد من النهي ، هو طلب الكف ، أو من أن لا تفعل ،  
ونقل عن الأكثر أنهم ذهبوا الى الأول ، وأنه ذهب كثير الى الثاني .

واعتراض عليه بأن المعنى الثاني هو عدم محض ، وادعاء أني ، فكيف تتعلق به  
التكليف لأنه غير مقدور .

وأجيب بأن القدرة على استمرار العدم كافية .

وإن الذي يحتج بالذهن أن الكف أيضاً عديمي ، ولكن الفرق بينه وبين أن  
لا تعمل ، أن الكف هو استمرار العدم السابق مع الالتفات إلى المعنى به ووجود  
ميل ما إلى فعله أو داعي أو حوهمها .

وأما أن لا يفعل فهو استمرار العدم ولو مع غير ذلك ، بل ولو مع العفة عن  
المعنى به

فإذا بين هذا فمقول الظاهر أن معنى المعنى عن شيء هو طلب الكف عنه ،  
لأن عدم الفعل انتهى عنه ولو مع عدم الميل إليه أو مع استمرار العسر لا يعدم  
امتلاك عرفاً

من ترك أكل الحائض المسفورة بالضح مثلاً ، هل يعدم في العرف بمثل الأمر  
الله سبحانه في ذلك ، وأنه يستحق بذلك الثواب ؟

كلا ثم كلا . ولذلك يسهل المعنى عن ذلك بالخصوص عرفاً نعم إن  
يعني عن مثل ذلك في ضمن تحريم شيء عام .

مثل : « لا تأكل الحائض » الذي فيه أدنى من لبعض المكلفين في فعل بعض  
أفراد العلم المعنى عنه ، وهذا المقدار كافٍ في رفع الاستحسان .

### دلالة النهي على الدوام والتكرار

احتلما في دلالة المعنى على الدوام والتكرار أو عدمها

والحق هو الأول ، لا لأن الصفة تدل على ذلك ، بل من حيث دلالتها على  
ترك الماهية المعنى عنها ، والبرك لها لا يحصل إلا بترك جميع أفرادها ، لأن  
بالإتيان بفرد منها تحصل المخالفة للنهي .

واحتج لعدم ورود النهي للتكرار تارة وللمرة أخرى  
والجواب إنما لا يمنع من وروده مقيداً والفرد وإنما النزاع في النهي  
المطلق .

## الخلاصة

- ( أ ) مادة النهي هو طلب الكف عن المحي عنه الشامل لفردى التحريم والكراهة  
والتحريم هو المباشر .  
( ب ) صيغة النهي معاً طلب الكف ايضاً الشامل للتحريم والكراهة والسؤال  
والدعاء . والتحريم هو المباشر .  
( ج ) استعمال المادة والصيغة في كل من الافراد حقيقة لا محار .  
( د ) يدل النهي على الدوام والتكرار لدلالته على ترك الماهية الذي لا يحصل إلا  
بترك جميع افرادها .

## تمريشات

- ١ — ما معنى النهي بمادته ؟
- ٢ — على أي شيء تدل الصيغة ؟
- ٣ — اذا هي الشامل العالي عن شيء فهل يعد شيئاً ؟
- ٤ — اذا أريد من الصيغة الدعاء أو السؤال فهل تحتاج الى قرينة تدل عليه ؟
- ٥ — هل يصح استعمال النهي للمرة دون التكرار أو مقيداً بوقت معين ؟



(٢)

## اجتماع الأمر والنهي

هل يجوز اجتماع الأمر والهي في واحد شخصي ذي جهتين اجتماعاً في ذلك على أقوال ؟

- ١ - عدم الجوار ، وهو المقول عن أكثر علماء الشعة
- ٢ الجوار ، وهو المقول عن أكثر علماء الجمهور
- ٣ الجوار عقلاً ، والامساع عرفاً ، وهو المقول عن بعض الأصحاب ومثلوا لذلك بالصلاة في الدار المعصومة لوجود أمر بها ، وهو ( صل ) ، وهي وهو ( لا تصب )

وصرح كثير من الروم بوجود مسدوحيه عن الصلاة في الدار المعصومة للروم التكليف بالمحال عند عدمها ، حيث انه مأمور بها ، هذا يعني عنها ولا مسدوحيه له عن الخروج كان تكليفاً بالمحال ولكن التكليف بالمحال ربما لا يكون محالاً ، لأن من اقتحم داراً معصومة عقلاً ، ثم أوصد عليه الباب حيث لم يتمكن من الخروج وصاح وقت صلاته ، ربما لا يستجيب توجه الأمر والهي اليه بالصلاة والعص ، لأنه هو الذي أوقع نفسه في ذلك .

ثم أنهم احتجوا للمع تارة ، بأن ذلك محال ، لأن معنى الأمر به ارادته ، ومعنى الهي عنه ارادة عدمه ، واجماع الارادتين محال ، وهذا مبنيون استدلال بعضهم

ونارة ، بأن العرود الجامع للجهتين لا يكون متدرداً بتعدد جهتيه ولا تتلهم بذلك وحدته ، فكيف يكون مع ذلك واجباً وحراماً ، وكيف يمكن الاطاعة به ؟

والخاص ان عارهم وإن أحلعت في بيان الاستدلال ، إلا أنها تحوم حول هذين المعيين .

وأنت اذا تأملت هذين المبرهين رأيت أنه بلوغ منهما اختلاف وجهه الدليل او النزاع ، حيث أن الأول يدل على استحالة توحه الأمر ونهي من أمر ناهي واحد والثاني يدل على عدم إمكان الاطاعة بهذا القرار الجامع من المكلف ويظهر من معصم حمل هذين المطلبين مسألتين مختلفتين ، وكل واحد منهما يمكن أن يكون مورداً للنزاع وعلى كل حال يحسن تتكلم عن المرحلتين بقول

في المرحلة الأولى وهو اجتماع الأمر ونهي في المقام أنه وإن كان الأمر تعلق بماهية الصلاة ، والنهي بماهية المعص ، ولكن بما أن الماهية لا وجود لها خارجاً إلا وجود الافراد ، كانت الافراد على السدل هي مطلق الأمر ، ولا على السدل هي متعلق النهي ، فتترشح المحوية والمخصوصية من الطائفتين ان الافراد ، فلا يمكن اجتماعهما في فرد واحد ظاهراً .

وأما المرحلة الثانية وهي إمكان الاطاعة وعدمه ، فهو لا يمكن أيضاً عرفاً من عقلاً الاطاعة بهذا الصلاة المجتمع مع المعص ، حيث ان الاطاعة لا تكون عرفاً إلا شيء محبوب صرف ، ومردود عنه نهي ، فاذا كان من جهة من جهاته معوصاً للمولى لا يمكن في ذلك الرد الاطاعة قطعاً

ومن هذا التقرب يظهر أن ما ذكره على القبول بالامتناع من تقديم جدات الأمر أو النهي ، ان حاب النهي هو المعدم على الأمر حيث ما ذكرناه ، لأن المعص لا تعارضه الصلاة ، ولكن الصلاة يعارضها المعص

### حجج العائدين بالجواز

١ - وقوع اجتماع الحكمين في الشريعة كثيراً ، كالوجوب والكراهة ، مثل الصلاة في الحمام أو الأمكنة القدرة وما أشبه ذلك ، فإنها اجتمع فيها

الوجوب والكراهة ، تنهيب أن الأحكام الخمسة كلها متصادمة ، سواء  
الحرمة والوجوب أو الوجوب والكراهة أو غيرها

٢ . «يقطع بأن أمر حياطة ثوب ونهي عن الكون في مكان مخصوص  
معاملة فيه عدد عرفاً مطيحاً وعاصياً من جهتين .

٣ . إن تعدد الجاه كافي في دفع التصاد بين الحكيم

والجواب على الأخير . نصح كفاية بعدد الجاه كما يظهر بالتأمل في  
استدلالاتنا على المنع .

وعن الثاني . نصح صدق الاضاعة في ذلك . نعم ، ما ان الحياطة واجب  
بوصلي . فذلك سقط الأمر . بحياطة الثوب بهذا العهد المعظم ، لا انه حصلت  
الاطاعة للأمر

ومن هذا يعلم انه لا فرق في الواجب بين التعدي والتوصلي في محل اسراع  
عبته انه اذا كان بوصلاً سقط الأمر بالايان به في ضمن الحرام ، واذا كان تعدياً  
«لا سقط في ضمن الحرام ، ولا يحصل الاطاعة الا في مع . عدم العلم بالحرام  
فتحصل الاطاعة لأن الأمر مع حود كما به ، والنهي م سحر لعدم العلم به

وأما الجواب عن الأول . فهو أن الكراهة في مثل المعام ليس المراد من درجة  
من الموصية فلا يجتمع مع المحبوسه ، بل المراد منها معصاة درجة من المحبوسية  
ولا صير في ذلك . ولكن المعنى الدال على هذا المعنى من الكراهة يكون محذراً .  
لأنه ليس هو المعنى الخفيع للنهي ، او يكون ، شاذماً الى نقصان ثوب هذا الفرد  
من الصادة عن بقية أفرادها .

## الخلاصة

لا يمكن عقلاً اجتماع الأمر والعهي ظاهراً ، لأن كلاهما وإن تعلق بمادة  
لكن تترشح المحبوبة والمعصية الى أفراد المادة ولا يمكن انصافاً عرفاً ولا عقلاً  
الاطاعة بالمرء الذي يطق عليه الماحضان اذا كان العهي تحريمياً كالصلاة في الدار  
المعصونة أما اذا كان تريبياً فممكن اجتماعهما كالصلاة في الحمام ، لأن الكراهة  
هنا معها قلة الثواب ظاهراً .

## تعريفات

- ١ — ما هي الأقوال في مآله اجتماع الأمر ، العهي ؟
- ٢ — ما معنى واحد شخصي ذي جهتين ؟
- ٣ — صلاة المحسوس في الأرض المعصومة هل تعد من محل الرابع ؟
- ٤ — ما هي حجة القول بالامتناع ؟
- ٥ — ما هي حجة القول بالحوار ؟
- ٦ — ما وجه الكراهة في العبادة وهي محبوبة ؟

(٣)

## دلالة النهي على الفساد

احتلوا في دلالة النهي على الفساد في العادات والمعاملات شرعاً ولغة أو شرعاً فقط أو في العبادات فقط على أقوال .

والأظهر أنه يدل على الفساد في العادات شرعاً لالعه دون المعاملات .

حجتنا على ذلك أما في العادات فلأن النهي يدل على تخصيص الأمر العام بها . يعني يدل على عدم وجود الأمر بها . فإذا لم يكن بالعادة أمر فلا امتثال فلا اطاعة . حيث أنها بوقعية ، فكيف إذا هي عبا .

وأما أن ذلك في الشرع لا اللغة . فمن حيث أن اللغة لا تدل على أكثر من أن تلك العادة مهي عبا . أما كون كل عادة لابد أن يؤتى بها فقصده امتثال أمرها ولا أمر بها في المقام فتكون فاسدة . فهذه معدمات خارجية شرعية لا يفهم من حاو لفظ النهي لعه فتكون الدلالة شرعية ، أي معمونة المقدمات الخارجية الشرعية .

معنى إله يعرف فسادها من تلك المقدمات الشرعية ومن النهي

وأما عدم دلالة النهي على الفساد في المعاملات . فلأن المعاملة لا تحتاج في صحتها وترتب آثارها عليها إلى قصد القرينة وإلى الامتثال . فعاية ما يدل النهي عبا إذا لم يكن إرشادياً . هو أن يدل على حرمتها وهو غير مانع من ترتب آثارها عليها . لأنها لا تحتاج في صحتها إلى بة التقرب والامتثال

نعم . لو فهمنا من النهي بقرينة أو من دليل خارجي عدم ترتب الأثر على تلك المعاملة المهي عبا . كان ذلك دليلاً على فسادها . لأن عدم ترتب الأثر عليها معناه فسادها . لكن ذلك لا يكون من دلالة لفظ النهي . حيث أنه لا يدل على أكثر من

أنه منهي عنه وهو أعم من علم الصحة .

فظهر من هذا أن مورد الرابع في هذه المسألة هو أن يرد أمر عبادة أو  
رحمة بمعاملة ثم يرد هي عن بعض أفرادها أو استثناء لبعض المتكفين بها ، مثل  
إسعي عن صلاة الخائف أو النهي عن البيع وقت النداء لصلاة الجمعة ، بما كان بين  
مورد الأمر أو الرحمة وبين مورد النهي عموم وخصوص مطلق ، بخلاف مسألة  
اجتماع الأمر والنهي التي يكون بين موردَيْها عموم وخصوص من وجه وهناك  
فروق أخرى

## الخلاصة

العبادة إذا هي عب مطلقه . والمعاملة إذا هي عبها لا تكون ماضية . بل  
تترتب عليها أثرها ، إلا إذا رتب قرينة أو دليل خارجي على عدم برب ذلك الأثر

## تعريفات

- ١ إذا ورد « لا يصل بحل الميتة » فهل يصح الصلاة ؟
- ٢ هل يجوز البيع وقت صلاة الجمعة مع بطل آية « وإذا بُدِيَ للصلاة من  
يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذكروا المسح » (١) وهل ينقل البيع  
إلى المشتري والثمن إلى التمتع ؟
- ٣ ما الفرق بين هذه المسألة ومسألة اجتماع الأمر والنهي ؟

(١) سورة الجمعة .

## الباب الثالث



المفاهيم

وليه ثلاثة مباحث

(١)

## مفهوم الشرط

تعريفه :

مفهوم الشرط ( وهو انفاء الحكم المشروط عند انفاء شرطه )  
لا إثبات حكم جديد . بل يرجع الحكم الأول قبل الشرط . فان كان الاصلحة رجعت  
وإن كان الحرمة رجعت وهكذا

فمفهوم نحو « إن جاءك زيد فأكرمه » « إن لم يجئك فلا يجب إكرامه »  
لا أن مفهومه « فلا تكرمه » بمعنى حرمة إكرامه كما ذكره بعضهم نعم ، إن أريد  
من ( لا ) هو هي الوجوب كان هو المفهوم الذي ياء  
والظاهر دلالة الشرط التزاماً على المفهوم .

والدليل على ذلك هو الدار الذي يمسد من عرف محاورات أهل اللسان  
وتسمها أن يكره وما روى في الوسائل عن أبي هير المرادي قال ، سألت أبا  
عبدالله ( ع ) عن الشاة تدسح فلا تحرك ويهراق منها دم عبيد ، فقال « لا تأكل ،  
إن علياً ( ع ) كان يقول إذا ركعت الرجل أو طرقت العير فكل » فان الامام ( ع )  
استدل على حرمة الأكل بمفهوم كلام أمير المؤمنين عليه السلام

وما يقال في منع دلالة المفهوم بأنه ربما يحلله شرط آخر نحو « إذا حمي  
الأذن فقص صلاتك » و « إذا جعت الجدران فقص » ، فهذا لا يكون مانعاً من  
الدلالة على المفهوم ، حيث من لا مكر إمكان ذلك . ولكن نقول بأن ظاهر جملة  
الشرط هو ترتيب الجراء على الشرط نحو الترتب على العلة المحصورة يعني على شرط  
واحد . غاية إذا دل دليل على وجود شرط آخر يحلّف هذا الشرط المذكور



مخصص الم مفهوم حيثئذ مخصص وهو مطوق الشرط الآخر ، فيكون معنى « إن  
 حكي الأذان فقصر » « إن لم يحكي الأذان فلا تقصر إلا اذا حقت الجدران فقصر  
 ايضاً » .

وقد اختلفوا في مثل صبح الأوقاف والدور والأيمان ونحوها اذا كانت  
 مشروطة او موصوفة مثلاً نحو « وقعت داري على العلماء الصلحاء » او ان كانوا  
 صلحاء . فقد قيل ان لا مفهوم لها . محجة أن فصلة الم مفهوم هو انتفاء الحكم عند  
 انتفاء شرطه عند ممكن ثبوته له ، والموضوع هنا وهو ائدار مثلاً . لا يمكن بعد  
 وقعها على العلماء الصلحاء وقعها على غيرهم . وقد قيل ان لها مفهوماً ، وهو الحق ،  
 لأن صحتها موطئة بتأثيره عند أهل المندورات وصحة إبراره باللفظ . وما يصح  
 أن بعد « وقعت داري على العلماء الصلحاء . لا على غيرهم » نعم ، لا فرق بينها  
 وبين غيرها ، إلا أنه لا يمكن أن يحلف الشرط والوصف في شرط أو وصف  
 آخر لأن الصيغة اذا جرت لا يمكن تبديله . وهذا طاري الدور وغيره ايضاً ،  
 فاداً قال النادر مثلاً « لله عليّ كذا إن عوفي ونسي » فقد تم بداره على هذا الشرط  
 ائمين وجرت الصيغة عليه . ولا يمكن أن يحلف الشرط المذكور شرط آخر في  
 هذا الدار بأن يقول بعد فعل كثير « او ان نذل مرض ولدي سيء من الأمراض  
 الهلة » ، لأنه خلاف ما وقع عليه النذر .

### الغات نظر

في كتبه من الجمل الشرطية تنهي موضوع الجراء اذا انتهى الشرط ، لأن  
 الشرط سبق وجيء به لأجل إثبات الموضوع . فلا يكون فيها مفهوم اذا انتهى الشرط  
 لانتهاء الموضوع عند نحو . « لا تكروها فيانكم على البقاء إن أردت تحصاً » (١)  
 ونحو : « إن ولد لك ولد فأخته » .

(١) سورة البور .

هذا ، وما استعمل الشرط أيضاً في المقضي دون العلة مثل كثير من الأحبار الواردة في ذكر المسحبات المترتبة عليها الأثار مثل « إن ررت الحسين (ع) عمر الله لك » و « إن صمت تصوعاً عمر الله لك » وأمثالها في حين أنه جاء في الأحبار أيضاً أن ترك الصلاة « مع الكافة بمعان من عمران الدواب » فمقصي الجمع بين الطائفتين أن يحمل لأولى عن المقضي دون العلة تامة والطاهر أنه يكون محلاً لبادر العية التامة من الشرط ، وقد يستعمل و غير ذلك أيضاً

## الخلاصة

- ( أ ) الحكم امتداد شرط دلالة على المفهوم طاهره بحكم السادر لكن إذا لم يكن الشرط سبق به لأخر ، تاب الموضوع نحو « إن ولد لك موبود قسمه »
- ( ب ) إذا جاء في حتمه أخرى شرط آخر لذلك الحكم فظاهر الجملتين المشروطين « لشرطين الحكم » وحد هو تخصيص أحد المفهومين بمطوق الآخر وهذا لا يجري في الأمثال والنبوءات ، منه « أمثالها ، لعدم حوار بحلف شرط بشرطها لأب ، الصفة
- ( ج ) قد يخرج الشرط عن ظاهر دلالاته عن العية التامة أن الدلالة على الاقتصار دون العلة محلاً كمثل « من حج عمر له » فإن له موضوع أن عدت صار الحلف علة تامة للعقران ،

## تتميمات

- ١ ما مفهوم الشرط ؟ وهل يمنع الدلالة عليه أن يحلف الشرط شرط آخر ؟
- ٢ هل هناك مفهوم في مثل « إذا بلغ الصبي سن البلوغ كلف بتكاليف الرجال » و « إذا أمي كلف » و « إذا لب الشعر الخشن على عاتقه كلف » ؟
- ٣ هل مثل قول « أرا حججت صطف بالست » مفهوم ؟

(٢)

## مفهوم الوصف

تعريفه

مفهوم الوصف ( هو اسماء حكم لموصوف عند اسما وصفه )  
وختلف الأصوليون في تعليق الحكم على الوصف ، مثل « في العلم السائمه ركاة »  
فكان بعضهم شوب المفهوم فيه وحججه وقد بعضهم بأنهم  
« الله شوب مفهوم الذات بدليل السار الى منهم من المثال المذكور ،  
س في المعروفة ركاة ، وكذا غيره ، بما ليس فيه حرية

و لكن الأسرار « به لا وى آل رجلا قال لأبي المؤمنين (ع) صف لي  
بعض فقال « من صنع لأمر في هواصمها » فصار وصف لي الجاهل فقال (ع)  
« قد فعلت » يعني بدلالة المفهوم .

واستدلوا بكون « به لا ذلك له في الوصف عن العائده وأجاب  
الافون بأن الموائد كثيرة لا يحصر في علمه لحي معنى دلالة المفهوم عليها  
وذكروا من الموائد شدة لاهتمام بحكم معلق لوصف ، كأن يكون للمخاصب  
مالكا للسائمه في المثال المذكور .

وجوابه إن ذلك غير كاف في ذكر الوصف وإن كفى فهو حرية حايه  
تخرج المقام عن محل النزاع

وذكروا من الموائد أن يكون المصلحة مقتضيه لاعلام بحاط حكم  
الموصوف بالنس وما عداها بالبحث والاجتهاد .

وجوابه . إن وجود مثل هذا المورد أول الكلام وهو محل النزاع ، إذ لم يمهـد

من سة الشارع مثل ذلك ، والاحتعال الوهمي لا يعول عليه ، ولو علم من الشارع هذا العرص اسقص العرص . إذ يكون ذلك قرنه حاله او مقالية على المراد ويخرج المقام عن المتنازع فيه .

ودكروا من الهوائد ووجوع السؤال عن خصوص الموصوف وورود الجواب على طبعه

وجوابه : إن ذلك قرينة كالسابق .

وكذلك ورود الوصف على العالب . لأنه اذا علم من الخارج أن هذا الوصف وارد مورد العالب فهو أيضاً من المباح التي وردت به قرينة دالة على خلاف ما وضعت الجملة الوصف له . ذلك مثل " وَرَبَّكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ " (١) مع العلم بحريم الرتبة في غير المحر أيضاً وإن كان العالب كونه في الحبور . ولا مانع من التزام المجزية في المارد المذكورة كلها

## الخلاصة

الحكم اذا علق على وصف يكون له ظهور - بحكم التبادر - في انه يدور مع الوصف وجوداً وعدمأ - نعم . قد يخرج الوصف عن ذلك فرائس حاية او مقالية فيخرج بذلك عن مورد الرابع وهو مقام الخلوة عن العربية

## تبرينات

- ١ - ما هو مفهوم الوصف ؟
- ٢ - ما دليل المثبتين ؟
- ٣ - هل في وصف الرائب اللاتني في الحبور في قوله تعالى « وَرَبَّكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ » مفهوم ؟

(١) سورة النساء .

(٣)

## مفهوم الغاية

تعريفه :

مفهوم الغاية ( هو انشاء الحكم المقيى بغايه بعد تلك الغاية )  
والحق ان التحديد الى غايه يوجب انشاء الحكم المحدود بعدها كما نقل عن الأكثر  
النادر ، ولأنه لولا ذلك لما كان للغاية ثمره . وربما يحرج عن هذا المفهوم  
بالقرينة

والغاية ربما تكون قيداً للموضوع نحو « فاقوك في داري الى يوم الجمعة أحله  
لك » وربما تكون قيداً للحكم نحو « فاقوك في داري أحله لك الى يوم الجمعة »  
وهذا يكون أظهر في الدلالة على المفهوم . وأما من الغاية فهو هي داخلية في حكم  
المقيى او خارجة خلاف .

والأظهر لا دلالة لمعط على شيء من ذلك ، وربما تكون الغاية خارجة ،  
وربما تكون داخلية بالقرينة .

نعم ، اذا لم تكن قرينة فالأصل عدم الدخول ،

وأما ما فصله بعض المعنوي في المقام من أن الغاية اذا كانت قيداً للحكم فتكون  
هي وما بعدها خارجين قطعاً ، ولا يعني أن يكون مورداً للنزاع نحو « كل شيء  
لك حلال حتى تعرف انه حرام » وان كانت قيداً للموضوع نحو « سر الى الصرة »  
كانت هي وما بعدها مورداً للنزاع ، فممكن المناقشة فيه بأن التي تكون قيداً للحكم  
ايضاً محمولة للوجهين . ولكن في المثال المذكور وهو « كل شيء لك حلال » الغاية  
وما بعدها خارجان قطعاً لدلالته منطوق الغاية عليه وهو معرفة الحرام ، ولأن العادة

فيه ليس لها حد أول وحد آخر حتى يصح أن تدخل في موضع الرافع ، لأن العادة  
 إذا لم يكن لها حدان ، بل كانت هورية ، فلا يُعقل أن تدخل في موضع الرافع  
 ولكن إذا عيرها العاية وقلنا « كل شيء لك خلال حتى يوم الجمعة » كانت  
 مورداً للرافع ، لأن للجمعة حدين ، أولاً وآخرأ .

## الخلاصة

(أ) أن الحكم المعنى بعبارة ما انتهاء العاية ، يحكم التناذر ، وإن العادة قد  
 تكون قيداً للموضوع ، وقد تكون قيداً للحكم . وإذا كانت قيداً للحكم تكون  
 دلالتها على المفهوم أظهر .

(ب) لا دلالة لجملة الحكم المعنى بعبارة على خروج العاية عن حكم المعنى هـ أو  
 دخولها فيه إلا بقرينه . هذا إذا كانت العاية عبر هورية ، وأما إذا كانت هورية  
 وليس لها حدان أول وآخر ، فتكون خارجة عن حكم المعنى بغير شك

## تحريرات

- ١ — ما هو مفهوم العاية ؟
- ٢ — العاية داخلية في حكم المعنى او خارجية ؟
- ٣ — إذا قلنا « سر الى بغداد » أوجب السير في داخل بغداد أم لا ؟

# الباب الرابع



المموم والخصوم

وفه ثمانية مباحث

(١)

## العام والخاص

تعريفهما :

العام ( هو لفظ شامل لجميع الافراد التي نحتة ) والخاص غيره  
وهما قد يكونان بين مثل ( العلماء ) عام بالنسبة الى ( الفقهاء ) وخاص بالنسبة  
الى ( الرجال )

الفاظهما :

لا اشكال في وجود الفاظ تدل على العموم الاستمراري لجميع الافراد حقيقة ،  
وعلى الخصوص مجزأً وذلك بالوصف نحو « كل وجميع » لتأنيده  
وربما تكون الدلالة بمقدمات المحكمة كما في اجمع المعلن باللام ، حيث  
لا عهد على قول . ونقرر بها هي . إن الحكيم اذا أمر مثلاً بوقر الرجال الداهلين  
في مجلسه . وكان في مقام البيان ولم يعين افراداً مخصوصين . لابد أن يريد الجميع ،  
ولا فيكون توقير جملة منهم دون الآخرين ترجيحاً بلا مرجح . وقيل ان دلالة على  
العموم بالوصف وعلى كل حال ، وربما يقيد بعيد أو بوصف يدل على عموم افراد  
المقيد أو الموصوف حيث نحو « أكرم الرجال العلماء » ولا يخرج بذلك عن  
الحقيقة .

نعم ، ذكر انه يحرج عنها اذا أريد به العموم المجموعي بالقرينة لا الافرادي  
نحو « حمل الرجال الخسة » لأنه يدل على أن هؤلاء الرجال حملوها بمجموعهم  
لا كل فرد منهم حملها منفرداً .



أو أريد منهم الجنس نحو « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ » (١) ، أي  
 مجسمهم ، وإلا لو أريد الأفراد لوجب التوزيع على كل فرد من الفقراء  
 والمساكين

وبما يدل على العموم ، الكرة في سياق النبي نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » وذلك إما  
 بالوصف أو لأن هي الماهية سلم هي عموم أفرادها ، وإلا لما انتعت الماهية .

أما المفرد المحلى باللام ، إذا لم يرد من لامة العهد ، فيراد منه الجنس نحو  
 « الرجل خير من المرأة » وربما اشتمل في العموم أحياناً كقوله تعالى « إِنَّ  
 الْأَنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّ خَيْرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » (٢) ، أي كل فرد من الأنسان ، وذلك بقربة  
 اشتاء الدين آموا ، لأن الاشتاء دليل ارادة العموم من المشي به

وربما تجري مقدمات الحكمة في المفرد المحلى باللام يدل حيثه على العموم  
 نحو قوله تعالى « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » (٣) ونحو « إذا طلع الماء فقد  
 كرم لم يجره شيء » فإن المتكلم لو أخرج بعض أفراد البيع أو أفراد الربا أو أفراد  
 الماء عن الحكم ليسها لأنه في مقام البيان .

ثم إن بعض المحققين قالوا إن الألفاظ المدعى وضعها للعموم ، إنما هي  
 موصوعة للخصوص ، لأنه متيقن الدخول تحت اللفظ ، ولما اشتهر أنه « ما من عام  
 إلا وقد خص » .

ويرد على الأول أنه إنما يدل على يقين اراده الخصوص لا على الوصف له ،  
 لأن يقين الارادة لا تكون دليلاً على وضع اللفظ له هذا إن أراد إثبات الوصف  
 للخصوص ، وإن أراد ما يباه من إثبات الدخول تحت اللفظ يقيناً ، فنحن متفقون  
 معه في ذلك .

(١) سورة التوبة - (٢) سورة الحصر - (٣) سورة البقرة

ويرد على الثاني أن المناسبات التي يوضع فيها اسمهم أو أن الأسماء على أن  
الألفاظ الموضوعة للعموم تخصص دائماً لمخصص.  
وهو أن الألفاظ لا يكون لها معنى إلا في بعض الأحيان.

## الخلاصة

(أ) لا شك في وجود ألفاظ من وضع على مفهوم لا يفرق بين حقيقة  
فهم «كل وجميع».

(ب) الحكمة المحل باللام كالساعة دلالة على مفهوم واحد، وهو أن كل ساعة  
حقيقة، وهي مفهوم واحد، شيء واحد، وهو ساعة واحدة، على مفهوم

المجموعي من حيث المجموع، ويراد به أيضاً على الجنس «الشيء»

(ج) التكرار في «الشيء» على مفهوم «الشيء» أو لأن «الشيء» مفهوم واحد،  
لنفي جميع أفرادها.

(د) المفرد المحل باللام «الشيء» هو مفهوم واحد، وهو «الشيء» حقيقة

و «الشيء» هو في الحقيقة «الشيء» أو «الشيء» هو «الشيء»

## تمحيضات

١ — ما هو العام والخاص؟

٢ — أذكر ألفاظاً تدل على العموم؟

٣ — ما هي مقدمات الحكمة؟

٤ — هل قولنا «أرحمهم» هو «المؤمنين» عام؟

٥ — هل يدل قولهم «ما من عام إلا وقد حمى» على عدم وجود ألفاظ موصوفة

للعوم؟



ولم يجرها عن الدحول في العام . وأما باقي أفراد العام فهي بأجمعها مشمولة للعام وللحكم ، فأبي ماسع عن حجته وأي إجمال وصل إليه ؟

وأما إذا كان المحصص المتصل كالوصف والمصاف إليه نحو « أكرم العلماء الفقهاء » أو « عباء الفقه » فهذا وإن كان العام مستملاً في بعض أفرادها ، ولكنه حقيقة لا يجار أيضاً ، لأن مثل هذا - في الحقيقة - تضيق لدائرة العام لا تخصيص ، وعمومية العام إنما هي شموله لجميع الأفراد المرادة من دائرته ، سواء كانت واسعة أو ضيقة ، كما صرح به بعض الفحول . فعلى هذا حجية العام في هذه الأفراد الضيقة لم يطراً عليها أي إجمال .

نعم ، إذا استعمل العام وأريد منه بعض أفرادها ولكن من دون محصص متصل ولا متصل ، بل نصب قرينة حاله أو مقالية على إرادة بعض الأفراد بمعنى دون بعض نحو « أكرم العلماء » يريد بها الفقهاء لقرينة هالك . فهذا هو الاستعمال المجاري وحجية العام في مثله أيضاً لا صير فيها — وإن كان الاستعمال مجاراً — لأن القرينة هنا هي المفصلة بين الأفراد المرادة وغيرها

نسبه

اعلم أن الأشهر الأظهر بين أصحابنا أن التحصيص يلزم أن يكون بالأقل أفراداً ، فلا يجوز « أكلت كل رمانة في السنان إلا تسمانة وتسمين » وفيها ألف وقد أكل عشر رمانات ، لأنه مستهجن .

## الخلاصة

العام المحصص حجة فيما نقي ، لأن المحصص إنما أخرج بعض الأفراد ، والباقي منها باقية تحت العام ومشمولة لحكمه .

واما مثل « اكرم العلماء الفقهاء » أو « اكرم علماء المعه » فهو نصيقي لدائرة العام لا تخصيص .  
 نعم اذا استعمل العام وأريد به بعض افراده فلا يحصر لفظي كان مجازاً ،  
 ولكنه حجة فيما استعمل فيه .

## تمرينات

- ١ — اذا ورد « اكرم العلويين » وورد « اكرم العلويين من بني فاطمة » فما حكمهما ؟
- ٢ — اذا ورد « اكرم العلويين » وورد « لا تكرم الطالبين منهم » فما حكمهما ؟
- ٣ — « هو الحقيقة وما هو المجاز من هذين الاستعمالين » « صدق عدو المحدثين »  
 و « صدق المحدثين » مراداً به العدول منهم ؟
- ٤ — هل يصح لمن عدده ستة من الأولاد أن يقول جاء أولادي إلا أربعة منهم ؟

(٣)

## اجمال المخصص

المخصص إما أن يكون لفظياً وإما لياً .

فاللفظي « هو اللفظ الدال على «مخصص» نحو « اكرم العلماء » ولا يكرم  
فصلهم »

واللى « هو ما دل عليه الفعل دون اللفظ » نحو « اكرم العلماء » اذا علم  
ارادة غير الفاعل منهم .

وكل منهما . إما أن يكون محملاً ، او غير محمل . وقد ندم الكلام عن الثاني  
فيها

وأما المحمل اللفظي فهو ما أن يكون محملاً معهوداً . أو محملاً مصداقاً

### التشبيه المفهومه

والمحمل معهوداً . إما أن يكون محملاً من جميع الوجوه . أو محملاً من بعض  
الوجوه .

والمحمل من جميع الوجوه نحو « أحت لكم بهمة الأنعام إلا ما سئل  
عليكم »<sup>١</sup> فلا يمكن العمل بالعام ثانياً . لأن المشتق في الآية محمل  
والمحمل من بعض الوجوه . إما أن يكون دالاً على المناسبات . أو دائراً بين  
الأهل والأولاد .

فالدائر بين المتبايعين . لا يمكن العمل بالعام بهما معاً لخروج أحدهما بيقياً ،  
ولا في أحدهما ، لأنه « حج لا مدح » . سواء كان الخاص متصلاً أو مفصلاً نحو  
١ . سورة النمل .



### التشبه المصدقية

وأما إذا كان العام محصاً بخاص مثله مصداقاً ، فلأصوليين في المقام كلام وحسام ، ولكن الأظهر أنه لا يمكن العمل بالعام في المقام ، سواء كان المحصص متصلاً أو مفصلاً ، مثل « أكرم عدول العلماء » أو « أكرم العلماء إلا الفاسق » أو ورد « أكرم العلماء » وورد بعده « لا تكرم فسق العلماء » واشتهر ريد العام بأنه عدل أو فاسق ، وذلك لأن الخاص أوجب توبيع العام وتقييده بغير الفاسق ، لأن العام في المثال الثاني والثالث وإن شمل المشكوك بعمومه أولاً ، ولكنه بعد التقييد بغير الفاسق صار المشكوك غير معلوم الدخول تحت العام بعده ، لأنه مشكوك العدالة ، وكذا تحت الخاص ، لأنه مشكوك الفسق ، إلا أن نكون له حالة سابقة فيؤخذ بها .

فإن قلت إن المشكوك الفسق هرد ثابت غير العدول وغير الفاسق ، فهو داخل تحت العام المقيّد بغير الفاسق .

قلت نعم ، هذا صحيح ، إذا أردت من الفاسق معلوم الفسق ولكن الظاهر أنه يراد منه الفاسق واقعاً ، وليس في الواقع إلا الفاسق والعدول ولا واسطه بهما فيكون الفرد الباقي تحت العام بمقد الحصاص هو العادل الواقعي فقط ، فيكون المشكوك حينئذ مشكوك الدخول تحت إحدى الطرفين ، فالمرجح فيه الأصول العملية لا اللغوية ، لأن اللفظة لا مسرح لها في المقام ، حيث أنها لا تثبت المراد أو الوصف في مقدم الشك فيهما ، وليس في التشبه المصدقية في المقام شك في وصف لفظ العام أو الخاص ولا في المراد منهما ، إنما الشك في أمور خارجية أوجبت التردد في دخول الفرد المعين تحت أحد الفئتين .

هذا كله إذا كان المحصص المجمل لفظياً .

وأما إذا كان المحصص المجمل به لياً ، كما إذا علم في أكرم العلماء عدم رصائه باكرام فاقهم ، فنذكر جماعه عدم المانع فيه من إجراء حكم العام على



المشكوك لحسن مؤاحده المولى لمن ترك أكرام من شك في فقهه منهم وذكر بعضهم في علة ذلك ايضاً أن التخصيص باللي إنما يكون عالياً تخصيصاً بالافراد المصادفة لا بالمفهوم . وذلك أن يعلم المحاطب بأن الامر بأكرام الطلبة لا يرصى بأكرام «ريد» العاسق و« عمرو » العاسق منهم ، ثم يشك في حاله منهم انه فاسق او لا فيجرون عليه حكم العام . ولعله كما ذكروا وإن كان للتأمل فيه مجال واسع لعدم ثبوت تلك الأغلبية .

نعم ، لو كان ظهور العام كالص في العموم كقوله « أكرم كل فرد من أفراد أسرتي » وعلم محروح أعدائه منهم عن الحكم كان دخول المشكوك منهم في العام وجباً لقونه وظهور شموله وكذلك لو ورد . « أكرم حيراني » وعلينا ان صرح انه لا يرصى بأكرام أعدائه مطلقاً ، وشككنا في وجود أعداء له في حيرته ، كانت إصالة عدم التخصيص للعام هنا حارية ظاهراً للشك في تخصيصه . فيكون المراد المشكوك داخلاً تحت العام .

## الخلاصة

المخصص لي ، او لفظي وكل منهما . إما أن يكون محملاً ، او غير محمل والمحمل اللفظي ، إما أن يكون محملاً مصداقاً ، او محملاً مفهوماً والمحمل مفهوماً : محمل من جميع الوجوه ، او من بعضها والمحمل من بعضها دائر بين المتباينين ، او بين الأقل والأكثر . والدائر بين الأقل والأكثر متعصل ، او متصل والمتصل : اشتاء ، او غير اشتاء ولكل من هذه الافراد حكم خاص .

## تعريفات

بين حكم كل من الأقسام

(٤)

## العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

احتفظوا في هذه المسألة على قولين :

١ — عدم الجواز : وهو قول الأكثر .

٢ — الجواز : بطله هو الأظهر ، فما عدا عمومات الكتب المنع

والذي صرح به بعض فقهاء المالكية أن حجة العام بما لا اشكال فيها ، بل هي  
مسألة عدم لاصالة العموم ، وإنما الرابع في وجود المخصص وعدمه ، هو احتمال  
المخصص

ثم المصريح به في كلام بعضهم أيضاً أنه لا اشكال في جواز الأحكام «العام  
لأصحاب الأئمة عليهم السلام الأحكام بالأحكام عنهم ليس بهم المسألة ، على عمل  
عمومات ما قلناه عنهم من رهن فحص ولا اسلام  
ما الرابع في خصوص ما عده التي اشترت فيها الأحكام ، ككتاب وكثرة  
المخصص له ومنها

كما صرحوا أيضاً أن الرابع خاص في عمومات الكتب والمنسوبة ، وأما عمومات  
سائر أهل المحاورات فيؤخذ بها قبل الفحص عن المخصص بها

أدله الماتر

١ — ما عن بعضهم أن إطاعة الله سبحانه وحملاته (ع) واحدة وهي لا تتحقق  
إلا بالنعلم بالمراد أو الظن المعتبر وهو لا يحصل إلا بالمخصص  
والجواب عنه : إن العمل بالحجة ، وهو العام ، كما هو المسلم كاف في فحص  
الإطاعة

٢ إن الخاص أقوى من العام ، والعمل بالأقوى واجب

والجواب عنه إن ذلك خروج عن المقصود ، لأن الخاص المعلوم الوجود لا اشكال في وجوب العمل به ، والخاص المحتمل وجوده هو محل الكلام  
٣ — الاجماع المتقول على علم الجواز .

والجواب عنه انه لا يثبت صحة في الأصول بل هو موجود نحو ما  
كثيرين

وكيف سم اجماع بعد ما عرفت من قول بعض الاساطين بعدم الاشكال  
والارباب في أن عمل اصحاب الأئمة عنهم سلام كان بالعمومات من دون محصر  
نعم ، ان ارباب الاجتهاد والصور يثبت الأئمة (ح) كانوا يفتخرون عن  
المحصر وعن كل معارض ، بل عن مجموع ما يمكن الردود عنه من غير من  
الأدلة وهذا لا يدل إلا على شدة اهتمامهم في الأمور على الأحكام الواقعية ، وثلاً  
يعني ، يعني منهم يقولون بمخرد رويته . وإن كانت صحة لعقده ، بشرط فوائده ويمثل  
بها . ثم لا بد من بعد ذلك وجود محصر أو معارض يظهر منه بطلان تلك الأقوى .  
فيكون في ذلك وعن .

٤ ما دل من الأحبار على أن في الكتاب والله عاماً وخاصاً ومطلقاً  
ومقتداً

والجواب عنه انه لا اشكال في وجود ذلك في الكتاب والله ويجب العمل  
بمقتضاها إن علمت .

أما دلالة هذه الأحبار على وجوب المحصر من محصر العام في الله فغير  
معلوم ولكنه في الكتاب المجيد لادم على الظاهر ، لأن الله سبحانه قرنه بالمعصومين  
عليهم السلام وأمره عليهم السلام كان لظهوره وعمومه قرائن خالية واشتراطات  
شخصية تدل عليها فإذا أجرينا المنعصر الكافي في نفس الكتاب وفي خصوص المعصومين  
ولم نجد محصراً أو مقتداً أو شارحاً لبعض آياته العامة أو المطلقة ، أحرب إصالة

العموم أو الإطلاق أو الظهور وعملاً بها خلاف السنة وما من المشاهير بها  
رأساً ولا واسطة في كل عصر ، وحالنا معهم كحال سائر أهل المحاورات الذين  
يجرون إصالة العموم وعدم التحصيص في حالة المحاورة ويجيبون عليها في الحال ولا  
تأجيل ولا نقص .

هـ إن عادة دليل المجور هو إصالة عدم التحصيص ، وهو موهوم بأمور :  
أحدها . ما عن بعضهم ، ان حجة مثل هذه الأصول اللفظية موقوفة على الظن  
الشخصي بها .

والجواب عنه إن ذلك خلاف ما عليه المحققون ، لأن سيرة العقلاء على  
اجراء هذه الأصول من دون ملاحظة طن شخصي بها ، ولأن اشتراط الطن الشخصي  
بها يوهن حجتها بتاتاً لعدم حصوله غالباً

ثانيها . ما عن بعضهم ، ان حجة الأصول اللفظية إنما هي للمفاهيم بالأحبار  
وشبههم وهم أصحاب المصومين (ع) أما من الدين لم تشافه بها ولم تكن معنيين  
بها .

والجواب عنه إن حث الأئمة الأطهار عليهم السلام للشيعة على الأحكام  
بأحبارهم والتمسك بالعمل بها يدل على انها معيون تلك الأحاديث المروية عنهم في  
الأحكام فادن الأصول اللفظية ايضاً جارية في حقها كما كانت جارية في حقهم ،  
وسيرة العقلاء على ذلك ايضاً وهي متد حجة هذه الأصول اللفظية .

ثالثها إن حصول العلم الاحمالي بوجود محصيات كثيرة في الشريعة  
لعمومات يوجب عدم اجراء اصالة عدم التحصيص

والجواب عنه . ان ذلك العلم الاجمالي محل الى العلم التفصيلي بالمحسسات  
المعلومة ، كالمتصلة والمشهورة والموجودة بين أيدي العقهاء عياناً ، والبقى فالتك فيه  
بدوى فاصالة عدمه ثابتة ظاهراً .

فان قيل : انه مع خروج تلك المحصيات المعلومة تفصيلاً فان العلم الاجمالي

بوجود بعض محصلات بعض عمومات باقى أصلاً . قد ان هذا المقدار ربما يكون من باب اشبه غير المحصورة التي لا يجب الحجب عن بعض أضرأها على ان مثل هذا العلم الاجمالي لو كان معجزاً لكأن سبب توهم أصل حجية العمومات والمعمومات تسليم حجيتها .

رابعها : شاع التحصيل حتى قبل « ما من عام إلا وقد حصص » بصدور احتمال التحصيل ماوياً لاحتمال عدمه . فلا ترجع إلا بعد الفحص والحواب عنه انه لم يعرف قائل هذا المثل حتى يعرف قيمته وصحته . وعلى تقدير صحته فهو توهم خججه العمومات أجمع والمعمومات تسليم حجيتها ثم ان أصالة عدم التحصيل ما هي إلا عارء آخرى عن أصالة الحقيقة واصالة عدم القرينة على المعجزة . لأن لاكثر فائدتين سجاريه التحصيل . وهما لا اشكال لأحد - طاهر - في حرمة بهما : لا اعتداد بهما قبل الفحص

### ادلة الملازمين

وقد أصبح اكثرهم قد قداماء في رد ثنائيين وهي

- ١ - التمسك بحجية العام المطلقة .
- ٢ - الاكتفاء بنظر الوعي الخاص من أصالة عدم التحصيل
- ٣ - ان كصالة عدم لمجار التي لا يجب الفحص من جرباب
- ٤ - ان مكلفون معين ما كلف به أصحاب الأنمة (ع) الذين حوصوا بتلك الأحاديث . وهذا بقصي لنا بأحد الأحكام من مأخذ معين بطريقة التي كانوا يسلكونها في استنباط الأحكام وهو ان رجوع الى حاق ألفاظ الحديث من دون توقف أو فحص عن محصص محتمل .

ورده بعضهم بالفرق بينا وبينهم لكثرة المحصصات فيما بأيدينا من الأحبار وجوابه ان المحصصات موجودة عدنا وعندهم . وليس للقلة والكثرة دخل

في الحجة وعدمها مع انه ربما يقال أن حالاً أسر من حالهم ، لأن الذين كانوا في عصرهم (ع) ولكنهم يؤوون عنهم . لم يكن يصلهم من الأحبار إلا القليل على أنه بعض الرواة مع احتمالهم لوجود أحبار مختصة كثيره لم يصلهم مع أنهم لم يصل عنهم التوفيق قبل انحصار

أما في بابنا ، فإن السبب التامح حراره الله حراً قد رويوه حل الأحاديث بما وصل اليهم من لم يكن ظاهراً ورواه فجمعوا إلى حيث ذكر عدم تخصصه ومعارضه .

وقد اتضح مما ذكرناه أن حجة العام لا حيل فيها وهي مسلمة فلا مانع من العمل بها ظاهر إذا كان العموم في مقام الدال

نعم ، إذا علمنا من دليل أن الله ليس في مقام الدال يمكن أن يكون ذلك الدليل كما نرى من العمل بالخبر من جميع بواحيه ، وربما يكون به عموم ، وعصم ، أو مقرر ، أو غير ذلك .

نعم ، لا ينافي أن الأحبار في عصورنا لما كانت مدته ومفعله كان من التسامح وعدم الاحتياط في الاستدلال أن يأتي القبيح إلى باب من أبواب الحق ، ومعه قد جمعت أحبار وأدلة ، فصار إلى أول حدث فما حدث به من عيبه ، وتركه معه أحداثت المسألة المجموعة في الباب ، ولكن إذا وجدناه في باب وليس به عصم فيه فانه - ظاهر - لا يجب عليه العوض في بطون الكتب المعقبة والحديثية ، والصرب منها وشمالاً لاحسن العنود على محض لذلك العام ، لأن هذا مع حجة الأحبار والاصالة العموم وغيره ، خرج لا يمكن للمانع العمل بنقصه ونقصه ، نعم في كلام بعضهم الاكتفاء بالعصم في باب المسألة فقط كما ساء ، وبعضهم استكتفوا بالظن بعدم وجود المختص وهم الأكثر .

والظاهر انه يحصل لهم الظن في استقصاء أحبار الباب فقط ، فمن هذا يظهر أن الجدل متفقون عملياً في مقام الاستدلال ، مخلمون نظرياً في مقام الاستدلال

## الخلاصة

العمل بالعام قبل الفحص عن المحصر غير جائز على المشهور ، وجائز على المختار في آلة دون الكتاب ، بمعنى أن العام فيها حجة شرعية لفظية لو وجدته المجتهد فلا يختص ، فلا يجب عليه حينئذ الفحص في سائر الأحبار وطون الأسفار لرجاء العثور على محصر لذلك العام . نعم ، من التماسح في الدين عدم الرجوع لأخبار الباب والأخذ بعموم العام فقط .

## تعريفات

أذكر أدلة المأمعين ، وأذكر أجوبها . وأذكر أدلة المجورين

## تعقب الضمير للعام

إذا انعقد للعام ظهور في العموم ثم تعقبه ضمير يرجع إلى بعض أفرادها وكان الحكم في جملة الضمير غير الحكم في العام فيها أقوال ثلاثة  
 تخصيص ذلك العام ونقاء العام على عمومته مع التجوز بالضمير لرجوعه  
 - حيث - إلى بعض ما يراد من مرجعه ، والتوقف .

والظاهر أن مشأها هو اختلاف ظهور العام في عمومته مع ظهور الضمير في رجوعه إلى تمام أفراد ما يراد من مرجعه ، ومثلهما لذلك بقوله تعالى  
 « وَالْمُطَلَّاتُ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ قَوْلِهِنَّ » إلى قوله تعالى « وَيَوْمَئِذٍ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ »<sup>(١)</sup>  
 لأنه يعلم أن الرد مخصوص بالرجعيات من المطلقات دون اللات

وإذا كان العام مع جملة الضمير محكومين بحكم واحد ، كان الضمير قرية على تخصيص العام نحو « والمطلقات أزواجهن أحق بردهن » لظهور مثل هذه الجملة في إرادة الرجعيات خاصة من المطلقات أما فيما نحن فيه فيمكن أن يقال إن الأظهر بقاء العام على عمومته والتجوز في الضمير لانعقاد ظهور للعام من أول الأمر ، والحكم عليه بحكم ، وتعقب الضمير بعد ذلك لا يربط ذلك الظهور ، لأنه قد استحکم وبم ، وبقاء ذلك الظهور يبرح طرح ظهور الضمير المتأخر ويمكن أن يدعي سائر هذا المعنى وسببه إلى الدهش من أمثال هذه الجملة . فإذا تم هذا ، انصاع أحقته ما ذكرنا ، وإلا كان التوقف أخرى

## تخریجات

بين الأحوال في المقام ، وأذكر الراجع مما وسب رجاءه

(١) سورة البقرة .



## تخصيص العام بمفهومي الموافقة والمخالفة

### تخصيص العام بمفهوم الموافقة

نقل الاتفاق على تخصيص العام بمفهوم الموافقة ، وهو ما كان الحكم فيه «لأولوية ، نحو « لا نكرم العاق واکرم حدام المعلم العاسق » فاکرام نصر المعلم أولی وناظر ، ان هذا لا اشكال به لقوة دلالة اللفظ على مفهوم الموافقة بمعونه العقل الحاكم «لأولوية ، والعطف باسناد ماط الحكم بين حدام المعلم وبين نصر المعلم فهو -- إذن - دليل شرعي خاص عارض عاماً فيقدم عليه لأنه جمع بين الدليلين بجمع عربي مشهور

أما اذا كان بين العام والمفهوم عموم وخصوص من وجه نحو « لا نكرم اصفاق واکرم حدام العلماء » فيه خلاف ، والأظهر انه كثر الأدلة للفظية ، فاداً أجرياً في العام والخاص من وجه في مورد اجتماعهما الأصول العملية هي كذلك .

### تخصيص العام بمفهوم المخالفة

وأما تخصيص العام بمفهوم المخالفة وهو مثل مفهوم الشرط اذا قلنا بحجته نحو « أعي الفقراء » و « أعي الفقراء إن كانوا مؤمنين » بخلاف وأحوال ، نقل أن المشهور القول بتخصيصه به لأنه دليل خاص شرعي لعطي سمونة حكم العقل بالملازمة والعلة عارض دليلاً عاماً فيخصص العام به على القاعدة المطردة بين العام والخاص .

ورد بأن الخاص إنما قدم على العام لأنه أقوى ، وهذا المفهوم صحف ، فلا يقدم على العام ، لأن العام هنا أقوى منه .

وجوابه منع كون تقديم الخاص على العام لأجل انه أقوى منه ، بل لأن ذلك

جمع بين الدليلين جميع عربي مشهور ، وهو أولى من الطرح ، وهذه الجهة بعيدة موجودة في المفهوم .

### نقبة المفهوم بما يحالته

إذا كان المفهوم عاماً وورد خاص معارض له نحو « أكرم الناس إن كانوا عدولاً » و « أكرم المجاهد الفائق » فالظاهر تخصيص المفهوم ، ولكن لا نفسه ، لأنه قضية لا يمكن تخصيصها كما قررنا ، ولكن التخصيص يكون في مسطوقه فيكون المعنى « أكرم الناس إن كانوا غير المجاهد منهم عدولاً »

وإذا كانت النسبة بين المفهوم وبين ما يعقده عموماً وخصوصاً من وجه نحو « أكرم الناس إن كانوا عدولاً » و « أكرم العلماء » فهو « ولعل الأظهر أنه كسائر الأدلة اللفظية . فإذا أحرزنا في مثل معارض العموم والتخصص من وجه الأصول العملية كان في المقام كذلك .

## الخلاصة

- (أ) العام يمكن تخصيصه بمفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة
- (ب) المفهوم العام يمكن تخصيصه بخاص يأتي بعده
- (ج) إذا كان بين العام والمفهوم عموم وتخصص من وجه حكمه حكم سائر الأدلة اللفظية المتعارضة بالعموم والتخصص من وجه . سواء تقدم العام أو تقدم المفهوم .

### تتميمات

- ١ - ما هو مفهوم الموافقة وما هو مفهوم المخالفة ومثل لكل منهما ؟
- ٢ - مثل لنقبة الخاص للمفهوم ، ومثل لما كان بين المفهوم وبين ما بعده عموم وتخصص من وجه .

(٧)

## تعقب الاستثناء لعمومات

إذا تعقب الاستثناء عمومات ، فيرجع الى الأخير أو الكل أقوال

١ — ظهوره في الرجوع الى الأخير .

٢ — ظهوره في الرجوع الى المجموع يعني كل واحدة من الجمل العامة .

٣ — الاشتراك اللفظي بين المعيين المذكورين

٤ — الاشتراك المعنوي بهما

٥ — التوقف عن الذهاب الى أحد الأقوال .

والأظهر القول الرابع . لأنه لا ظهور في رجوعه الى الأخيرة أو المجموع

نعم ، هو مستعمل في كل مهما ، وليس الاستعمال علامة الحقيقة حتى يصير مشتركاً لفظياً ، فالاستثناء إذن موضوع لمطلق الإحراج مما قلناه أعم من أن يكون من الجملة الأخيرة فقط أو المجموع نحو « أكرم العلماء وأعن الفقراء وجلس الحكماء إلا العساق » نعم ، العام الأخير متبع الإحراج منه على كل حال وباقى العمومات محتملة يحتاج الإحراج منها الى حرية فسق العمومات فيها محتملة لا يمكن التعويل على عمومها بالنسبة الى مورد الاستثناء ظاهراً ، لأنه وإن امتد الظهور أول الطلق العام في العموم حتى لمورد الاستثناء . ولكن هذا الظهور يبقى متردداً الى انتهاء الكلام ، وتعقب هذا الاستثناء أوجب اسلاحه من هذا المورد فيرجع فيه الى الأصول العملية ظاهراً .

## تحرينات

١ — ما هي الأقوال في هذا البحث وما هو الأطهر منها ولماذا ؟

٢ — ما هو المتنبس استثناءه من العمومات ، وما الحكم في نفيه العمومات ؟

(٨)

## تخصيص الكتاب بالكتاب وبالسنة

لا اشكال في جوار تخصيص الكتاب بالكتاب وبالحيز المنواتر والمحفوف  
بالقرائن القطعية .

وفي تخصيصه بحيز الواحد اجماع لشرائط الحجة اشكال وأهوال

١ — الجوار ، وهو المقول عن الأكثر .

٢ — المنع . وهو احتيار السد والشيع والمحقق وغيرهم

٣ — الفصيل بين ما اذا حصص أولاً فجور تخصصه نائياً وإلا فلا

٤ — التوقف عن الذهاب الى أحد الأقوال .

وعنده أدلة المجورين ادعاء السيرة الفصحة على التخصص الى ركن المعصومين  
عليهم السلام ونقل اصحاب الاحماع عليه . فان ثبت اجماع الى ركن الأئمة (ع) فهو  
دليل تغطي به النص ، وإلا فليس في أدلة الجوار ما يثلج الصدر ويبرر الاقدام على  
تخصص الكتاب القطعي السد وإن كان طي الدلالة بطي السد ، وإن كان قطعي  
الدلالة أحياناً كالنصر ، ولا سيما مع ورود الأحبار بأن ما حالف القسرات فهو  
زحرف ، وإن لم نقله ، وأصر به من ركن الحداد ، وأمثالها

وإن كان يحصل أن يكون المراد بالمخالفة فيها هو المخالفة بالناس لا العموم  
والخصوص ، ولكن عدم الإشارة فيها الى هذا المعنى يوجب الريبة .

وربما يقول أن الخبر الخاص إن احف بقرائن يريد في اعتباره فيمكن  
الاطمئنان بتخصص الكتاب به ، وإلا فإن كان معتبراً من جهة أخرى ولو من عمل

مشهور الأصحاب به ، فيمكن أيضاً الاطّمان بالتحصيل به ، وإلا فهو مشكل غاية  
الاشكال ، لأن القرآن هو الدستور الالهي والهابون المحمدي الذي جاء به النبي  
(ص) لأهل الأرض كافة ، فإذا كانت آية فيه تدل على حكم عام وقد سمعها كل من  
اصوى تحت راية القرآن في شرق الأرض وغربها ، وبعد الفحص الواجب عن  
المحخص الصالح للتحصيل عملوا بها واعتبار أنها قانون الهي منه الله تعالى لعمل  
الناس به ، فهل يجوز بعض عمومته ورفع اليد عنه بمجرد يحيى رواه واحدة من  
عدل ١٩

مع أنه لو لم يكن الظاهر من الآية وهو العموم مراداً ، لكان يسمى لنبي (ص)  
وحلفائه (ع) الاعلان عن ذلك للبلا وشراً بينهم . لأن الناس قد فهموا من عموم  
الآية شيئاً هو غير حكم الله ، فلهزم ارشادهم بمصاها ، ولا يكون ذلك إلا باهتمام  
عظيم منهم (ع) وأحاديث كثيرة تنتشر من الناس ويردعهم عن ظاهر العموم  
وحيث لم نرد إلا رواه واحدة مع كثرة الدواعي وأهميتها لأجل إحقاق الحق  
وإنبهارة ، كان ذلك شاهداً على أن العموم باق على عمومته ، ولا سيما إذا كانت  
الرواية المحخصة قد رويت عن أواخر المعصومين ، كانهادي والعلوي عبيداً  
السلام ، بحيث كانت طوالت تلك الأرمه السابقة على مصدر الرواية حالية من  
محخص وان المسلمين - ولا سيما الشيعة منهم - كانوا يعملون على عموم الآية  
واحتسان وجود روايات كثيرة محخصة للآية وحيث بعد الفحص عنها مع شدة  
الحاجة إليها وإن شررها بعيد للغاية لا يمكن التعويل عليه ومنفعة بالأصل .

## الخلاصة

تخصيص الكتاب بالكتاب أو بالنسخة المواترة أو الخبر المخصوص بقرائن قطعية  
جائز ووافع . وأما تخصيصه بغير الواحد فالأكثر على جواره والمختار التوفيق لما  
ذكرناه

## تمريضات

١ — ما هي الأقوال في هذه المسألة ؟

٢ — ما هو سبب القول المختار ؟

# الباء الحاء



المطلوب والمفيد

وفيه مبحثان

(١)

## تعريف المطلق والمقيد

المطلق : ( هو اللفظ الدال على شائع في جنسه ) .

المقيد : ( هو اللفظ الدال على غير شائع ) .

وأورد على ذلك عدم الاطراد أو الانعكاس ، ولكن ذلك غير مهم بعد ما عرف موارد أحكام المطلق والمقيد ، سواء كانت داخلة في حدهما أو كانت خارجة ، ولكن ناتجها الماط دخلت في احكامهما . وتلك الموارد في المطلق هي أسماء الماهيات والأحاسس والكلمات وأمثالها . وفي المقيد هي المطلق الموصوف بوصف أو قيد والأعلام وأمثالها

ثم انه قد نقل عن أكثر القدماء جعل الشائع والسريان في المطلق بالدلالة الوضعية ، ولكن حذاه من محقق المتأخرين جعلوا الشائع بمعنى مقدمات الحكمة فقالوا . إن اسم الماهية موصوع للماهية بما هي هي من دون شرط حتى شرط لا ، أي لا بشرط شيء ولا بشرط عدم شيء . فإذا لم يكن في المقيد قيد ولا انصراف إلى بعض الأفراد ، ولا يتيقن الإرادة في مقام التعاطف ، وكان المتكلم في مقام بيان معام مراده ، دل لفظ الماهية حيث على الإطلاق والشائع وإلا فلا

## تمريعات

١ — ما تعريف المطلق والمقيد ، ومثل لكل منهما ؟

٢ — ما قول القدماء في سبب شياع المطلق ؟

٣ — ما قول المتأخرين في سبب الشائع ؟



(٢)

## اجتماع المطلق والمقيد

اذا ورد مطلق ومقيد ، فان كانا مختلفين حكماً او موحياً ، فلا اشكال في العدم  
بهما وعدم التقييد ، « لا خلاف عندنا نحو » اكرم هاشماً « و » وفر هاشماً علماً «  
ونحو » إن طاهرت فاعتق رقة « و » إن قتلت وعتق رقة مؤمنة .  
وان كانا متحدس حكماً وموحياً فهن ثلاث صور ، إما أن يكونا ايضيين ، وإما  
أن يكونا سلبيين ، وإما أن يكونا مختلفين :

(١) ان يكونا ايضيين : نحو » إن دخلت المدينة فأكرم علماء فيها ، وإن  
دخلت المدينة فأكرم علماً فيها « فقلت الشهرة ، بل الامعان على نفي المطلق  
بالمقيد ، باعتبار انه جمع بين الدليين . مع انه في العام والخاص اتوافقين نقل  
الاتفاق على العمل بهما وعدم التقييد نحو » إن دخلت المدينة فأكرم علماءها ، وإن  
دخلت المدينة فأكرم علماءها الفقهاء « فحموا الخاص على نحو من التأكيد  
والأصوليين في توجيه حمل المطلق على المقيد في المقام دون العام والخاص  
أوجه وأظهر . ولعل العرق بين المقامين أن دلالة العام دون المطلق على شمول  
الحكم لجميع أفرادها بالوصف هو حجة بانه . فإذا ورد ما يخص الحكم ببعض  
أفراده فلا داعي الى تخصيص العام به ، بل يحمل على نحو من التأكيد . فانه باب  
واسع في المناوورات

وهذا مبني في المقامين على وجود التباين بين تلك الحملتين الذي مشؤوه وحدة  
التكلف بهما التي هي المسافة بينهما ظاهراً ، فانه يفهم أن الواجب في العام المذكور  
هو اكرام علماء المدينة أو قهاتها مرة واحدة ، لا علمائها مرة وقهاتها أخرى

وفي المطلق المذكور بعهم العرف أن الواجب هو إكرام عالم واحد ، لأنه لو كان الواجب الإكرام فيهما مرين لكل يلوح ذلك من إحدى الجملتين . وأما المطلق والمقيد الانجائين ، فإن المطلق لما كانت دلالة على الشاع صيغة ، ولا يعد أن يكون بمعونه تمامة شروط معدمت الحكمة ، كانت حجته مهددة بالتصنع بأدنى معارضة . ولما كان مفهوم المقيد معارضاً له صنعت حجته عن المقاومة ، فإن مفهوم المقيد في المثال المذكور عدم وجوب إكرام غير العقيه وعدم كفايته ، والمطلق يدل على كفايه إكرام غير العقيه من العلماء فتعارف تناقضاً ففى المقيد سلباً عن كل شيء طرم العمل به ظاهراً

هذا مصافاً إلى جريان قاعدة شمل الدمة في المقام ظاهراً بتقريب إما يعلم شمل الدمة بإكرام عالم مردد بين العقيه وغيره ، مع العلم بأن العقيه مفرع للدمة قطعاً وغيره مشكوك فيه نعم ، لو كان يعلم تكليف إكرام عالم وشك في وجود تكليف آخر يتحصن شرطاً في التكليف السابق كان ذلك من موارد البراءة ظاهراً وهذا بخلاف العام والخاص المذكورين الذين اتفق الأصوليون كما نقل على العمل بهما ، فإن الاحتياط هو في عدم التقيد فيهما ، أي أن الاحتياط في إكرام جميع علماء المدينة في المثال السابق .

### اجتماع المطلق والمقيد في المستحبات

نقل الاتفاق والمستحبات على العمل بالمطلق والمقيد وعدم التقيد ولعل مشاء هو عدم لزوم الاحتياط فيها ، ويمكن أن يكون باعث ذلك التامع في أدلة المس

### ملاحظات

الاولى : المقيد ما لا يكون تاماً ، لأنه ثبت عدمهم أن النسخ لا يكون بعد امتناع الوحي . والأخبار السوية عدداً قليلة جداً ، فموضوع هذا البحث إذن هو أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام والنسخ لا يقع فيها .

**الثاني :** اذا لم يعلم في باب المطلق أن المتكلم في مقام بيان تمام المراد ، فهو هالك أصل يرجع اليه او قاعدة ؟ أشكال وكلام يسهل . ولعل الحق أن الأصل هو كونه في مقام بيان تمام المراد ، وذلك لأن عادة أهل المحاورات ولا سيما الأمراء والمعلمين للأحكام أن يعصوا بأعراسهم وعاداتهم تماماً لأجل العمل بها والأخذ بمقتضاها . فلو أراد أحدهم من كلامه غير ذلك به عليه عالماً إن لم تكن قرينة حال أو مقال عليه . ولذلك يرى الجامع المكلف لا يفهم عالماً عن ذلك اعتماداً على المادة . ولو أحد بما سمع من الأمر وعمل باطلاقة لم تحس من الأمر مؤاحدته ، ولو لم تكن ذلك كذلك للزم التمسك عليه من أرباب الأوامر وهذا يكاد أن يكون من الواضحات وإن لم يعترف به بعضهم .

(٢) ان يكونا مسلمين : نحو ، لا تصق رقة ولا تصق رقة كافر ، بالمقول الشهرة ، بل الاتفاق على العمل بهما دون التقييد . ولكن الظاهر أنهما يكونان حيث من باب العام والخاص لأن الماهية اذا هي عما كان الهي مستغرقاً لجميع أفرادها وان حاول كثير من الأصوليين إدخالهما في المطلق والمقيد ، ولكنها محاولة لا يأنى شيء ظاهراً وعلى كل حال فالعمل بهما كما عليه يؤهم أحوط

(٣) ان يكونا محطتين : نحو ، اعنى رقة ولا تصق رقة كافر ، أو « لا تصق رقة واعتق رقة مؤمنة » فقلت الشهرة أو الاتفاق على التقييد وهو الأظهر لأنه جمع بين الدليلين نظير حمل العام على الخاص في مودده

## الخلاصة

المطلق والمقيد ، إما أن يكونا مختلفين حكماً أو موحداً فعمل بهما جمعاً ولا يفيد المطلق بالمعبد ، وإما أن يكونا متحدتين بهما ، فاما أن يكونا اثنين فيقيد المطلق بالمقيد ، أو سلبين فيعمل بهما دون تقيد ، أو مختلفين فيقيد المطلق بالمقيد .

## تمريضات

- ١ — بين أقسام المطلق والمفيد مع أمثلتها ، وبين حكم كل منهما
- ٢ — ما حكم المطلق والمقيد في المستحبات ؟
- ٣ — هل يكون السج في أحجار الأئمة الأظهر عليهم السلام ؟



## اصطلاحات بعض الالفاظ

٧ - « المؤول » وهو - طاهرًا - « ما أريد به غير معناه الظاهر » نحو قوله سبحانه : « ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ »<sup>(١)</sup> فإنه لا يراد منه الاستواء الحقيقي لمجالاته .

وهذه المصطلحات ربما تكون عرصة وربما تكون دانية ، فرب يحمل دانا  
بأنه يان فيكون مينا عرصاً .

ولا يحور تأخير الل عن وقت الحاجة ، كما عن أهل العدل قاطبة ، لقبح  
التكليف فلا يان .

وأما تأخيره عن وقت الخطاب فيه خلاف ، والظاهر عدم الاشكال في جواره  
في الجملة في بعض الموارد .

وقد ذكر بعض الأصوليين في هذا الباب كثيراً من الايات والأحاديث المتنازع  
فيها أنها من مصاديق المين أو المحمل أو غير ذلك ، وهذا خروج عن الموضوع ،  
ولذلك أمرنا عن الخوض معهم فيها .



## فهرس الجزء الاول

المصنف

٢	الامداد
٣	كلمة مكة أهل البيت العامة للطهه الثانيه
٥	كلمة العلامة الخوئي
٦	مقدمة العلامة الشهرستاني
١١	تقديم أمين مكة الامام الصادق العامة للطهه الأول
١٢	كلمة المؤلف
	« الماع الى تلريغ الفقه واصوله »
١٤	أدلة الأحكام
١٥	وجه الحاجة الى الأصول
١٦	عدم تدوين الأصول في الصدر الأول
١٦	أخذ الشيعة الفقه من أهل البيت (ع)
١٦	نقيم عصور الأنمة (ع) الى أرسه أدوار ، الأول دور علي (ع)
١٧	أحد الصحابة الكرام أنفقه من علي (ع)
١٧	كلمات الخليفة الثاني (رض) وأبن عباس (رض) في حق علي (ع)
١٧	نسبة العلوم لعلي (ع)
١٧	الثاني دور الحسين (ع) والعصب
١٨	الثالث دور الصادقين والكاظم (ع) المردهر بالعلم
١٨	مقدار ما رواه بعض أصحابهم عنهم (ع)
١٨	نص ما القوه في الحديث ومنها الموسوعات الأربع
١٩	فتح باب الاجتهاد
١٩	الرامع : دور الرضا وأولاده الميامين (ع)

- ٢٠ (٦٦٠٠) كتاب ألفها أصحاب الأئمة الأربعة (ع)  
 ٢٠ وجه اختصاص الشيعة بفقهاء أهل البيت (ع)  
 ٢١ أوامر الرسول باتباع أهل بيته مما ذكره أهل السنة  
 ٢٣ رواية الياسع في أسماء الأئمة الاثني عشر (ع)  
 ٢٤ حديث الثقف المروي عن الفريقين وأكثر من (١٢٠) طريقاً  
 ٢٤ شهادات الرسول (ص) بأعني علي (ع) بما رواه أهل السنة  
 ٢٦ حديث «أنا مدينة المعلم وعلي بابا» المتواتر عن الفريقين  
 ٢٧ شهادات بعض عظماء الأمة بأعلمهم علياً وأولاده الخيامين  
 ٢٩ تسلم أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم لأهل البيت (ع) بالعقل  
 ٢٩ أحد جابر بن عبد الله الدهر علومه من الإمام الصادق (ع)  
 ٣٠ رسول آية لتطهير أهل البيت (ع) خاصة من طرق الفريقين  
 ٣٠ مدائح النبي (ص) لبيعه أهل البيت روايات أعلام العامة  
 ٣٢ تأسيس علم أصول الفقه ومبدأ تدوينه  
 ٣٢ إرشاد الاماميين السابق والصادق (ع) أصحابهما إلى قواعد  
 ٣٣ أول من ألف في علم الأصول

## الجزء الاول

### مباحث الالفاظ

- ٣٦ تعهد ما هو أصول الفقه تعريفه ، موضوع كنه علم  
 ٣٧ تمايز العلوم  
 ٣٨ موضوع أصول الفقه ، مسائله  
 ٣٩ غايته ، تويده



## « مباحث أولية »

الصفحة

٤٢	الحقيقة الشرعية وفي مقدمتها معنى الوضع ، والواضع ، ومعنى الحروف
٤٦	الصحيح والأعم . . . . .
٥٠	الاشتراك اللغوي في اللفظ ، استعمال اللفظ في أكثر من معنى . .
٥١	استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجاري . .
٥٣	المشتق . . . . .

## الباب الأول

### الأوامر

٥٨	مادة الأمر وصيغته . . . . .
٦٠	عدم دلالة الصيغة على المرة والتكرار والمود والتراخي . .
٦٢	أقسام الواجب . . . . .
٦٦	مقدمة الواجب . . . . .
٦٩	انقضاء الأمر النهي عن ضده . . . . .
٧٢	أمر الأمر مع علمه بفقد شرط المأمور به . . . . .
٧٤	سحب الواجب . . . . .
٧٥	الواجب التحريري . . . . .
٧٦	الواجب الموسع . . . . .

## الباب الثاني

### النواهي

٨٠	مادة النهي وصيغته . . . . .
٨١	دلالة النهي على الدوام والتكرار . . . . .
٨٣	اجتماع الأمر والنهي . . . . .
٨٧	دلالة النهي على الفساد . . . . .

## الباب الثالث

### المفاهيم

المصححة

٩٠	مفهوم الشرط
٩٣	مفهوم الوصف
٩٥	مفهوم العاية

## الباب الرابع

### العموم والخصوص

٩٨	العام والخاص
١٠١	بواقي العموم والخصوص . حجة العام المخصص بغير المحل
١٠٤	إحمال المخصص وأبوابه
١٠٨	العمل بالعام قبل المخصص عن المخصص
١١٤	تعقيب التخصيص للعام
١١٥	تخصيص العام بمفهوم الموافقة
١١٥	تخصيص العام بمفهوم المخالفة
١١٧	تعقب الاستثناء لعمومات
١١٨	تخصيص الكتاب بالكتاب أو بالصفة

## الباب الخامس

### المطلق والمقيد

١٢٢	تعريف المطلق والمقيد
١٢٣	اجتماع المطلق والمقيد
١٢٤	اجتماع المطلق والمقيد في المستحبات
١٢٧	اصطلاحات بعض الألفاظ كالنص والظاهر والمبين وغيرها

الجزء الثاني



الأدلة العقلية

## تمهيد

المكلف المجتهد بالنسبة لكل حكم من أحكامه ، إما أن يكون له قطع أو ص  
أو شك به . فإن قطع فيلزمه موافقة قطعه . وإن ظن فإن كان عنده اشارة مصورة  
كبحر المعدل عمل بها ، وإلا فإن ثبت عنده أن طه معتبر من قبل الشارع كصورة  
استداد باب العلم وانحصار العمل بالظن عمل طه ، وإلا ألحق طه بالشك وإن  
شك فإن هست له في مورد شك اشارة كالخبر ايضاً عمل بها ، وإلا رجع الى الأصول  
العملية المنصوبة للشك ، وسيأتي تفصيلها . فتم الكلام في المقدم في ثلاثة فصول

## الفصل الاول

### القطع

#### وفيه مسائل

##### الاول :

إن القطع لا يكون معمولاً للشارع ، لأنه عبارة عن انكشاف الواقع والوصول  
الى ساحته ، فالقاطع وهو الواقف على تلك الساحة لا يحتاج الى دليل مرشد اليها  
حتى يحتاج الى جعل وجه من الشارع نعم ، إنما يحتاج الى الدليل ويحتاج ذلك  
الدليل الى الجمل له من قبل الشارع من لم يصل الى ميدان الواقع ، فمن وصله فما  
بعده شيء ، فهو موضوع الدليل عنده متوقف .

ثم انه لا يعقل ردع الشارع له عن موافقة قطعه . إلا اذا كان مشتبهاً فيه ويردعه  
عن اشتباهه وبغير قطعه .

ونقل منع الشارع للمامي أن يقلد مجتهداً في المسائل التي قطع بها من الجهر

والرمل لا من الكتاب والسنة ، وهو معتقود ، لأن نفس العامي تم بصن الى الواقع ، فهو يحتاج الى دليل مجتهد من الشارع وهو هل المجتهد ، والمعتقود يمكن للشارع تعبد به جهة دون جهة بخلاف نفس ذلك المجتهد ، فانه يمكن نفسه على قطعه الخاص له من أي شيء حتى من الجهر والرمل نعم ، الظاهر معه عن سلوك هذا الطريق

## الثانية :

المقاطع اذا وقع قطعه بعمل على طين تكسفه المقطوع به فقد أدى الواجب ، سواء قطع بحكم من الأحكام الكلية كما اذا قطع بوجوب الدعاء عند رؤية الهلال ، او قطع بموضوع وحكم الشارع على ذلك لموضوع بحكم فمقطع بحكم ذلك الموضوع الخاص كما اذا قطع بحجر به منع فمقطع بحرمة لأن الشارع حرم الخمر وأما اذا حلف فتعنه في تصويره بان كان ما قطع به موافقاً لواقع فلا شك في استحبابه لدمه ولعقابه وإن كان محالاً فقل عن الأكثر القول باستحبابه الدم والعقاب أيضاً وفيل بعدم استحبابه لعقابه لعدم صدور المعصية الواقعية للمولى فيه والظاهر هو الأول لسانه لعملاً على استحبابه لعقابه ، وعدم بومهم للمولى اذا عاقب عبده المتجدي ، ويكون المعنى في معصية للمولى واقعاً غير قاذح لأن المعنى قد اكسب ثوباً حديداً طاهراً ، اسفه فمقطع حكمه - ولو اشتداه - فيحكم العقل عنه بوجوب الطاعة فدا حلف فقد حلف حكماً عقلاً أمضاه الشارع ، لأن ما حكم به المعنى فقد حكم به الشارع بمعنى أمضاه وأجازه لا بمعنى انه صار حكماً شرعياً ، فيجوز دعاب الشارع وثبت عليه

مثلاً لو قطع المكلف تجهيز ميت لم يجهر ، سقط عنه في الظاهر وجوب تجهيزه والعقاب على تركه . وكذلك العكس كما لو قطع بعدم تجهيز ميت مجهر ولم يجهره فالظاهر ترتيب الشارع الأثر على قطعه فيتحقق العقاب على إهماله وعدم تجهيزه إياه . ولعن في الحديث المدسي خطياً بلعقل « لك أثب ولك أعاقب » إشارة الى هذا المعنى أيضاً

أصرب لك مثلاً : لو أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له :  
 أي ادا سمعت صوتاً يادي باسمي ، هلم إلي واقدي من عدوي الذي يريد قتي ،  
 وأيقت أنه صوتك يا رسول الله ، فهل يجب علي المبادرة لاهدك ادا كنت قادراً  
 على ذلك ؟ فهل يشك أحد في أن النبي (ص) يجيبه : نعم ، يجب عليك المبادرة من  
 دون استفعال انه ان صادف قطعك الواقع ؟ فهذا دليل أمضاء الشارع بحكم العقل  
 فادانت أمضاؤه لرم ترتب الأثر عليه من العقاب والثواب ولعل في الأحبار  
 المشيرة بظاهرها الى تأثير به المعصية استحقاق العقاب تأييداً لما ذكره من استحقاق  
 العقوبة على المتجري لأجل حصول به المعصية منه وصدور الفعل المجري به منه  
 ايضاً ، لا المجرد حيث سريرته هذا مولانا السجاد (ع) في صحيحه في دعاء الشكر  
 بالة للعاصي يقول : « ولقد كان يستحق في أول ما هم بمصائبك كل ما أعددت  
 لجميع حنثك من عقوبتك » فادان كان الهام بالمعصية يستحق العقوبة قبل فعلها ، فان  
 المتجري هام بالمعصية ايضاً والله العالم .

### الثالثة :

بعد ما عرفت أن القطع هو الوصول الى الواقع والبلوغ الى سادته ولا يكون  
 بجعل حائل ولا بتفيد القطع الظرفي - الذي يكون طريقاً الى كشف الواقع - بقيد .  
 اتصح انه لو قطع المكلف بتكليف كان ذلك التكليف مجزئاً عليه من أي مس كان  
 قطعه فما نقل عن الأحاريير - وإن اختلفت كلماتهم - من أن القطع بالأحكام غير  
 مجدي ادا كان طريقه العقل المحض من دون وساطة المحقق عليهم اسلام موهون ،  
 إذ أن ما حكم به العقل ضد أمضاء الشارع كما قررناه آنفاً ، والعقل هو الحجة على  
 على العبد من ربه ، به يثبت وبه يعاقب وما نقل عنهم ان اقياء على ظاهره كان  
 ذلك شلاً لقوة العقل ولكن بعد التزامهم بظاهره - نعم ، يمكن ارادتهم ما يحسن  
 متصافقون معهم عليه من عدم حجبه العقول السقيمة التي يحكم بالأهواء والشهوات

والميل الديوية انحرافاً عن حجة الله المعصومين عليهم السلام ولسانه الباطق في  
بريه أجمعين ، ومن أوجب الله الأحد عليهم ، وحرص طاعهم على العالمين وهذا  
المعنى هو المراد من الأحبار الكثيرة الواردة في هذا الباب من أن دين الله لا يصاب  
بالعقوب وأرءه الرجان ويحو ذلك

وإني لا أظن أن يلتزم أحد من أصحابنا الأحباريين بأن المكلف إذا قطع  
بحكم شرعي قطعاً حقيقياً لا حياًلأياً يلزمه طرح ذلك الحكم ، بل لا بد وأن يلتزموا  
بأحد مقطعه وتأويل ما ورد من الشرع بخلافه .

ثم إن من تسع موارد حكم العقل في الشريعة ولاحظها من البصيرة ، يجد  
أن رائد العقل فيها والمسه له على حكمه إما هو أحبار الأئمة المعصومين عليهم  
السلام وأئارهم وأعمالهم وارشادانهم فهم الأدلة لى في كل شيء

#### الرابعة :

ذكر بعضهم عدم اعتبار قطع انقطاع وهو سريح القطع ، وهذا غير متجه بعد  
ما عرفت بأن انقطاع الطريقى الكاشف عن الواقع لا الموضوعى المأخوذ في موضوع  
الحكم حجة لا يمكن فيها أو تقيدها ما لم تنكشف مخالفة للواقع لدى القاطع ،  
فإذا انكشفت المخالفة انجبه القول بعدم حجته جيد ، لأن التكليف إنما يكون  
علماً بالواقع والقطع هنا صار طرماً لكشف الواقع ، وقد انكشف أن المقصوع به  
غير الواقع ، ويكون ما أتى به على طوى قطعه غير مجري .

#### الخامسة :

إن العلم الاجمالي « وهو المردد بين أشياء » سواء كان في حكم أو في موضوع  
لحكم أهو كالعلم التفصيلي « وهو العلم المعين » في نجر التكليف به ، أم هو كاجهل  
بالتكليف لا يترتب على مخالفته شيء ؟ وجهان الظاهر انه كالعلم التفصيلي في نجر  
التكليف به في الجملة ، ولكن نجر التكليف به بحيث يجب الاتيان بجميع

المحتملات عقلاً فيما اذا علم بوجود أحد أشياء معلومة ، أو ترك جميع المحتملات كذلك فيما اذا علم بحرمه أحد أشياء معلومة وهو بمعنى وجود الموافقة القطعية ، فهذا سوى البحث فيه في باب البهائم والاشغال عند اشك في المكلف به ، وما نحر الكليف بالعلم الاجمالي حيث يحرم بر " جميع المحتملات عقلاً فيما اذا علم بوجود أحد أشياء معدومة ، أو يحرم بعض جميع المحتملات دون بعضها كذلك ، فيما اذا علم بحرمه أحد شيء معلومة ، وهو المعبر عنه بحرمه المخالفة القطعية ، فهو مما لا اشكال فيه ظاهراً هذا اذا كان المكلف في اطراف العلم الاجمالي واحداً شخصاً ومسمى أعواناً أما اذا كان مردداً بين شخصين ، كالجب المردد بين واحدي المي في الثوب المشبه بهما أو بين عواين كالخبي ، فيختلف الحكم لأنه في الحب المردد لا يحب على كل منهما العن لأن كل واحد منهما مكلف بكليف عنه فيجري في جهة استصحاب الشهادة نعم ، يشك الأمر فيما اذا اتهم أحدهما بالأحر أو حسن أحدهما الآخر وأدخله في المسجد ، ولمكلام فيها عمل آخر وهي بانهه أسب أما حكم الخبي المشكك فمشكك

### الامتثال الاجمالي

أما في جهة الامتثال ، فهل يكفي الامتثال الاجمالي ، فيه فصل لأن ما لا يحتاج من الأوامر في امتثاله الى قصد انصاعه كالتوصيات ، فانطاهر عدم الاشكال في كفاية الامتثال الاجمالي حتى مع التعكس من حصول العلم التفصيلي فيها ، وأما الأوامر التي تحتاج في امتثالها الى قصد الطاعة كالعبادات ، فإن كان المكلف لا يتمكن من حصول العلم التفصيلي في كیفيتها ابوجه فلا شك في جواز امتثالها الاجمالي ، سواء كان تكرارها فيما اذا احتاجت الى التكرار ، أو تدن جميع المحتملات في صلاة واحدة مثلاً فيما لا يحتاج الامتثال الى التكرار ، لأنه لا يتمكن في مقام الطاعة بغير هذا ، أما اذا تمكن من العلم التفصيلي فيها فيما اذا احتاج الى



التكرار كما اذا احصر من غيره ثوبين بعلمه سبحانه أحدهما المجهول ، ولكن يمكنه  
تحصيل العلم بحد الثوبين فثبت تحصيل العلم بهما حسنه وتكرار الصلاة بكل  
منهما لا يحبو من اشكال وان ذهب اليه كثير من محققي متأخريين خلافاً منهم لـ  
هل من المانع عن الأكثر ، بل من انه المفق عليه

دينا على ذلك الاشكال انه خلاف سيرة الشارع فيه لم يسمع عنه انه يحص  
تكرار عادة في موارد العلم الاحكامي مع انه كثير الامتلاء ، وعبادات يومية  
تحصيل احاطه مرده بين شيئين ، يرددها رخصة مشكل نعم . اذا جاز القديد  
في التنية فله وجه .

أما ان لم يوقف الامتنان على التكرار كما اذا علمنا بحرثه أحد شيئين للصلاة  
فالامتنان بهما معاً في صلاة واحدة مع إمكان تحصيل العلم بالحرث بواقفي وإن كان  
أهون اشكالا من السابق ، ولكنه أيضاً لا يحبو من عين ذلك الاشكال ، كما انه يقل  
عدم الجواز عن كثير إن لم يكن المشهور .

أما اذا لم يتمكن المكلف من تحصيل العلم العصري في المقدم ولكن يمكن من  
تحصيل بطل المعسر شرعاً فهم كالعلم المتعصلي مقدم على لامتنان الاحكامي طاهراً  
بخلاف البطل غير معتبر فهو غير معتبر على الأظهر

## الخلاصة

- (أ) القطع دليل نفيه لا نصب الشارع فيجب العمل على طقه ولا يمكن منع  
الشارع للمكلف عن العمل بموجب قطعه .
- (ب) المتجري وهو المعدم على ارتكاب شيء محرم باعفاده محل في الواقع يستحق  
العقاب على الأشهر الأظهر .

- (ج) القاطع اذا قطع بحكم من طريق العقل وجب العمل بموجب قطعه وإن لم يكن من طريق الحصح المعصومين (ع) خلافاً للأحبارين
- (د) قطع القطع حجة ما لم يكشف الخلاف .
- (هـ) العلم الاجمالي مجزئ للتكليف فتحرم المعاملة القطعية ، بل تجب الموافقة الاحتمالية في الجملة ، أما وجوب الموافقة القطعية بمعنى وجوب الاتيان بجميع المحتملات عقلاً في الواجب ، او ترك جميع المحتملات كذلك في المحرم ، فيأني الكلام عليه في الرأفة والاحتياط
- (و) الاجمال في الامثال لا مانع منه في التوصليات . وأما في العباديات فيجوز عدم امكان بحصيل العلم التفصيلي فلا مانع من الاجمال في الامثال ، سواء كان تكرار العادة او بالانبات بجميع المحتملات في عادة واحدة فيما لا يحتاج الى التكرار . أما مع امكان بحصيل العلم التفصيلي في الامثال أو ما يقوم مقامه من الظن المعترض به اشكال وله وجه

## تمريعات

- ١- هل يجوز استباح الحكم الشرعي من طريق الحصر والرمل ؟ وهل يجوز تقليد المستبط من مثل تلك الطرق ؟
- ٢- لو سرق المكلف ماله باعتقاد انه مال الغير ، فهل يستحق العقاب وبماذا ؟
- ٣- هل عرفت معنى القلع الطريقي والقطع الموضوعي ؟
- ٤- اذا اشبه ماء مطلق بمصاف ، فهل يصح تطهير الثوب بهما ؟ واذا اشتهت الصلاة الواجبة بين القصر والتمام ، فما هو الحكم عند امكان بحصيل العلم التفصيلي وعند عدم امكانه ؟

## الفصل الثاني

### الظن

#### مهيّد

إن إمكان حمل الشارع بعض الطون حجة شيء مفعوع عنه ولم ينقل الخلاف فيه والنساء على استعانة ذلك إلا عن ابن قنّ ودليله ضعيف فلا صرف الوقت في ذكره ونقصه ، ولا سيما بعد القطع بثبوت حجة بعض الطون الخاصة عند الشارع لا مطلق الظن . لأنه سبحانه يهي عن العمل بالظن ويدد بالعامل به في الكتاب المجيد كقوله تعالى « اجْتَسُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ » (١) وقوله تعالى « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ » (٢) وقوله سبحانه « إِنْ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِّنَ الْحَقِّ شَيْئًا » (٣) وإن كان طاهره الهي عن الظن في الأصول العقائدية .

فالهم إذن يبال ما ثبتت حجتيه عند الشارع من الطون أو ثبتت حجتيه بالخصوص دليل عقلي ، كما اذا تأس العقل على العمل بطر خاص كطاهر اللفظ فنقول .

#### (١)

### ظواهر الالفاظ

والمقصود منها فعلاً الالفاظ الصادرة من الشارع والمطلع  
فأما ظواهر السنة فلا اشكال لأحد في العمل بها ، لأن طريقة محاورات  
المعصومين عليهم السلام لم تكن طريقة مستحدثة غير طريقة سائر الناس العقلاء في  
(١) سورة الاحقرات . (٢) سورة الانعام . (٣) سورة يوسف

مخاويرهم ، واعتماد الغفلاء فيها على طواهر الألفاظ والاعتداد بها مما لا ريب فيه  
ولابد وأن يحصل طعن بالمراد من ظهور التفتق ، كد صرح به بعض محققين  
وأما طواهر الكتاب المجيد ، فقد وقع اختلاف في أمثلها بين الأصوليين  
والأخباريين فسمعه العريق الثاني لشبهة أن فهم القرآن يختص بمن برز عليه ، وإذا  
كان الأمر كذلك فلا يمكن له الاعتماد على الظاهر لاحتمال وجود فرائض معلومة  
لهم عليهم السلام ، بجهولة لما تدل على خلاف الظاهر

واخواب عن هذه الشبهة : إما بسع أن فهم كل فرد فرد من أئمانه يختص  
بهم (ع) ، لأن روى الكتاب وإن كان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن كثيراً  
ما وقع الخطاب فيه للناس ، لأنه دسوس وديوب ، يعني لأجل عدوه و يعمل بمقتضاه ،  
واختصاص الله ورسوله في العلم بأوله غير مناف لهم غيرهم بعض أئمانه مما  
ظهر ويحل معناه ، وذلك بعد الفحص عن المحققين ، وإسراح له منهم (ع) .

واحتج الأخباريون أيضاً للمنع بالأخبار الواردة عن المتصومين عليهم السلام  
التي هي عن تفسير القرآن بالري ، منها الأحاديث التالية

- ١ الحديث السوي « من فسر القرآن برأيه فليسوا مقصده من القرآن »
- ٢ قوله « من فسر القرآن برأيه فقد أضرى على الله الكذب »
- ٣ الحديث القدسي « ما من بي من فسر كلامي برأيه »
- ٤ ما روى من أبي حمزة وأبي عبد الله عليهما السلام بعض فقهاء  
القوم عن نفسي بأن قرآن ما أنهم والابتكار عليهم فيها ، إلى أمثال ذلك مما هو كثير

ويمكن الجواب عنها ( أولاً ) بمعارضتها بأحاديث الجوار والارجاع إلى  
انقرآن ( وثانياً ) بأن هذه ظاهرة في هي وردع من استقل برأيه واستعصى  
تأسيحاته في تفسير جميع القرآن ، ولا سيما عاصمه ، من دون الرجوع إلى أهل  
الذكر الذين يبرهون ناسخه ومسوخه وعامه وخاصه ، وظاهره وباطنه ، وهذا

معلوم أنه غير جائز وإنما الذي يجوزهُ الأصوليون هو الأحَدُ بعضُ أماتِ الأحكام الظاهرة في معناها مع عدم صب قرينة من الحكيم بخلاف ظاهرها والأصل عدمها وذلك بعد المحض والتدقيق في أحبار المعصومين (ع) والآيات الأخرى عن المفسر والشارح والسامع والمحض

ثم لعل الأحاد بالظهور أيضاً لا يقال له تفسير ، لأن التفسير هو بيان المعنى العامض .

وأما الآيات غير الظاهرة في معناها ، وهي المشبهة فلا يجوزون تفسيرها بأمرتهم لعدم ظهور لفظي لها ، وقد ورد « إنما هلك الناس في المثابة لأنهم لم يقفوا على معناها ولم يعرفوا حقيقة موضوعها » وأولاً من عد أنفسهم بأمرتهم واستعوا بذلك عن مسألة الأوصياء فيعرفونهم .

واحتج الأحاديث أيضاً لمنع تعلم الاجمالي بوجه محضات او مقدمات وناسخات بما يسقط الظاهر عن الاعتار .

وحياته إن العلم الاجمالي محل معرفة كثير من المحضات والناسخات والشك في غير ذلك بدوى ، لأجل هذا العلم الاجمالي ، ولما ورد من دم من هجر الكتاب برأيه لا معرفة بالمفسر والسامع والمعرفين ، أو حسا المحض عن ذلك قبل الأخذ بالظاهر .

واحتج الأصوليون على الجواز بأخبار الأمر بالتمسك بالمرآن كأخبار الثقلين ، وأخبار عرس المتعارفات على الكتاب . وبعض أخبار التوجه في الاستطاب إلى القرآن ، كقول الإمام الصادق (ع) لمن سأله عن حكم البصوة لمن عثر موقع ظفره فجع على إصبعه مرارة : « إن هذا وشبهه يعرف من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج » ، أمسح عليه « وأما ذلك مما توجب الاطمئنان

( ١ ) سورة الحج .

مجوار الأئمة طواهر الآيات الواضحة التي لا غموض في معناها وفي مؤداها بعد  
 الفحص عن شارحها بما ورد عنهم (ع) ، وذلك لوصوح أن طريقة الشارع في كتابه  
 المجيد وإن لم تكن هي عين طريقة سائر أهل المحاورات في مجاوراتهم ، ولكنه  
 لم يقصد بالكتاب في الآيات الظاهرة والواضحة — خصوص المثل على الذكر  
 وآله الراشدين في العلم ، بل أراد إفهام المعارف من أشر ضواهر حكمه وأحكامه  
 وأظمته ودساتيره .

وأما استدلال الأصوليين بالأحاديث الكثيرة الواردة في مقامات احتجاج الامام  
 عليه السلام بمصر الآيات واستدلالاته بها على فيه نظر ، لأن احتجاجة عليه السلام  
 بالآيات إنما هو لأجل أنه من الراشدين في العلم الذين هم أهل القرآن . ولا يدس  
 ظاهر آ على الارشاد الى الاستساض بها كما فهمه بعض الأصوليين . ولكن الأمر  
 سهل بعد ما عرفت من دلالة تلك الأحاديث السابقة على الجوار وكما بينها

(٢)

## قول اللغوي

بما حرج عن حرمة العمل بالنظر الاعتماد على قول اللغوي في بيان معاني  
 الألفاظ وموارد استعمالاتها ، لا يميز المعنى الحقيقي والمجاري بها ، لأنه ليس من  
 وطيفته .

وقد نقل اتفاق العلماء على قول قول اللغوي وتنبههم على ذلك ، وكأنه من  
 باب الرجوع الى أهل الخبرة ، لأنهم لا يصحسون عن إيمانه ، بل ولا عن إسلامه  
 فضلاً عن عداله . وإن احتمل بعضهم أنه من باب الشهادة فيعتبر فيه العدالة  
 والتعدد ولكنه بعد نعم ، لا سلم أن بناء العقلاء وسالم العلماء على قول قول  
 اللغوي مطلق ، ولكن بشرط حصول الوثوق والاطمئنان من قوله بل حصول هذا

الشرط لازم ظاهراً في جميع موارد الرجوع الى أهل الخبرة فلا يعتمدون على فون واحد من غير أن يحصل الوثوق بصحة قوله إما بشاهد حال او تعدد أقوال

(٣)

## الاجماع المنقول

نما خرج عن حرمة العمل بالنظر والاجماع المنقول في الجملة ولنبحث أولاً عن حجة أصل الاجماع المحصل فنقول :

حجة الاجماع عند الشيعة إنما هي لأجل دخول المعصوم (ع) في المجمعين . أي أنه يستكشف قوله (ع) من أقوالهم ، وللعلماء في استكشاف ذلك طرق وماني . ( أ ) اذا ثبت اتفاق كل واحد من العلماء على قول فقول المعصوم (ع) داخل في أقوالهم ، لأنه أحد العلماء ، بل هو رئيسهم ومرجعهم

(ب) طريقة الشيخ الطوسي - رضوان الله عليه - وهي وعدة اللطف التي يرى عليها حجة الاجماع وتقريبها إن الرعية اذا اتفقت على غير الحق وجب على الامام عليه السلام من باب اللطف أن يرشدهم أو يوقع الخلاف بينهم . وفيها نظر

(ج) إن الرعية الذين يتقادون لرئيس في دين اذا اتفقوا على رأي من أمور دينهم الذي مأخوذونه من رئيسهم ، عدم أن ذلك الرأي مأخوذ منه . وسعي أن يفيد هذا بما اذا لم يحتمل عدم تمكن الرئيس من ابداء رأيه لطروف عصية مبدقة به .

(د) إن العلماء اذا اتفقوا في جميع المصنوع على فونى ، مع العلم بأنهم لا يعتمدون إلا بصحة قائمة ثورعهم ، أوجب ذلك القطع بوجود حجة قوية كانت سداً لعنوى هؤلاء العلماء .

ولعل هذه الطريقة في حجة الاجماع أسر الطرق في مقام تحصيله في مثل عصورنا المتأخرة ، لأن الطريقة الأولى لا يتم الوثوق بها في مقام تحصيله إلا في زمن حضور الامام عليه السلام ، وأحد رأيه . ولو أحد رأيه أسعني عن غيره

وأما طريقة الشح فلا يعلم مدى قاعدة اللطف فيها وحدودها . أوجب على  
الامام الحاصر ردع الأمة اذا انفتحت على الساطل ؟ أم عليه وعلى العائب في دمن  
عيته ؟ ثم الساطل هو ما كان باطلاً في أصول الدين ، أم نعم العروج ؟ ثم يجب  
بالطرق العادية إظهار الحق ، أم حتى بالطرق الاعجارية ؟ واذا أظهر بهم الحق  
يعرفهم عنه ومنه ، أم يبر اليهم مجهول الس ؟

هذه جهات لم يتبين مدى قاعدة اللطف فيها . وربما يكون القدر المتيسر  
والمسلم منها هو صورة حضور الامام عليه السلام مع يابه للحق بطريقة اعتيادية .  
وأما الوجه الثالث من وجوه حجة الاجماع فهو ايضاً لا يتم الوقوف عليه إلا  
في الأئمة التي يمكن التشرف فيها بملافة الامام (ع) ومعرفة أن ظروفه الخاصة  
هل يمكنه معها إظهار رأيه أم لا ؟ فإن أصحابه المرؤسين له وإن كانوا لا يتفقون  
عادة على حكم ديني ما لم يكن مأخوذاً عنه (ع) ، إلا انه اذا لم يمكنه إبداء رأيه كما  
ذكرنا ، فكيف يستكشف من آرائهم رأيه .

نعم ، الوجه الرابع أيسر الوجوه عند تحصيل الاجماع في عصورنا وهو اتفاق  
جميع العلماء في جميع العصور على فتوى ، فانه لابد أن يكون مستنداً الى حجة  
ودليل من آية أو رواية أو أصل . لأن دينهم وشدة ورعهم يمنعهم عن الفتيا بغير  
دليل من آية محكمة أو سنة قائمة ، وعلمهم يردعهم عن الاستناد الى حجة واهية  
ودليل موهوم مع اتفاقهم عليه . ومن هذا يتضح أن تحصيل الاتفاق في عصر واحد  
من العصور لا يكون مبدءاً فيما نحن فيه من حجة الوجه الرابع اذا صح ما ذكرناه  
فيه . فكيف اتفاق العلماء في عصر على حكم ثم انفق آخرون من بعدهم على عكس  
ذلك الحكم في عصر آخر ، فأي الاتفاقيين يكون حجة ؟

هذا ما البتر ، انفق القدماء بقرناً على تنجسه بملافة الجاسة ، ثم احتلف  
آخرون من بعدهم . ثم انفق المتأخرون على عدم تنجسه إلا بالتغير ، واستمر هذا



الاتفاق ملوأل عصور كثيرة حتى عصرنا الحاضر .

أذا تبين هذا فقول : في الالاماع انفقوا اذا طهر من الناقل انه نقل فتوى  
جميع العلماء في جميع العصور حسن ووجدان في كتبهم فهذا حجة اذا كان الناقل  
عادلاً ، لأن حكمه حكم خبر الواحد . نعم ، الفرق بينهما أن الراوي للخبر ينقل  
قول المعصوم (ع) رأساً ، وناقل الالاماع ينقل السب المشت للحنة التي يعرف بها  
رأي المعصوم (ع) .

وأما اذا كان الناقل للالاماع إنما ينقل الاتفاق في عصر واحد ، أو لم يقع  
على فتاواهم ، وإنما اعتمد على أصل أو قاعدة ورغم أن الكل متصافون علم ، ثم  
ارتأى أن ذلك الحكم من صغريات ذلك الأصل وتلك القاعدة ، فاعتمد بهذا على  
أن الكل متوافقون على ذلك الحكم فقلل إجماعهم ، ليس هذا من الالاماع في  
شيء .

(٤)

## خبر الواحد

بما حرج عن حرمة العمل بالنظر خبر الواحد على قول الأكثر . ونقل عن السيد  
المرتضى - رحمه الله - وجماعة عدم حجة خبر الواحد اذا لم يكن مجموعاً بقرائن  
تدل على صحته مستدلين بالآيات الناهية عن اتباع الضم ، والالاماع الذي نقله  
السيد (ره) على عدم جوار العمل خبر الواحد ، وبأحار كثيرة تأتي الإشارة إليها  
والجواب عن الآيات :

أولاً — إنها في مقام اتباع الضم في الأصول الاعقادية طاهراً  
ثانياً — إن طاهر الضم في الآيات ، هو الضم المطلق ، لا الخاص الملحق  
بالعلم ، واذا ثبت بالأدلة الآية حجة خبر الواحد حرج عن مطلق الضم ودخل في

الضر الخاص الملحق بالعلم ، فيكون حروجه موضوعاً لا حكماً ، وتخصيصاً  
لا تخصيصاً

ولو سلمنا عدم حروجه من موضوع الآية معقول ، إن الأدلة التي أقيمت على  
حجية حجر الواحد تخصص هذه الآيات ، فيكون حروجه عنها حكماً لا موضوعاً ،  
وتخصيصاً لا تخصيصاً

والجواب عن الإجماع بأنه معارض بالإجماع الذي نقله الشيخ الطوسي (ره)  
على عمل الأصحاب بخير الواحد .

وأما عن الأحبار فإن الطائفة التي نعى عن العمل بما حالف الكتاب لا اشكال  
فيها إن كان المراد من المخالفة هي المخالفة بالناس . لأن العاملين بحجر الواحد  
لا يعملون بما يابى القرآن من الأحبار ، وإن كان المراد منها هي المخالفة بالعموم  
والخصوص ، فالعاملون بمنهم جواز تخصيص الكتاب بحجر الواحد لا يعملون أيضاً  
بتلك الأحبار المخصصة للعموم القرآن . والمجورون لتخصيصه به لا يحملون أحبار  
الهي عن العمل بما حالف الكتاب إلا على المخالفة الثانية ، إذ لا يحملون  
التخالف بالعموم والخصوص مخالفة .

وأما الأحبار التي تنع عن العمل بما لا يوجد عليه شاهد من الكتاب والسنة  
فلا يمكن للمؤمنين أن يعملوا بما لا عليها أيضاً . لأن كثيراً من الأحبار المعروفة  
بالقرائن ليس عليها شاهد من الكتاب والسنة . فلماذا لنا ولهم من حمل هذه الأحبار  
على محامل أخرى . ولعل التأمل فيها حياً يرشد إلى أن المراد منها هو الذي عن  
الأحبار التي دسها المدعون في كتب أصحاب الأئمة وفي رواياتهم بما هو من أحبار  
العلو والنحسب وأمثال ذلك وهي معلومة بذهنتها وصحتها عند مهرة أرباب الحديث  
الذين أسوا بأحبار المنصوبين (ع) ، ويعرفون أنها ليست من سنح أحبارهم عليهم  
السلام ولا من جنسها ، إذ كانوا يفرقون بين الكلام الطيب والخبيث المتش .

ادلة جواز العمل بخبر الواحد

وأما جميع المجوزين للعمل بنجر الواحد فكثيرة ، منها الأبواب التالية .

الأولى : آية الأ وهي قوله تعالى . « إن جاءكم فاسق بفسق فاصبروا أن  
تصبروا قوماً جهالة فتصبروا على ما فعلتم ناديين » (١) ووجه دلالتها من جهتين ،  
جهة دلالة مفهوم الوصف وجهة مفهوم الشرط ، فمفهوم الوصف في الآية إن  
جاءكم عادل ساء فلا يجب التسبر ، ومفهوم الوصف وإن لم يفعل بحسب كثير من  
الأصوليين ، وبكفي قد استظهرت حجة كما مر في بحث المفهوم

وأما مفهوم الشرط في الآية فهو : إن لم يحكم فاسق سأ فلا يجب التمسك . وهذا المفهوم يتحقق في ثلاث صور . ( الأولى ) عدم مجيء العاقب وغيره شيء . ( الثانية ) مجيء العادل سأ ( الثالثة ) مجيء العاقب بعير البأ كعمل أو جسم مثلاً . فالصورة الأولى تكون القضية سالمة بانتفاء الموضوع ، وفي الثانية والثالثة الموضوع في القضية ثابت موجود ، فلا يرد على الاستدلال بمفهوم الشرط في الآية أن الشرط مسوق لأنات الموضوع . ولا مفهوم لها مثل « إن رزقت ولدأ فاحسبه » ونحوه .

وما يقال ، أن التعليل بالأصالة الجاهلة ، وعدم العلم شامل للخبر العادل ، إذ أنه لا يورث العلم بالواقع أيضاً ، كخبر العاسق ، فمعلوم العلة مقدم على المعلوم ، لأنه أقوى دلالة وأظهر ، مردود ، بأن المعلوم قد تم ظهوره وورود التعليل بعده بلعل الجاهلة يدل ظاهراً على خروج خبر العادل عن الجاهلة وتبريل الشارع له مرة العلم . وأما الاشكال على الاستدلال بمفهوم هذه الآية بأن موردها — وهو الآخر عن الارتداد حيث أن الوليد العاسق أخبر عن ارتداد أبي المصطلق — لا يكفي فيه خبر العدل الواحد ، فيمكن الجواب عنه بأن ظاهر الآية هو بيان حكم عام غير ملاحظ فيه المورد ، وهو : إن العاسق إذا أخبر بحبر لا بد فيه من التبريل ، وهو استصحاب الخبر

( ١ ) سورة الجمعة

والوقوف على بيان الحقيقة والواقع خلاف العادل فلا يلزم فيه ذلك

ثم لا اشكال ظاهراً على دلالة هذه الآية الماركة معهوداً على حجية الخبر الصحيح وهو حبر العادل الواحد قطعاً ولو كان بالواسطة ، لأن المحصر عن الواسطة أحبر بأن فلاناً حدثني بكذا وكذا وهو حبر من الأحبار لا يجب فيه التبين وهكذا وإذا احتمل وجود معارض لخبر هذا العادل لزم ظاهراً المحصر عنه في ماله والعمل بمقتضى قواعد التعارض ، وإلا فيعمل به من أول الأمر ، وهذا غير مناسب للحجية ، لأنه من باب الاحتياط في الدين بعد ما جمعت المعارضات في باب كل مسألة .

سببه :

قد حاول بعض الأساطين إدخال الأقسام الثلاثة الآخر للعبر في مضمون الآية فتدس حينئذ على حجةها وهي : الحس ، وهو الذي في روايته غير ثابت العدالة ولكنه مدحج ، والموثق ، وهو الذي في روايته غير مستكمل الإيمان ولكنه موثوق به ، والصحيح ، وهو الذي في روايته مدموم ، إن كان محصوفاً بقرائن ظنية ، وذلك لجملة التبين تحصيل الظن لكن الانصاف أن الآية إما تدل على حجية حبر العدل فقط معهوداً ، وأما غيره فمخارج بالمطوق أو بالمعهود ، ولأن ظاهر التبين هو طلب بيان الحال وهو لا يكون بالظن الحاصل من هذه الأقسام الثلاثة للرواية . نعم ، العلم العامدي يبان عرفاً ، فإذا حصل كفى ، ولو من هذه الأقسام المذكورة

الثانية : من الآيات التي استدلت بها على حجية حبر الواحد قوله تعالى

« فَلَوْلَا نَصْرُ رَبِّكَ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَائِضِينَ »<sup>(١)</sup> وَلَيَذَرِيَنَّهُمْ فِي الدَّيْنِ وَلَيَذَرِيَنَّهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعْنَتُهُمْ يُحْذَرُونَ<sup>(٢)</sup> »

الثالثة : قوله سبحانه « إِنَّ الدِّينَ يَكْمُلُ مَا أَرَادَ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَالْهَدَى »

الح . ٢٠

(١) سورة اسوة (٢) سورة المعرة

الرابعة : قوله عز شأنه « فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (١)

بتقريب أن الابدار في آية النمر ، واليان وعدم الكتمان في آية الكتمان ، والسؤال في آية الذكر ، يستلزم وجوب الأخذ من المدرسين ومن المييين ، ووجوب القول من أهل الذكر .

الخامسة : قوله تعالى : « ومنهم الذين يؤدون النبي ويقولون هو اذن »

قل اذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن بالمؤمنين » (٢) . بتقريب أن إيمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمؤمنين إنما هو تصديقه لهم وقول قولهم ، فلا بد أن يكون قولهم حجة .

والاستدلال بهذه الآيات الأربع متوقف على أن كلاً منها مطلق يشمل قول قول الواحد والأكثر ولكنه مردود بأن هذه الآيات كلها نصية الجمع وسواء ولا ظهور فيها في قول خبر الواحد ، ولست هي بصدد يان قول خبر العدد الواحد أو الأكثر حتى يكفي في ذلك بالاطلاق ، بل هي بصدد يان جهاب أخرى ولو قلب كفاية إطلاق هذه الآيات لكان عدده من فعل هذه الاطلاقات الشيء الكثير من مدح حملة العلم والرواية والحدث على تحمل الرواية عنهم (ع) وأمثال ذلك ما هو ليس بصدد يان قول قول واحد منهم أو أكثر .

ومن أدلة المجوزين : الأخبار ، منها :

١ — ما روى عن زرارة . قال : يأتي عكم الخبران أو الحدثان المتعارضان

فأيهما أحد ؟

قال عليه السلام . « حد يما اشتهر بين أصحابك واترك الشاذ النادر »

قلت : فأيهما مأمأ مشهوران قال . « حد بأعدلها عدك وأوثقهما في نفسك » .

(١) سورة النحل . (٢) سورة النور .

٢ ما روى عن الحسن بن الحسن عن الإمام الرضا عليه السلام .

قلت . بحيثان الرحلان وكلاهما ثقة محدثين محضين ، فلا سلم أيهما الحق ؟  
قال (ع) : « إذا لم تعلم فموسع عليك بأيهما أحدث »

٣ ما روى عن الحارث بن المعيرة عن الصادق عليه السلام قال : « إذا سمعت من أصحابك الحديث وكلهم ثقة فموسع عليك حتى ترى القائم (ع) » .

دلت هذه الأحاديث على قول جبر الثقة العدل ، والظاهر أنها بمعنى واحد في لسان الأخبار . وما يقال بأن هذه أخبار آحاد فكيف يسدل بها على حجة جبر الواحد للروم الدور . لأنه استدلال على حجة جبر الآحاد بجبر الآحاد ، مدفوع بأن تسالم الأصحاب على قول هذه الأخبار العلاجية في باب التعادل والتراخيح يوجب الوثوق بها .

٤ — ما روى من قول عبد العزيز بن المهدي للإمام (ع) ربما أحتاج ولست أفساك في كل وقت ، أيوس بن عبد الرحمن ثقة . أأحمد عه معالم ديني ؟ قال : « نعم » . وضاهاها ان قول قول الثقة في الرواية والفتوى كان معلوماً عند السائل ، وتقرير الإمام عليه السلام له على ذلك يدل على حجة قوله ومثله في شموله باطلاقة للرواية والفتوى الخبر الأنبي

٥ — ما روى من جواب الإمام (ع) كسأنه عن الزمان عن يعتمد عليه في الدين قال عليه السلام : « اعمدوا في دينكما على كل من في حب كثير القدم في أمرنا » وجوهها غيرهما بما يدل على قول قول الثقة وخبره

وقد استدلوا أيضاً بأخبار آخر ، ولكن في معنى من دلالتها شيء .  
الأخبار الواردة في نص الإمام الصادق عليه السلام على بعض أفراد من خواصه وخواص أبيه (ع) بأنه ثقة مأموون حد عه دينك مثلاً . ولعل هذه إما يدل على قول قول ذلك الثقة حاشية الذي شهد الإمام (ع) بوثاقته ، فيكون مأموماً من الكذب

يقياً ، وهذه درجة فوق العدالة اذا حصلت في واحد من الرواة فلا يتوقف في قول روايته أحد حتى مثل السيد المرتضى وأتباعه القائلين بعدم حجية خبر الواحد ظاهراً .

أما احتمال الاشتاء والسهو عليه فمعي بالأصل ، ولذا لا يمس به العقلاء . ومن أدلتهم احوار التقليد والارجاع الى العلماء . وفي دلائلها نظر ايضاً ، لأنها خاصة بالعتوى التي يقل خوى الواحد فيها اتفاقاً .

واعلم ان المتبع لأحاديثهم (ع) في هذا الباب يظهر له انهم (ع) صرحوا في بعض أحاديثهم بعدم الأخذ من غير المؤس ، وانهم انما رخصوا بقول قون العدل الثقة خاصة ، وانهم (ع) لم يكونوا يطلقون كلمة الثقة إلا على المؤس العدل ظاهراً نعم . اطلاق كلمة الثقة على المتحجب عن الكذب ولو كان غير مؤس اصطلاح شأ بين علماء الحديث على ما يظهر للمتبع .

أما ما في بعض الأحاديث من نصريح أو تلويح بأخذ روايات غيره ، مثل قوله عليه السلام في روايات بني هلال لما مثل لها « حدوا ما رووا ودرؤا ما رأوا » هذه يمكن الجواب عنها .

أولاً — بأنها شهادة من الامام (ع) في أن رواياتهم التي ذكروها في كتبهم صادقة قد صدرت عنهم ، ومع هذه الشهادة منه يكون رواياتهم أثبت وأصدق من روايات سائر المعدول من المؤمنين التي لم ترد من الامام (ع) شهادة بخصوصها .

ثانياً — إن كتبهم انما ألغوها في زمن استقامتهم قبل عدولهم عن الحق ومثل الرواية المرسلة في كتاب العدة للشيخ الطوسي — رحمه الله — من قوله عليه السلام . « اذا برئت بكم حادثة لا تجدون حكماً فيما روى عا فانظروا الى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به » .

ويمكن الجواب عنها بأنها تضمن على قول خبر الأحاديث من هؤلاء فيما اذا كان

معموفاً بما يحصل من الرجوع اليه وثوق واطمئنان من شواهد وفرائض وذلك جمعاً  
بينها وبين ما سبق ، لأن المتحصل من المجموع ان المعنى في مقام الحجية إنما هو حيز  
الثقة العدل ، وأما غيره فيحتاج الى شواهد له صحة الصدور عنهم (ع) . والشواهد  
تختلف ربما يكون فرائض معموفة أو شهرة معروفة أو نحو ذلك . والشهرة المعينة  
للوثوق تحصل إما بكون الرواية مشهورة مروية عند الأصحاب ، أو بكون جنس  
الفقهاء يستندون الى الرواية في فتواهم حيث توجب إحدى الشهريتين وثوقاً بوجوه  
فرائض ومؤهلات للحجية في تلك الرواية ، وهذا يختلف باختلاف الروايات  
والشهرات والمقامات .

ومن جملة أدلة المحورين الاجماع الذي ذكره الشيخ الطوسي وجماعة على  
حجية خبر الواحد في مقابل الاجماع الذي ادعاه السيد المرتضى على عدم قبول خبر  
الواحد .

وقد استدلووا ايضاً بأوجه عقلية على الحجية ، ولكن لما كانت الحجة السابقة التي  
اعتمدت عليها كافية لم تعرض للأوجه العقلية لأنها لا تحلوا من بعض الاشكالات ،  
ولعلها الى التفريعات أقرب منها الى الأدلة .

## الظن المطلق

إن ما تقدم من هذه المباحث هي في حجية الظن الخاص . أما الظن المطلق  
فقد استدل بعضهم على حجيته بأوجه ، ولما كانت حجيته مقترنة على عدم حجية الظن  
الخاص . وبعد اثبات حجيته ، ولا سيما خبر الواحد ، فمن يفتى عنه ولكن يشير  
الى بعض أدلته اشارة وهو أهمها وأشهرها ، وذلك هو الدليل المعروف بدليل  
الانسداد الذي يتركب من مقدمات :

**اولها :** إسداد باب العلم والظن الخاص بمعظم الأحكام الشرعية .



**ثانيها :** إذا جعلوا مكلفون بامثال تلك الأحكام الشرعية قطعاً ولم يقطعها اسداد باب العلم والعلمي في معرفتها ، ولا يكفي امثال ما علم من التكليف أو طر بالظر الخفاص وإعمال الباقي وهو معظمها وإجراء إصالة البراءة العامة عليه أو استصحاب العدم السابق على التكليف .

**ثالثها :** إذا لا يجب عليها في مقام امثال معظم الأحكام المد علمها علينا الاحتياط ، للاجماع طاهراً على عدم وجوبه في هذا المقام ، ولزوم الضرر والخرح . فيحكم العقل عليها بالامثال الطبي والأحد بالمطون من الأحكام أو الطرق الطبية وهذا معنى ( الحكومة ) المصطلح عليها في المقام عند متأجري الأصوليين لأن العقل هو الحاكم بوجوب الأحد بالظر عند اسداد باب العلم بالأحكام ، أو يقول ان نتيجة مقدمات الاسداد هي استكشاف العقل لحكم الشارع بصب الظر طريقاً لمعرفة التكليف في مقام الاسداد وهذا هو معنى ( الكشف ) المصطلح عليه عندهم ، أي أن العقل يكشف عن حكم الشرع بتأنيظ الظر عند اسداد باب العلم بالأحكام .

## الخلاصة

الصحيح ليس بحجة في الأحكام الشرعية إلا الطنون الحاصلة من الأمور الآتية .

١ — ظواهر ألفاظ الكتاب والسنّة .

٢ — قول اللموي

٣ — الاجماع المنقول .

٤ — خبر الواحد الذي يرويه الثقة

## تمريقات

- ١ — ما الدليل على حجية ظاهر الكتاب ، وما الجواب عن أدلة الاحباريين المنعيين من ذلك ؟
- ٢ — قول اللعوي الكافر حجة في الأحكام اذا حصل منه الاطمئنان أم لا ؟
- ٣ — ما هي أحسن المناهي في حجة الاجماع المحصل ؟
- ٤ — لو أجمع أهل عصر واحد فقط على شيء ، فهل هذا الاجماع حجة ؟
- ٥ — كيف تستدل بآية الأ على حجة خبر الواحد ؟
- ٦ — أذكر بعض الروايات الدالة على حجة خبر الواحد .



## الفصل الثالث

### الشك

#### تمهيد

ذكرنا في أول هذا الجزء الثاني من هذا الكتاب ، ان المكلف المجتهد «المتدبر»  
لكن حكم من أحكامه إما أن يحصل له قطع فيه أو ظن أو شك ، وقد بينا جملة من  
أحكام القطع والظن في الفصل الأول والثاني  
وأما الشك . فمكر أن يحمل الشارع في مقابلة أصولاً كثيرة ، أو يشتبه بحكم  
العقل ذلك ، ولكن لم يشتبه بحسب الاستقراء من العقل والشرع إلا الأصول  
الأربعة المهمة وهي :

١ — الاستصحاب : على بعض الأقوال .

٢ — البراءة

٣ — الاحتياط .

٤ — التحير .

وهذه هي الحاربة في مقام الاستساض في جميع أبواب العقيدة في الجملة .  
ولكن حصر بحاربي هذه الأصول الأربعة عقلي دائر بين النفي والاثبات ، لأن  
الشك إما أن تلاحظ فيه الحالة السابقة عليه أو لا « فالأول هو بحري الاستصحاب »  
وأما الثاني وهو ما لم تلاحظ فيه الحالة الأولى السابقة ، سواء لم تعلم فيه تلك الحالة  
أو علمت ، ولكن لم تلاحظ — كما اذا كان الشك في بقاء الحالة السابقة شكاً في  
المقتضى — على عدم جريان الاستصحاب فيه كما لو شك في حياة زيد بعد تجاوزه .

العمر الطبيعي — فاما أن يكون الشك فيه شكاً في جنس التكليف الالزامي يعني ما لم يعلم فيه التكليف الالزامي أو لا « والأول يجري البراءة » والثاني وهو ما يعلم فيه التكليف الالزامي ، ولكن الشك في المكلف به إما أن يمكن فيه الاحتياط ، وهو ما لم يكن التكليف فيه دائراً بين المحدودين أو لا « فالأول يجري الاحتياط » « والثاني يجري التخيير » .

وسذكر فيما يأتي الأصول الأربعة على خلاف ترتيبها في هذا المحصر وفقاً لسيرة الأصوليين .



الاصل الاول



البراءة

## البراءة

وهي « براءة الذمة من التكليف » وقد جرت السيرة على تقديم الحث  
عقب فنقول : الشك في جبر التكليف الالزامي اذا لم تلاحظ فيه الحالة السابقة ،  
إما أن يكون شبه تحريمية ، أي يكون الحكم فيها دائراً بين الحرمة وغير الوجوب ،  
أو وجوبية بعكسها . وبسبب الشك في كل منهما إما فقدان النص ، أو إجماله ، أو  
تعارضه ، فيها مائة مقامات :

## المقام الاول

### الشبهة التحريمية مع فقدان النص

وقد احتار الأصوليون فيها « البراءة » والاحاديثيون فيها « الاحتياط » . واستدل  
الأولون بالأدلة الأربعة

أما الكتاب فقوله تعالى : « لَيْسَ دُونِ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ  
فَلَيْسَ لَهُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِي اللَّهُ نَصّاً إِلَّا مَا آتَاهُ » (١) . وتوجيه الاستدلال  
بالآية : إنها وإن كان موردّها إصفاق المال ، ولكن قوله سبحانه « لا يكف الله نصاً »  
إلا ما آتاه « طاهره انه قضية كلية وقاعدة عمدة مقررة من الله تعالى ، وهي عدم  
تكليف عاده بشيء إلا بعد آياته لهم ذلك الشيء . وفي استشهد الامام الصادق  
عليه السلام في رواية عند الأعلى بهذه الآية على عدم وجوب المعرفة قل البيان حرية  
على عدم اختصاص الآية بموردّها وهو المال والاياء بمعنى الاعطاء كما نص عليه  
أهل اللغة ، وورد استعماله فيه كثيراً في القرآن والمحاورات ، وهو المعنى المتبادر  
الظاهر من الآيات ، ولكن الاعطاء يختلف باختلاف الشيء المعطى ، فاعطاء المال

(١) سورة الطلاق .

العد هو التسلم له أو السليط عليه ، وإعطاء العلم له هو التعليم ، وإعطاء الكتاب معنى التعليم أيضاً أو الوحي كما في قوله تعالى : « قَالَ إِنِّي عَدُّ اللَّهَ أَنِّي الْكَتَابَ » (١) وإعطاء التكلف هو التبليغ والوصول الى نفس كل مكلف ولا تكفي التبليغ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن ظاهر الآية هو التبليغ والوصول الى نفس المكلف وهذا الاختلاف لموارد الاعطاء لا يوجب استعمال اللفظ في أكثر من معنى ، لأن الاستعمال إنما هو معنى واحد ، ولكن اختلافه شأ من جهة اختلاف الأشياء المعطاة ، « إعطاء كل شيء محه ، ألا ترى ان قول « أناكم الله ما لم يؤت أحدًا من العالمين » يراد منه الاعطاء قطعاً ، ولكن ليس أعطاه مال بمعنى التسليم له ، بل اعطاء فصل وعلم وكمالات ودرجات وهو التزيين بهذه الفصائل وذلك لاختلاف الشيء المعطى .

وقد استدل بعضهم على البرائة بآيات أخر لم تصح صدي دلالتها .  
 منها قوله تعالى : « وَمَا كَا مُعْذِرِينَ حَتَّى يَمُوتَ رَسُولًا » (٢) . وهذه أحسنة عن مقامنا ، لأنها تعني التعذير قبل موت رسول ، ومقامنا هو الحث من الشك بعد موت الرسول .

ومنها قوله تعالى : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا » (٣) الآية . وهذه كساققتها ، لأنها عتصنة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا أوحى له (ص) محرمات معلومة معدودة فلا يجوز التعدي عنها إذا علمها ، وهذا غير مقامنا وهو الشك فيما أوحى إليه (ص) .  
 ومنها قوله سبحانه : « وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ هَضَلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » (٤) . وهذه كساققتها ، لأنه إذا علمنا تفصيل ما حرم علينا فلا شك . ومقامنا فيما إذا شكنا ولم نعرف الحال والحكم

(١) سورة مريم - (٢) سورة الاسراء - (٣) و (٤) سورة الانعام .

## وأما السنة فهي :

الاول : الوبى الصحيح المشهور . « رفع عن أمي تسعة أشياء ، الخطأ ،  
والسيان ، وما أكرهوا عليه ، وما لا يعلمون ، وما لا يطيقون ، وما اضطروا إليه ،  
والظيرة ، والحد ، والتعكرى الوسوسة فى الحق ما لم يطلق الإنسان شيعته »

وهذه الرواية الشريفة التى طاهرها الفصل والاضال على أمة نبى محمد صلى  
الله عليه وآله وسلم لا يمكن حملها على ظاهرها من رفع هذه الأشياء التسعة مآعينها  
عن الأمة لوجودها فيها قطعاً ، فلا بد من التصرف إما فى معنى الرفع ، أو فى معاني  
هذه الأشياء ، أو حملها على حذف مصاف ، ولا سبل للأولين لأبهما خلاف  
الظاهر ، فتعين الثالث .

وقد اختلفوا فى المضاف ، فقيل هو المؤاحدة مثلاً بمعنى رفع عن أمي مؤاحدة  
الخطأ والسيان الى آخرها

وقيل : الآثار ، بمعنى رفع عن أمي جميع آثار هذه التسعة ، أو يقدر لكل  
واحد منها الأثر الطاهر فيه . ولي فى الجمع نظر . لأن الأول بإبائه ما ورد فى  
الصحيح عن أمير الحس (ع) فى الرجل يستحلف على السمين يحلف بالطلاق ويصدق  
وصدقه ما يملك ، أيلزمه ذلك ؟ فقال (ع) . « لا . فإن رسول الله (ص) : رفع عن  
أمي ما أكرهوا عليه ، وما لم يطيقوا ، وما أخطأوا » لأن طاهر استشهد الامام (ع)  
هو عدم ترتب أحكام هذه الثلاثة ، لأنها بما أكره عليها ، لا عدم المؤاحدة فقط .

وأما الثانى ، فظروم كثرة التخصيص لرواية لعدم رفع جميع الآثار الشرعية  
التي يد الشارح من حيث هو شارح — وصعها ورفعها ، ولا العملية والعادية

وليعلم انه على القول بتقدير جميع الآثار فليس المراد بها رفع الآثار المترتبة  
على هذه العاوين ، وهى الخطأ والسيان وغيرهما ، فلا ترتفع كفاءة قتل الخطأ ،  
لأن موضوعها نفس الخطأ ، ولا الآثار المترتبة على عدم هذه العاوين ، أى نقيصها ،



مثل كفارة الإفطار عمداً بغير عذر شرعي ، لأن موضوعها العمد وهو بعض الخطأ ، بل الآثار المترتبة على نفس الأفعال التي أنى بها خطأ أو كرهاً أو سباً مثلاً ، من حيث هي نفسها موضوعة لحكم ، لا يفيد الخطأ ولا كراه مثلاً ، ولا يفيد عدمها كالعمد والاختيار ، فإن هذه الآثار هي التي ترفع سقنسى هذه الرواية على هذا التفسير

وأما الثالث ، فلمحالته لظاهر الرواية . لأن ظاهرها رفع الجميع على سق واحد .

أما الذي يترجح في النظر في تفسير هذه الرواية فهو تقدير الحكم مصفاً ، ولعله هو المتأخر وهو أعم من الحرمة والوجوب ، بل أعم منها ومن الحكم الوصفي وهو الصحة واللزوم في مثل ما يكره عليه المكلف من وقف ، وهبة ، وصدقة ، وعق ، وطلاق ، وأمثالها فيكون معنى الرواية رفع عن أممي حكم الخطأ والسيان ، أي رفع تحريم الأشياء المحرمة التي تأتي بها المكلف خطأ وسيباً مثلاً ، ورفع حكم الصحة واللزوم في مثل ما يكره عليه من وقف وصدقة وجوهما ، ورفع الحكم وهو الوجوب فيما لا يطعمونه من الواجبات ورفع حكم الشيء الذي لا يعلمونه ، سواء كان ذلك الشيء من الأفضل الواحة أو المحرمة التي لا يعلمونها ، أي لا يعلمون حكمها ، بل ربما يشمل ما لا يعلمون حتى الموضوعات المشبهة التي لا يعلمون نوعها ، مثل ما لو أشته مائع أنه حرم أو حل فسدل الرواية حيث على الرامة في الشبهات الحكمية والموضوعية معاً

وربما يورد على هذه الرواية بأن بعض هذه المرموعات مما اسفل العقل برفع حكمها التحريمي ، مثل الخطأ والبيان ، أو أوجوبي مثل ما لا يطعمون ، فهي إذن ليست من المرموعات الشرعية ، ولا من محتصات أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم دون سائر الأمم .

ويمكن الجواب بأنه لا مانع من حمل الرواية على أن مجموع التسعة مجموعها

من مختصات أمته (ص) . ومنع استقلال العقل بعدم وجوب الحفظ التام حتى لا يقع المكلف في الخطأ ، والسيان . ومنع استغلاله بعدم لزوم الاحتياط فيما لا يعلمون ، وعدم تحمل الأضرار الناشئة من الإكراه .

وأما ما لا يطيقونه ، فلعل المراد منه تعسر الأليات بالفعل لا تعذره ولا يتقل العقل بنقص التكليف بالمتعسر .

ثم الظاهر أن الحسد المرفوعة حرمة هو القبيح منه دور الظاهر باللسان أو البدن . وليس قيد ما لم يطق — في الرواية — راجع للحسد والتفكير في الوسوسة في الخلق ، أي خلق المخلوقات ، وفي بعض طرق هذه الرواية تأخير الحسد عن التفكير وتقييده بما لم يظهر بلسان أو يد .

الثاني : من روايات البراءة قوله عليه السلام « الناس في سعة ما لا يعلمون » تنوين سعة واعتسار ( ما ) طرية مصدرية ، أي الناس في سعة مدة عدم علمهم بالتكليف ، أو عدم تنويرها وإضافتها إلى ( ما ) الموصولة أي الناس في سعة التكليف الذي لا يعلمونه . وفي بعض النسخ في سعة ما لم يعلموا . ولعل التنوين على هذه السعة أقرب .

الثالث : قوله عليه السلام « كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء » أي كل فعل من أعمال المكلف مطلق غير مقيد بحرمة حتى يصل إليه شيء محرم حيث .  
الرابع : قوله عليه السلام « إن الله يحتج على العباد بما آتاهم وعرفهم » فالدين لم يعطهم الله معرفه حكمه ليس عليهم منه حجة .  
وقد استدل بعضهم بأخبار أخر لا تحلو دلالتها من ضعف .

مما قوله عليه السلام : « ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع صهم » .  
وظاهرها أن الذي حجه الله تعالى عن كل العباد هم غير مكلفين به ، وهذا غير ما نحن بصددده ، وهو ما لو شككنا أنه تعالى كلفها بهذا التكليف ووصل ذلك إلى

معنى الأمة وحي عليا أم لم يكلفنا به

ومما رواه عبد الأعلى عن الإمام الصادق (ع) قال : سأله عن لم يعرف شيئاً  
هل عليه شيء ؟ قال عليه السلام : لا . وهذه يحتمل أن يكون المراد فيها من  
لم يعرف شيئاً هو العاصر فخرج عن موضوع بحثنا

ومما قوله عليه السلام . « أما امرئ ارتكب أمراً جهالة فلا شيء عليه »  
والجهالة هنا إن كان المراد بها الجهل بالحكم التحريمي فالجهل به لا يصدر عن عمل  
ذلك الحرام إلا بعد الفحص الثام عن حكم المسألة وعدم الظفر به . وإن كان المراد  
بها الجهل بالموضوع المحرم ارتكابه كمن شك في مانع أنه حرم فيمذر الجهل في  
شره ولو قل الفحص ولعل عدم ذكر الفحص في الرواية يجعل فيها ظهوراً في  
الجهالة الثانية وهي « الشبهة الموضوعية التحريمية » فخرج عن مورد الاستدلال بها  
على البراءة في الشبهة الحكمية التحريمية .

ومما صحبته عبد الرحمن بن الحجاج حين تروح امرأة في عدتها .

قال عليه السلام : « أما إذا كان جهالة فليترجى بعد ما تنقضي عدتها فقد  
تعدت الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك » قلت : بأي الجهالتين أعذر جهالته  
أن ذلك محرم عليه أم جهالته أنها في عدة ؟ قال عليه السلام « إحدى الجهالتين  
أهون من الأخرى الجهالة بأن الله حرم عليه ذلك وذلك لأنه لا يقدر معها على  
الاحتياط » . قلت . فهو في الأخرى معدوم ؟ قال « نعم ، إذا انقضت عدتها جاز  
له أن يتزوجها » .

وظاهر هذه الرواية أن السؤال كان عن الشبهة الموضوعية وهي ما كل الاشتاء  
في موضوع الحكم ، وهي هنا الجهالة بأن المرأة بالعدة ، أو عن الحكم الوضعي  
المرتب على هذا الجهل بعد أن تزوجها وهو حرمة هذه المرأة عنه مؤبداً ، أو عدم  
حرمتها ، ولكن السائل بدا له أن يسأل عن الشبهة الحكمية صمماً ، فأجاب الإمام

(ع) عن ذلك بالمعدورية أيضاً ، ولكن حضيها من لم تمكن من الاحتياط وهو العاقل عن الحكم او معتقد خلاصه ، وذلك لأن الشاك الملقب يجب عليه المحصر والحث والتنقيب عن الحكم المشكوك . وقد ظهر من هذا وجه أهوية الجهالة بالحكم عن الجهالة ، موصوع ، لأن الأولى مع العلة عن الحكم لا يتمكن معها من الاحتياط . والثانيه وهي الجهالة بالعدة يمكن معها من الاحتياط تنجب المرأة المجهولة عدتها ، ولكن لا يجب عليه . ولعل وجه تخصيص الامام (ع) العلة وعدم التمكّن من الاحتياط سجاهل الحكم دون الجاهل بالعدة مع أنه يمكن أن يكون عافلاً عنها أيضاً ، ان العلة عنها بادرة في المقام ، لأن الذي يعرف أن المرأة التي يريد زواجها ثيب يتدر أن يغفل عن العدة .

وأما جاهل حكم هذه المسألة فيدر أن لا يكون عافلاً . لأن الشاك المتردد يلزمه المحصر ، وأذا حصص عن حكم العدة يقف عليه قطعاً ، لأنه من الواضحات التي صرح بها الكتاب المجيد ، فيحصر الجاهل بحكم هذه المسألة بالعاقل عن حكمها او المعتقد للخلاف .

وعلى كل فإن هذه الرواية أيضاً لا تصح للاستدلال بها على البراءة في المقام . وهو الشك في حكم الحرّم بعد المحصر والتقيع عنه

وربما يستدل على الإباحة الشرعية او إصالة البراءة ثلاث روايات أيضاً :

١ — ما روى عن الامام الصادق عليه السلام « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك ولعله سرقة او المملوك عندك ولعله حر قد باع نفسه او خدع فبيع او قهر ، او امرأة تحتك وهي أحبك او رصيعتك ، والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البينة »

٢ — صحيحه عبدالله بن سليمان . قال . سألت أبا جعفر (ع) عن الجس

فقال « سأنتي عن مطعم يعجبني » ثم أعطى العلام درهماً فقال : « يا علام ارفع لنا جساً » ثم دعى بالعداء فتعدوا وأتى الجن فأكلوا ، لما فرعاً قلت ما تقول في الجنس ؟ قال « أو لم تربي أكله ؟ » قلت . ولكن أحب أن أسمعه منك فقال : « سأحريك عن الجنس وغيره كلما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » .

٣ — صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق (ع) قال « كن شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك أبدأ حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه »

وهذه الروايات الثلاث تقتضي أمثلتها وقربة ( بعينه ) وانحد لماها ، وإن بعضها يفسر بعضاً ، ظاهرة في بيان حكم الشبهة الموضوعية إن لم تكن صريحة ، فلا دلالة فيها على الإباحة في الشبهة الحكمية ولا البراءة فيها

وأما الإجماع : فقد استدل به بعضهم على البراءة في المقام ومعه آخرون ، لأنه إن كان على البراءة الشرعة في المقام فهو غير تام لخروج الاحباريين وفيهم الأساطير . وإن كان على البراءة العقبية المستعماء من « فتح العقاب بلا بيان » فالأحباريون وإن وافقوا فيها ولكن ادعوا أن أدلة الاحباطيين

وأما العقل : فاستدلوا على البراءة بقاعدة « فتح العقاب بلا بيان » وصايقها قاعدة « وجوب دفع الضرر المحتمل » الذي حصه بعضهم بالأحروي ، وقالوا في دفع التدافع الظاهر بينهما . إن الأولى رافعة لموضوع الثانية . ولكن الذي يحتلج في النال احتمال اختلاف موردتهما . فمورد الأولى هو العقاب الذي لا يرثه الحكيم إلا بعد إتمام الحجة فلا يصح العقاب قبل الإعلام بالنكيب . ومورد الثانية بحتم أن يكون هو الضرر الديني الذي يولد من أسباب عادته ويترتب عليها ، علم به المكلف أو لم يعلم به ، كاستعمال منافع يحتمل أنه سبب قاتل ، أو الميت في أوص مسعة وحده . لأن الضرر هاهنا يحصل إذا تم سه ولو لم يعلم به ، فعلى هذا يكونان قاعدتين موردتهما مختلف .

وقد صرح العلامة الشيع الأصبهاني — أعلى الله مقامه — في باب « الشبهة الموصوعية التعريبية » بوجوب دفع الضرر الديني المحتمل فقال لكن الأصفهاني الرام العقل يدفع الضرر المشكوك فيه كالحكم بدفع الضرر المتيقن كما يعلم بالوجدان عند وجود مائع محتمل السبب إذا فرض تساوي الاحتمالين من جص الوجوه . انتهى .

ثم الطاهر أن الأصرار الطبيعة والاحتالات الصعبة التي لا يعمها العقلاء خارجان موضوعاً .

وما ذكره بعضهم ، من أن الضرر الديني لا يجب دفعه حتى المتيقن منه ، كالتعميمات المراحية العلاجية . مردود ، بأن الضرر الذي يراه مع أعظم منه أو الذي لدفع ضرره أكبر منه لا يعد ضرراً .

## أدلة الاخباريين

وقد استدلل الاخباريون على لزوم الاحتياط في تلك الشبهة الحكيمة بالكتاب والسنة والعقل أيضاً

أما الكتاب فأيات الهي عن العون غير علم ومثل قوله تعالى . « وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ » (١) « وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ » (٢) « وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » (٣) . وأمثالها .

والجواب عنها أنه بعد ثبوت الدليل على العروة لا يكون القول بها قولاً غير علم ولا منافياً للتقوى ولا إلقاء إلى التهلكة

وأما السنة فهي

١ — قوله عليه السلام عند عقد المرجحات للرواية « فإذا كان كذلك فارجح

(١) سورة آل عمران . (٢) سورة الحج . (٣) سورة احقرة .

حتى تلقى أمامك فإن الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام .

٢ — قوله عليه السلام « الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة » .

٣ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ضموا عند الشبهة » الى أن قال : « فإن

الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة »

٤ — قوله صلى الله عليه وآله وسلم . « الأمور ثلاثة ، أمر بين لك رشده

فاتبعه ، وأمر بين لك غيه فاتجنبه ، وأمر اختلف فيه فودعه الى الله عز وجل » .

٥ . قوله عليه السلام « انه لا يسعكم فيما يرسلكم عما لا تعلمون إلا

الكف عنه والتثبت والرد الى أئمة الهدى حتى يحملوكم منه الى القصد » ... الخ .

٦ — قوله عليه السلام « اذا اشتبه الأمر عليكم فقموا عنده وردوه اليه

حتى يشرح لكم من ذلك ما شرح الله لنا »

٧ — قوله عليه السلام في اختلاف الأحاديث عند فقد المرجحات . « وعليكم

الكف والتثبت والوقوف وأستم طالبون ماحثون حتى يأتىكم اليان من عدا » الى

غير ذلك من أحبار الوقوف عند الشبهة .

ومنها أخبار الاحتياط وهي :

٨ — قوله عليه السلام في المحرم الذي أصاب جيداً ولم يدرك الجراء :

« اذا أصبتم مثل هذا ولم تدرؤا فليكن الاحتياط حتى تسألوا وتعلموا » .

٩ — قوله عليه السلام : « أخوك دينك فاحفظ لديك بما شئت » .

١٠ — قوله عليه السلام كما أرسله الشهيد « لك أن تطر الحزم وتأخذ

احتاطة لديك »

١١ — قولهم عليهم السلام المرسل عنهم - « ليس ساكب عن الصراط من

سلك سبيل احتياط » الى غير ذلك من أحبار

١٢ — قوله عليه السلام « إنما الأمور ثلاثة ، أمر بين رشده جمع ، وأمر

بين عيه فيجنت ، وأمر مشكل يرد حكمه الى الله ورسوله (ص) قال رسول الله  
(ص) حلال بين وحرام بين ونشأت بين ذلك فمن ترك الشبهات نج من المحرمات  
ومن أحد بالشبهات وقع في المحرمات وهلك من حيث لا يعلم »

والجواب عنها إن أغلب هذه الأحبار - على ما بي بعضها من ضعف وإرسال -  
موردها ما كان قبل الفحص عن الحكم ومع التمكن من معرفة الحكم الواقعي وذلك  
بالوصول الى بعض المعصوم (ع) أو الطرق المتصوفة ، كما هو صريح أغلب ، وفي  
هذا المورد الأصوليون كالأحباريين يسلطون وجوب التوقف والاحتياط ، ومحل  
التراجع هو ما كان بعد الفحص والبحث والتفكير وعدم العثور على حكم للمسألة ،  
وحين ذلك تحكم أدلة البراءة العقلية والقلبية .

وأما بعض تلك الأحبار وهي المطلقة التي ليس فيها ذكر التمكن من معرفة  
الحكم الواقعي بالوصول من المعصوم ، فتعمل على ذلك ايضاً ، بقرينة باقي أحاديثهم  
التي ذكرناها وهي الأعلى المصرحة بالتمكن من معرفة الحكم الواقعي وإن  
معوا من هذا الحمل فتعمل تلك المطلقات على الإرشاد أو إسحاب الاحتياط .  
وإن معوا منها مجتمهم بالنقض عليهم بالشبه الموضوعية أو الوجوبية الحسكية أو  
كليهما حسب شمول الرواية ، فأنهم يسلطون البراءة فيها ، فما أجابوا به يجب به .  
بمع هذا الجواب القضائي يختص سائر الأحبار التي موردها خصوص الشبهة التحريمية  
وأما العقل : فالعلم الاجمالي بوجود محرمات كثيرة في الشريعة في أفعال  
المكلفين فيجب اليقين بمرأع الدمة عنها بالاحتياط في ترك كل محتمل الحرمة من  
الأفعال .

وقد أجاب عففوا الأصوليين عن ذلك بأجوبة متفارقة اللهجة مرجعها الى  
احلال العلم الاجمالي بالمحرمات المتيقنة ، وبما شئت حرمت بالطرق والامارات  
الشرعية ، ويكون الشك بالنسبة الى باقي الأطراف دويماً



وتقريب هذا الجواب . إن هذا العلم الاجمالي مفاد حصوله للعلم التفصيلي  
بعض المحرمات اليقينية وما ثبتت حرمة بالطرق والامارات الشرعية المبررة مرة  
الواقع عند الشارع ، بل إنما شأ هذا العلم الاجمالي من ناحية تلك المحرمات  
التفصيلية ومؤديات الطرق والامارات ، فهو يحل بها ويكون الشك في بعض أطرافه  
الآخر بدوياً .

ثم ان الاحباريين استدلوا على الحرمة ايضاً باصالة الخطر في الأشياء قبل ورود  
الشرع .

والجواب عنها (أ) أول الكلام وهي محل النزاع فهي متنوعة ، بل الأصل في  
الأشياء الاماحة حتى يرد فيها شيء ، والمعروض عدم ورود شيء في المقام .



## تنبيهات

**الاول :** إن إصالة البرائة والاماحة إنما تجري اذا لم يكن أصل موضوعي رافع لموضوع الشك فيها جازياً في موردها . فلو كان أصل مخالف لها أو موافق جازياً في موردها كان حاكماً عليها وأصلاً لشك في معامها ، فلا مجال حينئذ لجرياتها . فلو شك مثلاً في حلية لحم حيوان مع الشك في قبوله للتدكية ، ثم دسح شرائط الدسح الشرعية ، فتجري حينئذ فيه إصالة عدم التدكية ، فيكون ميتة ، ولا تجري فيه البرائة من حرمة أكله لارتفاع الشك فيه ، لأنه حكم على أنه ميتة ، والبرائة إنما تجري فيما شك به .

**الثاني :** السس التي يرد فيها حر ولو ضعيف ، يثبت بذلك استحبابها ، أو يكون الاتيان بها رجاء من باب الاحتياط لاحتمال الأمر بها وجهار ، بل قولان ، أظهرهما الثاني ، لأن الاستحباب حكم شرعي كالوجوب يحتاج ثبوته الى حجة . وأما ما ورد في هذا الباب فلسفياً : من بلعه ثواب على عمل فعمله رجاء ذلك الثواب أوتي به وإن لم تكن كما عمله . وهذا كالصریح في أن العمل لا يكون بذلك مستحقاً ، ولكن يؤتى به بموافاق الرجاء ويعطى الثواب على ذلك .

وإن صحیحة هثم بن سالم عن الصادق (ع) التي استدل بظاهرها الداهيون الى الاستحباب غير طاهرة فيه وهي . « من بلعه عن النبي (ص) شيء من الثواب فعمله كان أجبر ذلك له وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقله » . بل طاهرة في حصول الثواب له فقط .

**الثالث :** الاحتياط حسن على كل حال لدلالة العقل على ذلك وللحق عليه في الأحكام . وحرر حكماً أو موضوعاً من ذلك موارد دل الدليل على عدم رجحان الاحتياط فيها .

مهما ، الاحتياط الذي يجز الى الوسواس فإنه من الشيطان ، وصحي عنه ومنها الاحتياط الذي فيه العسر والخرج المحل بالنظام ، فإنهما معيان شرعاً .

## المقام الثاني

### الشبهة الحكمية التحريمية مع اجمال النص

وهو ثاني المقامات الستة المذكورة في أول البراءة ، وهو كما اذا شك مثلاً في لعظ الماء المحرم بين الصوت المطرب الذي فيه ترجع وبين المرجع فقط ، فالذي لا يكون مطرباً يكون مشكوك الدحول في الماء المحرم . فلا يكون فيه بيان من اشارة ، لأن دليل حرمة الماء لا يكفي لبيان طاهره ، لأن القدر المتيقن ما كان مطرباً . والحكم في هذه المسألة والخلاف فيها كالحكم والخلاف في المسألة السابقة وهي ما لو كان شك في التحريم لأجل فقدان النص .

## المقام الثالث

### الشبهة الحكمية التحريمية مع تعارض النصين

وهذا وإن لم يكن من محرم البراءة صاعداً ، لأن مجراها فيما لا دليل فيه وهذا فيه دليلان متعارضان ، إلا أن ذكره هنا لاشتراكه مع سابقه في عدم وجوب الاحتياط فيه ، وبما الصاهر من الأحكام فيه التحجير إلا مرفوعة العلامة إلى رداة عن الدق عليه السلام المقفولة عن عوالي الثاني .

قال قلت جعلت فداك ، بأي حكم الخبرين والخديتان المتعارضتان ، فأبهما بعمل ؟ فقال (ع) . « حد بما اشتهر بين أصحابك » إلى أن قال (ع) « حد بما فيه الحائطة لديك وادرك ما خالف الاحتياط » فقلت ابهما موافقان للاحتياط أو بخلافهما ، فكيف أصنع ؟ قال « إن فتخير أحدهما فتأخذ به وتدع الآخر » .

فهذه المرفوعة تدل على أن التحجير مرتبته متأخرة عن الاحتياط فإذا لم يمكن الاحتياط يتخير في العمل بين أحد الخبرين ، ولكن هذه وإن كانت أحسن من أخار التحجير غير المحصنة بعدم التمكن من الاحتياط ، إلا أنها غير قابلة لتفديد تلك المطلقات ، فكثرت ، وذكرها في الكتب المتعبد عليها ، وإرسال هذه ، ورمي مؤلف العوالي بالخلط .

## المقام الرابع والخامس والسادس

### الشبهة الحكمية الوجوبية

وهي « ما كان الشك فيها بين الوجوب وغير الحرمة » .

وسبب الشك فيها ، إما فقدان النص ، أو إجماله ، أو تعارض النصين ، والحكم فيها كالشبهة التحريمية . من أن فقدان النص فيه موجب للبراءة عن الوجوب لعدم اليان من الشارع لحكم الوجوب ، وإجمال النص أيضاً يعد كعدم اليان في مورد الشك ظاهراً ، وتعارض النصين يوجب التحجير أيضاً لدلالة أحار التحجير عليه دون الاحتياط ، إلا مرموعة العوالي التي عرفت حالها ، وأنها لا تصلح لتقييد أحار التحجير .

والشبهة الوجوبية يتفق الاحاربون فيها مع الأصوليين في عدم وجوب الاحتياط فيها إلا البعض في بعض الموارد .

### الشبهة الموضوعية

ويطلق بالشبهة الحكمية الشبهة الموضوعية وهي . ما كان الحكم فيها من الحرمة أو الوجوب معلوماً ، لكن الاشتاء في مرد انه من الأفراد المحرمة أو لا ؟ أو أن هذا الفرد المعين من أفراد الواجب أو لا ؟ لأجل الاشتاء في الأمور الخارجية ، مثل ما لو شك المكلف في أن هذا المانع حرم أو حل ، أو أن هذا المانع هو من الدواء الواجب شره عليه أو هو شيء آخر يحل شره له . فالأول هي « الشبهة الموضوعية التحريمية » والثاني هي « الشبهة الموضوعية الوجوبية » وقد نقل الاتفاق على جريان البراءة فيهما ، واستدل عليها بدليل البراءة العقلية وهو « فتح العقاب بلا يان » ولكن في دلالة نظر ، لأن يان الحكم قد حصل ووصل من الشارع كما هو المعروف ، وإنما الأشياء في أمور خارجية موضوعية ، وليس يانها من وطيفة الشارع .

واستدل عليها أيضاً بأدلة البراءة الشرعية وهي حديث الرفع وغيره . ولعل في حديث الرفع دلالة ، لأن قوله (ص) رفع عن أمي كذا وكذا . وما لا يعلمون ، يشمل الحكم الذي لا يعلمونه لكلي تدحين النسخ مثلاً في الشبهة الحكمية التحريمية ، ويشمل حكم كلي الدعة عند رؤية الهلال مثلاً في الشبهة الحكمية الوجوبية ، ويشمل ظاهراً الحكم الذي لا يعلمونه للعرد المشته أنه حرام أو حل والعرد المشته أنه من الدواء الواجب الشرب أو المحلل الشرب في الشبهة الموضوعية .  
وبدل أيضاً على البراءة في خصوص الشبهة الموضوعية التحريمية الأحجار الثلاثة التي ذكرناها في آخر أدلة البراءة .

منها صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) قال « كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك حتى تعرف الحرام منه بنية فتدعه »  
ومنها صحيحة عبد الله بن سليمان عن السائر (ع) التي يقول في آخرها .  
« سأحريك عن الجلس وغيره كل ما كان منه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » .

وهذه « أحذر » وإن كان حذرهما ما و كان الموضوع نوعاً خاصاً معمولاً بعنوان خاص مثل الخمر . وكان بعض أفرادها محرمة وهي ما يوضع فيه الميتة ، وبعضها محللة وهي الخاية منها . وشك في فردانه من القسم الحرام أو الحلال فيحكم بالخلية حتى يعلم أنه من القسم الحرام . ولكن بانحداد مناط بحكم تسمية الحكم بالخلية إلى الجنس الذي له نوعان نوع محرم ونوع محلل ، كالمائع الذي نوع منه حمر ونوع خل ، وشككنا في هذا العرد أنه من أي النوعين

ثم إن في دلالة هذه الأحجار على الإباحة في الشبهة الموضوعية الوجوبية كما ذكرها بعضهم نظراً لظهورها ، بل صراحته في الشبهة التحريمية خاصة .

## تنبيه

إن الاعناق الذي نقلناه على اجراء البراءة في الشبهة الوجوبية الموضوعية يباي طاهراً ما حكى عن جماعة ، بل نقلت الشهرة عليه ، وهو أن الذي لا يعلم مقدار ما فاته من الصلوات بحيث تردد بين الأقل والأكثر يقضى حتى يعلم بالمعراج ، يعني يأتي بالأكثر .

ووجه المسامحة هو أن الفرد الرائد على الأقل المتفق هو من اشبهة الموضوعية الوجوبية التي اتفقوا على اجراء البراءة فيها فلا يجب الاتيان به ولهم في توجيه ذلك كلام .

والذي يحتلج في ذهني في المقام أن الشك بين الأقل والأكثر من العوائت ، إن كان الموت فيه لأجل بيان العريضة والعلة عنها مثلاً في وقت أدائها هي هذا المقام تجري بالنسبة الى الفرد الرائد على المتفق قاعدة « الشك بعد خروج الوقت » الذي لا يستثنى به ، وتجري قاعدة البراءة من قصاء الرائد للشك في التكليف ، بماه على أن القصاص بأمر جديد

واما ان كان الموت فيه للعريضة عصبياً ونعمداً ، هي هذا المقام لا تجري قاعدة الشك بعد خروج الوقت ، لأن مورها ومصرها طاهراً هو من شك بعد الوقت انه صلى في الوقت او تركها لعدم كعلة وسبباً لا انه عصى وتركها ، فالعاصي اذا لم تجر بالنسبة اليه قاعدة الشك بعد المعراج ، فان قلنا ان القصاص بأمر جديد جرت اصابة البراءة من الرائد في حقه طاهراً . لأنه الآن شاك في التكليف بالرائد ، وأما التكليف بالأداء سقط على هذا المني بخروج وقته ، والمقاب إن كان يرتفع بالتوبة . وان قلنا ان القصاص بالأمر الأول جرت فيه قاعدة « الاشتغال اليقيني يستدعي المعراج اليقيني » لأنه الآن عالم بأنه كلف بالرائد وشاك في تعريض دمه منه ولعل هذا هو طر الدين حكموا بالاشتغال في العوائت ، لأن موت الصلوات الكثيرة

إما يكون غالباً بالعصيان وعدم العذر إما بتركها أو الترك لتصحيحها لا بالنسيان  
والعذر لأنه فرد قليل .

## الخلاصة

شك المكلف في تكليفه إذا كان شبهة تحريمية . بمعنى أنه يحتمل حرمة عمل  
معين عليه ، كشرب القهوة المتعطرة مثلاً ، فما إذا لم يكن مخصوصاً عليه في الشريعة ،  
أو بص عليه . ولكن كان النص محملاً بالأصوليون أجروا فيه البراءة من التحريم ،  
صحكموا بحليته بعد العحص عن الأدلة للحكمة وعدم العثور على ما يدل على التحريم ،  
والأخباريون أجروا فيه الاحباط صحكموا بعدم الانبئ به . فإذا كان في المقام هناك  
متعارضان فالحكم هو التحجير بين النص .

وإذا كانت الشبهة وجوبية ، بمعنى أنه يحتمل أن يكلف وجوب شيء معين عليه ،  
كالدعاء عند رؤية الهلال مثلاً ، فيما إذا لم يكن مخصوصاً عليه في الشريعة ، أو بص  
عليه ، ولكن كان النص محملاً بالأصوليون والأخباريون أجروا فيه البراءة من  
التكليف صحكموا بحليته بعد العحص أيضاً وعدم العثور على دليل . هذا كان في  
المقام هناك متعارضان فالحكم هو التحجير أيضاً

هذا كله في الشبهة الحكيمة . أما الشبهة الموضوعية التي كان الشك فيها في  
موضوع الحكم بعد العلم بنص الحكم ، سواء كانت الشبهة تحريمية كما إذا شك  
المكلف في مانع أنه حرم ، أو وجوبية . كما إذا شك في دواء أنه هو من الدواء  
الواجب الشرب عليه أو غيره مما هو غير واجب شربه عليه ، فالحكم هو البراءة  
من وجوب شربه من غير فحص .

## تمحيضات

- ١ — ما وجه دلالة حديث المرفع على البراءة ؟
- ٢ — لو شك في حرمة استعمال « التليغون والراديو » فما الحكم فيهما ؟
- ٣ — مثل للنسبة الحكمية والموصوعية سوعيهما بأمثلة تطبيقية





الأصل الثاني



التخيير

## التغيير

وهو مما علم به التكليف الانراني وكان الشك في امكلف به ولم يمكن فيه الاحياط لديه ان الأمر بين المحدورين كما في دورن الأمر بين الوجوب والحرمه وذلك اما معرض النص ، فالوجه فيه التحجير شرعاً لأرلة تحجير بين المعارضين المصلحة ، خصوص ما دل على التحجير بين المتدريين بالأمر والهي واما لأجل فقدان اصل المعين او حصول اصل نص او لاستتد الأمر الخارجية فبين بالبراءة العصبية لأداة البراءة من « فتح اعقاب فلا بيان » ووجوه ، وقيل بالبراءة الشرعية لأرلة الحل والاماحة مثل : كل شيء مك حلال حتى يعلم به حرام « وجوه ، وبين بالتحجير عملاً مع النوب عن الحكم ، وهذا هو الأظهر ، لأن في شمول دليل البراءة والاماحة مثل المقام بطلاء ، البراءة المعاصرة العصبية الاتزامية للعلم الاجمالي اندثر بين الوجوب والحرمه ، والأحد بأحدهما من باب التحجير العقلي موجب للمواجهة الاحتمالية وهي لازمة طاهراً عند عدم امكان الموافقة القطعية ثم عني ما احترازه من الأحسد بأحدهما تحجيراً لا فرق بين أن يكون الفعل تعدياً او توحلياً ، اما عني القول بالاماحة فيس أن لا يكون تعدياً لروم المتخالفة العملية القطعية لمكلف به اذا عني بالفعل فلا داعي القرنة ، بل سوان الاماحة وقد نقل عن بعضهم تقديم حجب الحرمة في المقام لأجل أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة ، وهو ضعف ، لأن المصالح ومفسدة المترتبة على الواجبات والمحرمات محبة عليا ، ولا تعرف المهم من الأهم ، ولا يعلمها إلا علام الغيوب ، فكيف يحكم فيها بأن دفع مفسدة هذا الحرام المحتمل أولى من جلب مفسدة هذا الواجب المحتمل ، وما الحكم في ذلك إلا تحكم ألا ترى انه لو تردد دواء بين واجب الاستعمال لتوهب احياء عليه ، وبين محرم الاستعمال لاهياره بالصحة ، فان الصبر المترتب هنا عني ترك استعمال الواجب أعظم من الصبر المترتب على ساول محرم الاستعمال ، فصار جلب المصلحة هنا أولى من دفع المفسدة ، ولكن هذا لأجل

تجلي المصلحة والمفسدة لنا في المقام ، وأما إذا لم يعرف ما يقرب على الواجب  
والحرام من الصع والصرر فعلاً ، أو تركاً فلا يمكن الحكم بأن دفع المفسدة أولى  
ولا العكس . فتصح من ذلك القاعدة لا يمكن الاعتماد عليها في الأمور المحجوزة  
عياً مصالحها ومفسدتها ودرجات وشدها وضعفها .

#### ملاحظة :

إذا احتمل أهمية أحد الحكمين فيمكن القول بعدم عين ذلك الأهم ، لأن  
أهميته لا يحمله أقرب إلى الواقع ، وليس هذا من باب التراحم ، بواجبين مثل نقاد  
أحد العريقتين مع عدم تمكن من إقرار الآخر حتى يجب فيه لأحد بالأهم ، لأن  
ذلك يوجب في كليهما تحقق في باب التراحم ، لا أنه لا يمكن الجمع بينهما ، هذا  
كان أحدهما أهم كما إذا كان أحد العريقتين ولها من أولياء الله قدم إقراره على غير  
الولي ، وهذا بخلاف هذا المقام فإن خلافاً فيه ، قد مردد بين الحكمين والاحتمال  
فيهما سواء ، ولكن مع ذلك قد يرجح الاعتلاء جانب لأهمهما كما في مثل بدوا .  
المحتمل توفيق الحياة عليه . وذلك لا يكتسب جهة المصلحة للواجب المحتمل  
والمفسدة للحرمان المحتمل في المثال ونحوه .

وهو التحجير في هذا الباب بدوي أو مستمر ري ؟ وجهان بل قولان ، الأقرب  
الأول ، لأن المكلف إذا اختار في الرمان الثاني غير ما أحضره أولاً ، كان فيه مخالفة  
قطعية ، وإن كان في حرمة مثلها ، لأنها في زمانين نظر

وهذا التحجير ربما هو في الموضوع الواحد ، أما إذا تعدد الموضوع كما إذا  
خلف على وصي إحدى زوجتيه وورث وطى الأخرى في لغة معينة واشتت ، فهو  
وإن كان كل واحدة منهما مرددة بين وجوب الوصي وحرمة وطى التحجير عقلاً ،  
لكن لا يمكنه اختيار العس في كليهما أو ترك كذلك ، لأن فيه مخالفة قطعية لعلم  
الاجملي الثالث ، وهو وجوب وطى أحدهما وترك الأخرى ، بل لمرمه وطى  
أحدهما وترك الأخرى .

وهذا يكون من باب الشك بين الواجب والحرام المحققين في شئين اشته  
أحدهما بالآخر ، الذي حكموا به بوجوب الموافقة الاحتمالية ، لأن الموافقة القطعية  
في الجانبين غير ممكنة ، والموافقة القطعية من جانب واحد تستلزم المخالفة القطعية  
من الجانب الآخر ولكن في هذا الباب اذا علم المكلف بأهمية أحد الجانبين  
فالظاهر لزوم تقدمه ، والمخالفة القطعية في الجانب الذي هو غير المهم غير صائفة  
حينئذ مثلاً لو علمنا بوجوب انقاد ولي معين وحرمة انقاد شقي معين واشتبا مع  
امكان انقادهما فإلزم انقادهما معاً ، لأهمية انقاد ابولي ولو استلزم انقاد الشقي

## الخلاصة

اذا علم التكليف الالزامي وكان الشك في المكلف به ولم يمكن فيه الاحتياط  
لدوران الأمر بين المحدورين وكان مشأ الشك تعارض الصين ، فالوجه فيه التحير  
شريعاً ، او فقدان النص ، او اجمالاه ، او اشتباه الأمور الخارجية ، فالوجه فيه التحير  
عقلاً ، سواء كان الفعل تعدياً او توصلياً ، وذلك اذا كان الموضوع واحداً ، أما اذا  
علم بوجوب شيء وحرمة آخر واشتبا ، فلا يجوز فعلهما معاً ولا تركهما معاً للزوم  
المخالفة القطعية ، بل يفعل واحداً معياً ويتك الآخر لوجوب الموافقة الاحتمالية  
حينئذ . نعم ، لو علم أهمية الواجب فعلهما ، او الحرام تركهما

## تمحيصات

- ١ — هل يقدم جانب الحرمة في باب دوران الأمر بينها وبين الوجوب ؟ ومتى يقدم  
أهم الحكمين فيه ؟ وما الفرق بين هذا الباب وباب تراحم الواجبين ؟
- ٢ — التحير هنا بدوي او استمراري ولماذا ؟
- ٣ — اذا اشته واجب في موضوع حرام في آخر فما الحكم فيهما ؟
- ٤ — لو اشته ولي عريق يجب انقاده بشقي يحرم انقاده ، فما التكليف ؟

الاصل الثالث



الاحتياط

## الاحتياط

من الأصول الأربعة التي ذكرناها في أول بحث الشك هو ما علم به التكليف  
الالزامي ولكن كان الشك في المكلف به وأمكن فيه الاحتياط وهو مورد أصالة  
الاحتياط في الجملة والشبهة هاهنا إما أن تكون موضوعية أو حكيمية ، ولكن مهما  
إما أن تكون الشبهة فيه تحريمية أو وجوبية ، فهناك أربعة أقسام

### القسم الأول

#### الشبهة الموضوعية التحريمية

وهي نوعان محصورة وغير محصورة .

النوع الأول الشبهة المحصورة .

وهي كما لو اشتبه أحدنا أن أحدهما محرر والأخر طاهر ، فسدنا في المقام علم  
احتمالي بوجود محرر مردد بين الاثنين ، فهل هذا العلم الاحتمالي محرر لتكليف  
فيحرم استعمال ذلك المحرر على كل حال ولو لم يعلم به بوضوح ، أو تحري في كل  
من الطرفين الأصول مثل أصالة الفقهارة ، أو براه ؟ أو تحري في أحدهما دون  
الأخر حصول التمارض بحرياتها في الطرفين ؟ وجوب والأشهر الأظهر هو الأول ،  
فتحرم مخالفة هذا العلم الاحتمالي ، فلا يجوز عقلاً استعمال الاثنين معاً ، لأنه طرح  
للحرام المنهي عنه شرعاً . فإن تردده بين شيئين لا يوجب رفع حرمة ، وهذا  
واضح عند عرف العقلاء . فلو بقي المولى عدة عن صرف ماله فاحتلظ أو اشتبه  
مال المولى بمال غيره المباح بصرفهما المعد جميعاً ، عند عاصياً ودمه للعقلاء ولا  
يقبح عندهم صفاه .

وكذلك يجب موافقة هذا العلم الاحتمالي بالتكليف فلا يجوز عقلاً ارتكاب  
أحد الطرفين ، لأنه بعد ما فرضنا إما علم بوجود تكليف واقعي ، ولكن تردد  
موضوعه بين شيئين مثلاً لزم إعطائه ذلك التكليف وموافقه ، ولا تحصل في المقام إلا

ترك الفردين معاً ، وجريان إصلاحي الطهارة وادعاءه في كل من الطرفين ، وإن كانت ملعة اقتضاء ، بمعنى أن دليلهما شامل لكل من الطرفين ، إذ أن كل واحد منهما يصدق عليه أنه مما لا يعلم حرمة أو لا يعلم نجاسته . ولكن العلم الاجمالي بحرمة أحد الطرفين أو الأطراف أو نجاسته يكون مأمناً عن جريانهما في الطرفين ، أما جريانهما في طرف واحد فتزجيج فلا مرجح . نعم ، وصالة الحل لا تجري ظاهراً في الطرفين أصلاً ، لأن موردها مقتضى أخاها الثلاثة المنار ذكرها أمماً لا يشمل المقام ، لأنه فيما إذا علم بحرمة صنف خاص من نوع خاص وشككتنا في فرد معين أنه من الصنف الحرام أو الصنف الحلال ، فنجري فيه وصالة الحل كما أوصناه في محله .

### دلالة الاخبار في الشبهة المحصورة

- وإن في الأحاديث ما يدل على ما ذكرنا من عدم حوار ارتكاب الطرفين ، منها .
- ١ — رواية عمار الساطي عن الصادق عليه السلام ، قال . مثل عن رجل معه إلهان فيهما ماء وضع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره . قال (ع) « يهرقهما وينيم » . وهذه ، وإن نقل أنها صيغة السد بجماعة من العطية ، ولكنها مشهورة ومعتمدة بغيرها .
  - ٢ — ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . « ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال » .
  - ٣ — الرواية المرسلة . « أنزك ما لا بأس به حذراً عما به الناس »
  - ٤ — ما ورد في تكرار الصلاة في التوبين المشبهين
  - ٥ — ما ورد في وجوب غسل الثوب من الناحية التي يعلم بأصانة بعضها للجماعة ، معلاً بقوله عليه السلام . « حتى يكون على يقين من طهارته » .
- وهناك رواية أخرى تدل على القرعة ، لا تقوى على معارضة ما سبق إلا إذا اعتصدت بغيرها أو بعمل الأصحاب فيعمل بها في موردها .

وأما ما ربما يستدل به من الروايات على جوار ارتكاب أحد الطرفين أو الأطراف فلا دلالة فيها على ذلك .

منها موثقة سماعة قال - سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أصاب مالاً من عمال بني أمية وهو يتصدق منه ويصل قرأته ويصح ليعقر له ما أكتب ويقول إن الحسات يدهن السيئات فقال (ع) « إن الخطيئة لا تكفر الخطيئة وإن الحسنه تحط الخطيئة » ثم قال (ع) « إن كان حلط الحرام حلالاً واحتلوا جميعاً فهم يعرف الحرام من الحلال فلا بأس »

والجواب - إن هذه الرواية لا دلالة فيها أبداً على دعواهم ، لأنه (ع) أجاب أولاً عما إذا كان أحد مال عمال بني أمية حراماً بنظر الأحمد ، أو كان غير مختلط معه حلال ، بل كان كله من المظالم ، بأن الخطيئة لا تكفر الخطيئة ، يعني أن هذا المال إذا كان حراماً ، فصره في أي جهة حرام أيضاً ، فلا يكفر به الخطيئة ثم بين (ع) صورة ما يحل أحد المال منهم فيها وهي ما لو كان مالهم الحرام اندي أحدوه من السلس عصباً مختلطاً بمال حلال اختلاطاً لا يعرف معه أحدهما من الآخر ، هي هذه الصورة يحل لأحد منهم أما من باب أن اليد علامة التملك أو السلطة على التصرف ، أو من باب حمل فعل المسلم على الصحة لاحتمال أن يكون المال المأخوذ منهم هو من ذلك الحلال ، أو غيرهما من المحامل وعلى ذلك تحمل بظاهر هذه الرواية مما ورد في حلية ما يؤخذ من السلطان الجائر ومن عمال الجور ومن السارق ، ما لم يعلم بأن ما أحد منهم هو من الحرام المحض وقاعدة أن اليد علامة الملكية أو السلطة على المال أو قاعده الحمل على الصحة يحل العلم الاجمالي ، ولكن يشكل ذلك بأن تلك القاعدتين إما جارتان في الطرف الآخر من أموالهم التي يدهم أيضاً فتعارض فتساقط على القول بجريان الأصول مع العلم الاجمالي ، أو غير حاربة في الطرفين لوجود العلم الاجمالي في الدين ، فالأولى حمل هذه الروايات على خروج بعض



الأطراف عن مورد الانتلاء ، فإن معه أموال هؤلاء التي هي بأيديهم خارجة عن مورد انتلاء الأخذ منهم ، وفي هذه الصورة لا يجب الإحساب عن الطرف المتلقى به لعدم تنجيز العلم الاجمالي في هذا المقام كما سيئنه

### ايضاح

إن الأصول التي تكون العلم الاجمالي ماعاً من جريدها في أطرافه هي الأصول المافية لذلك العلم ، فلو كان أصل او قاعدة تشخص أحد طريقي ذلك العلم الاجمالي لا مانع من جريانه ، بل به يحل ذلك العلم كما لو علم المكلف إجمالاً بطلان صلاة العصر او المغرب بعد إكمال المغرب فهاعدة المراءع وإن كانت تقتضي صحة الصلاتين ، لكن يذهب العلم الاجمالي بطلان أحديهما ، ولكن قاعدة الشك بعد الوقت تشخص صحة صلاة العصر ، فتعين المغرب للمصاد ، وبذلك يحل العلم الاجمالي على الظاهر .

## تنبيهات

### التنبيه الاول :

الظاهر انه لا فرق في تنجيز العلم الاجمالي بين أن يكون المشتبهات من حقيقة واحدة او من أكثر ، كما لو علم إجمالاً نجاسة هذا الاناء او هذا الثوب ، بل لا فرق ايضاً على الظاهر بين أن يكون التكليف واحداً او مردداً بين أكثر ، كما لو دار الأمر بين نجاسة هذا الاناء وبين عصية الآخر ، لأن الماط في الجميع واحد ، وأدلة تنجيز العلم الاجمالي جارية في هذه المقامات كلها . نعم ، نقل عن الأصحاب انه لو علم بوهوع نجاسة في ماطن إناء ماء او في طاهره او فيه او في خارجه ، لم يجمع من استعمال ذلك الماء ، ولعل حكمهم بذلك لعرضهم أن ظاهر الاناء او خارجه ليس مثلي به ، وفي هذه الصورة لا يكون العلم الاجمالي مجزئاً للتكليف كما يأتي

بيانه ، وادامرصاصا ان ظاهر الالاء كان موضع ابتلاء فعلي للمكلف كتابه ، اشكل  
الحكم بطهارة الباطن .

### التنبيه الثاني :

ان المكلف اذا ارتكب بعض اطراف العلم الاحكامي الذي وجب عنه احتياطاً  
تركها اجمع ، ولم يصادف المحرم الواقعي ، فهل يستحق أن يعاقب عليه ؟ او يكون  
حكمه حكم المتجري فيجري فيه الرأع المقدم ؟ الظاهر الثاني ولعل في بعض  
الأخبار إشعاراً به ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « اتركوا ما لا بأس به حذراً  
عما به البأس » . وقوله عليه السلام « من ارتكب الشهات وقع في المحرمات  
وهلك من حيث لا يعلم » .

### التنبيه الثالث :

ان العلم الاجمالي ربما يكون مجزئاً للتكليف اذا علم بحدوث تكليف معه  
على كل حال . أما اذا لم يحصل لما علم تكليف على كل حال ، فلا يجب الاجتناب  
عن أطرافه . مثلاً ، اذا علمنا بوقوع نجاسة في أحد زامين إجمالاً ، ولكن كان  
أحدهما المعين نجساً سابقاً ، لا يحصل لنا علم بحدوث تكليف جديد بالاجتناب ،  
لأن الالباء المعلوم النجاسة لا تريده النجاسة الجديدة حكماً جديداً اذا وقعت فيه ،  
والآخر وقوع النجاسة فيه مشكوك شكاً بدوياً ، فتجري فيه أصالة الطهارة  
وهكذا الكلام لو كان أحد الزامين لا يعمل بوقوع النجاسة فيه ، كما لو كان  
كراً .

وكذلك لو كان أحدهما لا يتمكن المكلف من ارتكابه او غير مثلي به ، كما  
اذا كان أحد الزامين في بيت لا يتفق للمكلف عادة دخوله واستعماله فيه ، لأن مثل  
هذا لا يحسن نوجه التكليف بالنهي عن استعماله ، لأن المكلف - على الفرض - غير  
قادر عادة على استعماله ، حتى يحسن الهي عنه نبأ مطلقاً بلا تقييد وتعليق بالقدرة ،

فإذا كان أحد الأمامين لا يكلف بالهي عنه حتى مع العلم بمصطلح سجاته ، كان الشك في الاله الآخر شكاً في التكليف ومرجعه الراجعة لا في المكلف به .  
 نعم ، لو خرج أحد الأطراف عن محل الانتلاء او لاقى نجاسة او كراً فطهر .  
 ولكن بعد حصول العلم الاجمالي لم يتغير أثر العلم ظاهراً ، لأنه بعد تنجر التكليف لا أثر لخروج بعض الأطراف عما كان عليه ، بل يلزم الاحتساب عن طرف الآخر ،  
 وسدالة رواية الاوراق عليه ، لأنه لو كانت نجاسة أحد الطرفين او تلقاه بعد العلم  
 الاجمالي بوجوب طهاره الآخر ، لأمر عليه ، وسلام في الرواية باهراق أحدهما او  
 تجنيه أولاً ثم الوضوء من الآخر . ولا كان حكمه امرأتهما والتيمم

#### التنبيه الرابع :

إن اختلاف أحد أطراف الشبهة يحكم الطرفين في وجوب الاجتناب عنه أم لا  
 بل يحكم عنه ، اطهاره ؟ وجهان من قولنا ، واستدل للثاني بأن وجوب الاجتناب  
 عن الطرفين عقلاً وشرعاً إنما هو معدومة لأجل احرار الاجتناب عن اجسب بواقعي  
 وهو لا يشترط لاحساب عن ملاقي أحدهما فان نجاسة الملاقي إنما تكون بحقيقة  
 ادا لاقى نجاسة قبيحاً لا اذا لاقى ما كان وجوب الاجتناب عنه احباطاً لاحرار  
 الواقع ، لأن مثل هذا تجري فيه اصالة الطهارة بعد ما تساقط اصلها الطهارة في  
 الطرفين لأجل العلم الاحتمالي بوجود نجس في اليين . وهو مشكوك ، لأن الاجتناب  
 المأمور به عن الطرفين لا يصدق مع الصلاة شوب اصالة ماء من أحد الالهين ، فان  
 الاجتناب عرفاً عدم الاسعاب وعدم المساورة ، بل لعل الأمر باهراق الالهين  
 المشتبهين في الخير لأجل عدم الانتلاء بمساورةهما . او مساورة أحدهما

ثم ان اصالة الطهارة كيف تجري في الملاقي مع انه متحد مع ملأه في الطهارة  
 والنجاسة حقيقة وواقماً وبقاً للية والمسبية التي يههما ، ولأجل هذا لترايط  
 وهذا الاتحاد القطعي يعني أن يتساويا في الحكم ، فكما يحكم على المسب بالطهارة

أذا حكما على السب بالطهارة . اذا جرى فيه أصلا مع عدم أصل معارض —  
كذلك يعني أن محكم على السب لزوم الاجاب عنه اذا حكما على السب  
بذلك ايضاً عملاً بحكم الاتحاد الشئى من السية والمية . لأن حكم العقل  
والشرع بوجود الاجتاب عن السب واهراقه يجري في مه نفس هذه الة  
التي يسهما والتلازم الموجب لاتحاد حكمهما في الظاهر كما هما في الواقع متحدان ،  
وكيف يحكم في مقام جريان الأصل في السب ، وهو الملاقي ، أن المسب تابع له  
في الحكم ، وفي مقام عدم جريانه فيه بأنه غير تابع ، إذ كما أن الأصل اذا جرى في  
السب يرتفع الشك من مه . كذلك اذا لم يجر الأصل فيه وحكم عليه بوجود  
الاجتاب يرتفع الشك من مه ، إذ هو تابع له ومساو له حقيقة وواقعاً فيسعي  
أن يحكم عليه ايضاً بالاجاب ، لأن ما علم حكم مه علم حكمه ، فكيف يجري  
أصل الطهارة فيه مع أن مه محكوم بوجود الاجتاب ، وهذا فك يسهما ، والشك  
الذي في المسب وهو الملاقي ، وإن كان موجوداً ، لكنه لا أثر له لعلما بحكم مه  
وعلمنا بالتلازم يسهما ، كما أن الشك موجود فيه ايضاً وحدناً حين جريان أصل  
الطهارة في مه وهو الملاقي بلا معارض ، لكنه لا أثر له لأنه تابع له في الحكم .  
هذا مع أن العلم الاجمالي بعد الملاقاة يكون بين الملاقي والملاقي وبين الطرفين  
الأحر حقيقة وواقعاً ، غاية الأمر أن العلم بعد الملاقاة اتسع أحد طرفيه ، والتعاشي  
عن الاعتراف باتساعه صحيح .

هذا كله اذا قلنا بجريان الأصول في أطراف العلم الاجمالي ونساقطها ، أما  
اذا قلنا بعدم جريانها لأجل العلم كما هو محتمل ، فالاشكال في طهارة الملاقي يكون  
أبين .

والحاصل . إن طهارته مشكلة جداً من حيث الدليل ، لأنه غير واضح ، وقد  
تخير فيه بعض الفحول ، ولكن الأكثر ذهبوا اليها فالمسألة تحتاج الى التأمل التام ،  
والى تطور في التحقيق من جهابذة الفن .

ثم انه على هذا لا فرق ظاهراً في الملاقة بين أن تكون قل العلم الاجمالي او بعده ، وان فرق بينهما بعض المحققين واعترف بحاجة الملاقي اذا حصلت الملاقة قل العلم . كما صرح بعضهم بأن الملاقي اذا كان غير متبلى به ، كان الملاقي هو طرف العلم الاجمالي ويجب الاجتناب عنه . وليت شعري أي دخل للابتلاء بالملاقي وعدمه نظرية الملاقي الوحدانية بتعلم الاجمالي وعدمها .

### فروع

هل يجب الحد على شارب أحد المشتهين الخمر مع عدم انصاح الحال ؟ الظاهر عدمه ، لأن الحد يجب على شرب الخمر نفسه عن عمد لا على شرب المشته بالخمر ، وإن وجب الاجتناب عنه . أما اذا انصح أن المشروب هو الخمر فيحتمل وجوب الحد . وبه قطع بعضهم . ولكن دره الحدود بالمشتهات يعني وجوب الحد عليه ظاهراً . وهالك فروع أخر لا يسع هذا المختصر العرض لها ومحلها الفقه .

### التنبية الخامس :

إن الاضطراب الى استعمال بعض الأضراف المنة او غير المينة قل العلم الاجمالي او بعده يكون ماساً عن تجيز العلم للتكليف أم لا ؟ أقوال :

مها . إن الاضطراب ماسع عن سجيته في جميع الصور فلا يجب الاجتناب عن الطرف الآخر الذي لم يضطر إليه .

ومها . إن الاضطراب الى معين او الى غير معين لا يكون ماساً عن التنجيز اذا حصل بعد العلم الاجمالي . أما اذا كان الاضطراب قل العلم فيكون ماساً عن سجيته اذا كان الى معين . ولا يكون ماساً اذا كان الى غير معين . ولعل هذا هو الأقرب ، لأنه اذا حدث الاضطراب بعد تجيز العلم الاجمالي للتكليف فلا أثر لحدوثه لتجيز العلم الاجمالي فيه . واداً حصل الاضطراب قل العلم بحاجة أحد الطرفين إجمالاً يكون ماساً عن تجيز العلم إن كان الى معين لاحتمال أن يكون التجسس واقفاً هو

هذا المصطر الى استعماله وهو مانع الاستعمال للاضطراب اليه والظرف الآخر بجاسته مشكوكه شكاً مدوياً تجري فيه أصالة الطهارة والبراءة ، ولكن اذا كان الاضطراب الى غير معين لا يكون مانعاً عن تنجيز العلم لأجل أن رفع الاضطراب لما كان يحصل باستعماله أي واحد من الطرفين لا جرم كان الحكم الواقعي في عالم الاشياء هو رفع الاضطراب باستعمال الظرف الظاهر دون الظرف النجس الواقعي ، فإذن لا تمنع واقعاً بين الحكم بوجوب اجتناب الجس وبين وجوب استعمال ما يرفع الضرورة وهو الامناء الآخر الظاهر . غاية انه لجهن المكلف بالظاهر من الطرفين أتيح له للضرورة استعمال أيهما شاء ، وحكم الاثني باجتناب النجس الواقعي موجود لوجود موضوعه فلا مانع ، فإذا علمت بوجوده يكون مجزئاً ، غاية انه لا يمكن الموافقة القطعية فخرم الموافقة الاحتمالية ظاهراً وهي الاجتناب عن الظرف الآخر . ولكن مع ذلك المسألة غير حالية من الاشكال

#### التنبيه السادس :

اذا تردد الحرام بين أمور تدريجية الحصول لا تجتمع زماناً ، كما لو هي المولى عنده عن شيء وتردد أن يكون زمانه اليوم الأول او الثاني فهل يكون العلم الاجمالي فيها مجزئاً للتكليف ؟ أم تجري الأصول في الأول ثم في الثاني من الطرفين ؟ أم تفصيل بين الموارد ؟ وجوه وأقوال ، والذي يقوي في النظر أن العقل وإن كان لا يفرق في لزوم أمثال التكليف المردد بين أن يكون المتردد في أمور ذهنية او تدريجية ، لأن الحرام يجب الانتهاء عنه على أي حال ، فالعلم الاجمالي يكون إذن مجزئاً للتكليف . ولكن ذلك اذا علم المكلف علماً يقيناً يقاؤه حياً الى زمان الطرف الثاني ، حتى يحصل له علم اجمالي بقيتي تكليف مردد بين الأمرين التدريجين . وأما له بهذا العلم ، فعلى هذا للمكلف أن يجري الأصل في المردد الأول في الزمان الأول ، ويختلف هذا الأصل باختلاف موارد ، فربما يكون البراءة كما في المثال السابق ، وربما يكون غيرها .

أما جريان الأصول في تصرف الشيء في الرمان الثاني فمشكل لروم العلم بالمخالفة القطعية للتكليف الواقع ، ولكن جوزه بعضهم في مقابلة وجه وجهيه . لأن أجره أصل البراءة مثلاً في الطرف الثاني . ما يكون بعد انتهاء رمان تصرف الأول . وقد مثل بعضهم تعرض مقابلة المرأة التي سبت وف حياها وإن عمت بالعدد فهي نعم تحجب في حدود الشهر ثلاثة أيام مثلاً . ومثل نصاً من نعم حصول معاملة . بوجه له في هذا الشهر . وأورد بعضهم على مثال الأول بأن هذه ترجع إلى العلامات المصونة لها شرعاً . وعلى مثل الثاني بأن الثالث يسود في حكم معاملة ليس به الايمان بها فضلاً عن علم احتمال اتصال بعض معاملاته في شهره . لأنه يجب عليه نعم أحكامها . والجاهل غير معذور

#### ملحوظة :

ربما يورد إشكال - على ما فرده من أن المكلف لا يحضر به علم بصبي سمائه حياً إلى رمان الطرف الثاني فلا يكون التكليف محرراً بحري البراءة منه في الطرف الأول - إن المقدمات المسماة بالمصونة في بعض الواجبات وهي التي تكون مركبة معوضاً لتواجب المقدمات المح . مثل المسير والجموع . كيف تكون واحدة مع أن المكلف لا يعلم بها سقائه حياً إلى رمان الواجب . فعول . إن تلك الواجبات ثابته في الشرع فلا ريب ولا شك . والشارع قد أوجب الايمان بمقدماته حين رمان تلك المقدمات من رمان نفس الواجب فلا ريب ولا شك أيضاً . وإن لم يعلم المكلف سقائه حياً مستجماً لتام شرائط التكليف إلى رمان نفس الواجب . وإلا لم يمكن حصول أي واجب من هذا النسل . بخلاف ما حر فيه ، إذ لا يعلم أن الشارع أوجب علينا الاحتياط بترك كلا الطرفين المدرجين المردد يسبب التكليف ، فذلك ترجع فيها إلى قواعد الباب .

## النوع الثاني الشبهة غير المحصورة :

النوع الثاني من نوعي الشبهة الموضوعية التحريمية هي الشبهة غير المحصورة ، وقد قيل في تعريفها . « إنها ما لا يسهل عدّ أطرافها مطلقاً أو في زمن قصير » ويوهبه أنه ربما يكون ما يسهل عدّه من الشبهة غير المحصورة ، كما إذا علما مدح شاة على غير أنفلة وتردد بين ألف شاة عند فصايي بعداد ، فالظاهر أنه لا يتوقف أحد من شراء اللحم منهم ، لا عتارها شاة غير محصورة مع سهوة عد الألف .

وقيل في تعريفها أيضاً « إنها ما لا يصط المكلّف أطرافها وحدودها » .

وقيل « ما لم يمكن للمكلف عادة ارتكاب جميع أطرافها » .

ويوهبها أنه لو علما سحابة إناء لن مردد بين أوامي سوق كبير يكثر فيه اللس ، فالظاهر أنه يعد من غير المحصور . مع أن أوامي السوق يمكن صطها ويمكن أن يدوق الانسان من كل واحد منها . نعم ، لو أريد بالأخير أنه لا يعتد ارتكاب جميعها لما توجه عليه هذا الايراد ظاهراً

وقيل « إنها ما عدت أطرافها في العرف غير محصورة »

وقيل . « ما كان احتمال التكلف فيه موهوماً » ولعل ما لهما الى ارجاع ذلك الى عرف العقلاء . فما كان احتمال الحرام أو الضرر فيه عدّهم لا يعاً به عد من غير المحصور ، وهذا هو الأقرب ، لأن الشبهة المحصورة وغير المحصورة غير مصطّة بحد ، بل تختلف باختلاف الموارد ومنه يعلم أنه لا عثرة بكثرة الأطراف في كونها غير محصورة إذا كانت الأفراد المحرمة أيضاً كثيرة سنة أي باقي الأفراد فلو اشتبهت جماعة محرمة بين ألفين . عدّ من المحصور ، لأن سنة المحرم الى المحتل سنة الربح .

أما الحكم في هذه الشبهة فهو الرأفة في بعض أطرافها ، لكن لو صادف تمكن المكلّف صدقة من ارتكاب الجميع لزم الاجتناب عن مقدار الحرام ظاهراً للروم



المخالفة القطعية لحكم الحرام أو الواقعي بارتكاب الجمع

وقد استدل على البراءة فيها بأهور :

١ — الاجماع المقتولة بكثرة .

٢ — سيرة العقلاء على عدم الاعتناء بالاحتمال الوهمي الضعيف في مصدقة

احرام اواقعي فكأنهم يحرون في المقام البراءة .

٣ — بعض الأحبار الدالة على انصاف سيرة العقلاء مثل ما عن محاسن الرقي

عن أبي الحارود قال : سألت أبا جعفر (ع) عن الجس هللت احدي من رأى انه

يجم في الميتة فقال « أمر أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في

الأرض فمما علمت فيه ميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فأشتر ومع وكل . والله ذي

لأعترض السوق فأشترى اللحم والسم والجس والله ما أكل كلهم يسمون ، هذه الحرية

وهذه السوداء .. الخ » فيها طاهره في أن الجس المردد بين أن يكون من ذلك

المكان الذي يوضع فيه الميتة يقسأ أو من غيره بحكم بالطهارة والحلية والبراءة أم

قوله عليه السلام « لا أكل كلهم يسمون » فيه وإن كان طاهرأ في بيان حكم الشبهة

الدوية ، إلا أن الرواية بقرينه صدرها تكون طاهرة في أن مردده عليه السلام ما هو

أعم منها ومن الشبهة المقرونة بالعلم الاحتمالي

وقد استدل بأدلة أخرى للمقدم لا تخلو من اشكال

## القسم الثاني

### الشبهة الحكمية التحريمية

وهذا القسم هو ثاني أقسام الشك في المكلف به ، ومشأ الشك إما فقدان

النص ، أو إجماله ، أو تعارفه ، مثل ما لو اشتبه النص المحرم بين مفهومين

لإجمال النص أو تعارفه ، وإما صورة فقدان النص فيدر حصوله ، كما لو علمنا

بدليل بي حرمه شيء محتمل ويردد الحرام بين عوايين ، والحكم في الأولين مثل الحكم في الشبهة الموصوغة التحريمية التي مر ذكرها أيضاً من الاخطاط مترج جميع الأطراف لتجيز العلم الاحتمالي للتكليف الواضي أما اخصكم في مورد تعارض النصين فالخير طاهراً لأجل احوار التحجير كما مر بغيره

وليعلم ان عدم تقسيم هذه الشبهة الى المحصورة وغير المحصورة لعدم وجود الثابتة في المقام ، إذ ليس عندما ظهر ما مورد علم فيه تحريمه وبهول الحرام بحيث يردد الحرام بين أمور كثيرة غير محصورة ، كما ان الشك بين الأقل والأكثر لم يذكره الأكثر في هذه الشبهة التحريمية ، لأن مرجحه الى الشك في أصل التكليف سواء كان الأقل ميقن الحرمه والشك في الأكثر كما لو تردد حرمة قراءة المرائم على الخائض بين آيات السجدة منها وبين سورها أو كان الأكثر متيقن الحرمه واشك في الأقل كما لو علم حرمة قراءة مقدار من المرائم على الخائض وردد الحرام بين ما راد على سبعين آية وبين ما راد على سبع آيات فإن الأقل جسد في الأول ، والأكثر في الثاني متيقن الحرمه ، واشك في الآخر شك في التكليف ، وهو خارج عن مقامنا هذا

وبصورة أخرى ، إن العلم الاحتمالي محل العلم التفصيلي في صرف واشك الدوي في الآخر بخلاف الشك بين الأقل والأكثر في الشبهة الوجوبية فبه كلام يأتي

## الفصل الثالث والرابع

الشبهة الحكمية الوجوبية والشبهة الموصوغة الوجوبية

وكل منهما إما أن يكون التردد فيه بين متباينين ، أو بين الأقل والأكثر الا باطيين ، أما غير الارتايبين فلا كلام في جريان البراءة في الطرف المشكوك ، فهنا أربعة أنواع

## النوع الاول

### التشبه بالحكمة الوجوبية الدائره بين مباحين

والحكم فيها كالحكم في الشبه بتحريمه من لزوم الاحتياط ولكن في التحريم ترك الجميع وفي الوجوبية تنكس الجميع سواء كان مشأ الشك هو إجمال النص أو فقدته ، والدليل هو الدليل ، مثل ما لو علمت إجمالاً بوجوب صلاة عند طهيرة يوم الجمعة وترددت بين صلاة الظهر وبين صلاة الجمعة ، وفي مورد تعارض النصين رجع فيه أيضاً الى التحجيز لأحصر النجس ، وشبهه المحقق الخواري والمحقق القمي - رحمه الله عليهما - في مقام من رفع التكليف بالمجمل ومن تأخير أساس عن وقت الحاجة ، صيغة فالعمل بحكم بوجوب الأمان باظهرين لتحصيل الواجب المردد في حين ، وفي بعض الأحبار دلالة عنه مثل صحيفة عبدالرحمن ، حين سأل أبا الحسن (ع) عن نص أحكام تصد في لأحرار فأجابه (ع) ثم قال إذا أصبتم بمثل هذا ولم تدروا جعلكم الاحتياط حتى تسألوا وتعلموا

## النوع الثاني

### التشبه بالموضوعية الوجوبية الدائره بين مباحين

والحكم فيها كالحكم في تشبه الموضوعية التحريمية أيضاً من لزوم الاحتياط ولكن هنا تنكس كلا العودين لعين ذلك الدليل ، مثل ما لو ترددت صلاة فائته بين صبح وظهر بل ما ورد من قضاء ثمانية وثلاثية واربعة لم فائته إحدى الصوتات الخمس ، يعلم ان ذلك مفرع لدفعه على كل حين ، دليل على المطلوب أيضاً

ثم ان غالب موارد التشبه في المقام هي المحصورة ولو فرض تردد واجب بين فراد غير محصورة كان الحكم فيه عملاً حرمة المخالفة ترك الجميع ، وان فرض إمكان فعل الجميع بلا عسر ولا حرج ولا صرد بزم طاهراً أم اذا لم يمكن ذلك

كما هو العالف في الشكات غير المعصورة لرم الايان بررد واحد من المحتلات  
حروجاً عن المحاظة القطعية . وهل يجب الايان بأكثر من بررد عما تيسر اتيانه من  
المحتلات ؟ وجه وجهه .

## النوع الثالث

### الشبهة الحكمية الوجوبية بين الأقل والأكثر الارتباطيين

مثل أن يكون الشك في جرنه شيء لواحب . كجولة الاستراحة للصلاة .  
أو شرطية شيء له . أو مباحة شيء له . أو يكون الشك بين الحبس والسوع . كالشك  
في أن مطلوب المولى حيوان أو إنسان . وذلك لفقدان دليله . إجماله وعدم وجود  
إطلاق أو عموم يرجع إليه . وقد اختلفوا في ذلك . ولعل الأكثر دهوراً إلى البراءة  
من الأكثر . وبعضهم قالوا بالاحتياط ما بين الأكثر . وهذه أقوال بالتفصيل . مما  
جرى من البراءة العقلية دون العقلية . ومما بالاحتياط إذا كان التردد في الأسباب  
المحصلة للواجب المعلوم . كالتردد في بعض أحرار الوصوء أو شرائطه المحصل  
للتطهارة الواجبة . أو كان الواجب معموماً بعنوان أو إماماً وحسب الحصول عرس معلوم  
وشك في حصول العنوان أو العرس بالأقل . كما إذا طلب المولى رفع عطشه  
وحرارة جوفه وشك المكلف بكفائه الماء غير البارد في رفع عطشه وحرارته أم لا  
من احصار الماء البارد . ولعل هذا هو الأظهر . لأن الواجب في مقام الشك في  
المحصل وفي حصول العنوان أو العرس معلوم وإماماً الشك في حصوله بالأقل .  
فقاعدة الاشغال تقتضي الايان بالأكثر لتحصل اليقين بالواحب

وأما في غير هذه الموارد فيحتمل الاحتياط لتعلم الاجمالي بوجوب واجب  
مردد بين الأقل والأكثر . والأصل عدم مراعاة الدمه بالانسان بالأقل . فليرم تفرعها  
بالانسان بالأكثر . ولكن في جريان هذا الأصل ظراً بأنني في الاستصحاب  
ويحتمل البراءة لأدلة انقون بالبراءة في المقام . وهي دعوى انحلال العلم

الاجمالي بالعلم التفصيلي بالأقل والشك الدوي بالرائد ، ويمكن الخدشة فيب أن الأقل مردد بين كونه واجباً صمياً او مستغلاً غير صمي . مع أن العلم الاجمالي إنما هو بواجب متقر ، فكيف يحل به نعم . اذا كان الواجب من المسلمات العرفية وصدق عرفاً على الأقل يكفي الاثبات به ولا يجب الأكث ، إلا أنه يحرر بذلك عن محل الرأع لعدم الاجمال حيث ، مثل أن يقول المولى لعهده إعمل لي سوقاً ، وكان الموقوف يطلق عرفاً على حليط من أحرأ ثلاثة . وشك العدي في جره رابع أنه من محسناته او من متعماته .

والذي هو الخطب في هذه المقامات ان اكثر الواجبات ولا سيما المعادات قد وردت فيها أحوار بين ما يجب فلا مورد فيها للرأع .

أما اذا تعرض لها حبران في المشكوك ، فالحكم التحجير ، لدلالة أحوار التحجير عليه نعم . اذا كان هناك اخلاق او عموم غيرهما كان العمل على حقه . ولا تشمله أدلة التحجير حيث . لأن موردها عدم وجود دليل في مسألة غير الخبر المتعارضين . وهما واحد معهما دليل آخر وهو المطلق أو العام المتروص وجوده معهما ، ولكن اذا عد ذلك المطلق بطلاً ، مثل أن يكون من أمسا المعادات به على وصعب للصحيح فلا يرجع اليه ، فابا يكون جملة اذا شك في أحوالها ، فلا أثر حيث لاطلاها ، بل الحكم ايضاً هو التحجير .

## النوع الرابع

الشبهة الموضوعية الوجوبية بين الأقل والاكثر الارتباطية

وهذا النوع ان كان الشك فيه من باب الشك في المحصل للواجب او في تحصيل السوان المعلوم وجوبه ، مثل ما لو كان الواجب هو صوم شهر هلائي موالى بين هلائين واشك في كونه ثلاثين او سعة وعشرين يوماً ، فالظاهر جريان الاحباط ها نظير الشبهة الحكمية لعين ذلك الدليل .

وإن كان الشك ليس كذلك . مثل ما لو عديم وجوب إكراهه مجموع علوي  
 أندسة من حيث المجموع ، حدث لو برد المكاف وحدث أم بأن المكاف به ، وشك  
 في ربه أنه علوي أو لا . فيحصل عدم وجوب إكراهه ، لأن التكلف علق بموضوع  
 العلوي ، والمراد منه وإن كان العلوي الواقعي على الظاهر ، لأن التكلف إذا تعلقت  
 بموضوعات خارجيه يراد منها المصلحة لكن الطريق للوصول إلى الواقع هو العلم .  
 فما كان مشكوكاً فلا يعلق به الحكم ، ويحصل وجوب الإكراه بعدم العلم بتحقيق  
 المجموعة إلا بإكراهه .

وبن كان الشك في المدع ، مثل ما لو شك في ناس ينسب إليه من مأكول اللحم  
 أم لا ، فيعمل الحكم فيه الجواب . لأن المدع وإن علق على ما لا يؤكده لحمه واقعاً ، ولكن  
 الطريق إلى الواقع هو العلم ، فالمشكوك لا يصدق به المدع عن الصلاة عنه ، من لعل  
 أصله عدم ليس هذا ينسب فعلاً غير مأكول ، لنجس حرمته كإفهامه أم حرماً فلا  
 له حالة سابقة وهو عدم النسب فصحيح . وأما كعدمه فلا مدع عن ليس غير  
 مأكول هو عبارة عن أشية ط عدم نسبه وهو ثابت بهذا الأصل نعم ، أصله عدم  
 كون هذا الناس من غير لما يكون غير حاربه لعدم العلم سبق حاله عدمه بما كولة  
 لهذا الناس حتى يصح ، هذا ولكن في عدم الشك في مدع في النسبة الموصوفة  
 من باب الدوران بين الألف والأكثر توسع وبعد ذكره بعد لبعض المعجول

## تنبيهان

**النسبة الأولى :** إذا شك في حره أو شرط أن جرمته أو شرطه مطلقه حتى  
 في حال عدم التمكن منه ، فلا يجب حينئذ الاستدلال بالقي الحلي من ذلك الحره أو  
 الشرط في تلك الحال أو حصة محال التمكن منه ، فهي حالة عدم التمكن منه  
 يجب الاتيان بالقي الحلي . فمن هناك أصل يرجع إليه عند هذا الشك ، وجهان

من قولان ، والأظهر هو القول بإبراءه عن اسقي الخبي . لأن التكلف المتفرض إنما  
 كان لمجموع الأحرار والشرائط ، وإذا لم يمكن التكلف من بعضها فكأنه لم يمكن  
 من الكل ، هو كل ، فاحتج إلى تكلف حديث الباقي والأصل ببراءة منه ، وهذا  
 إذا لم يكن في دس آخره أي الشرط اخلاق يدل على احرية أو بشرطه حتى مع  
 تعديهما أو قرينه يدل على ذلك مثل قوله « لا صلاة إلا بعائنة لكتاب » وإلا  
 يظهر « فعمل ظاهرها عدم وجوب الصلاة بدونها ، وإيضاً إذا لم يكن في دليل  
 بالمأمور به إطلاق أي قرينه يفهم منها وجوب الباقي . لا يجمع أحد هذين لاختلاف  
 أو القرينتين فلا عبرة لأصل الآية ، لأن مع الدلالات المقطعة لا محل لبشك الذي  
 هو مجرى الأصول العامة ، وإذا كان هناك إجماع قسم على القرينة أيضاً فلو قام  
 إجماع على أن غير المتمكن من الصلاة بأي حاله حائز عب طرحت و أولت  
 رواه « لا صلاة ولا يدعيه الكتاب »

هذا كله في الأصل الأول في المقام ، ولكن ذلك أدلة دلت على وجوب اسقي  
 في جمع ذلك الأصل وهي جمعة عنها تعدد المسور

## أدلة قاعدة الميسور

مبدأ

١ - ما عن عوي اللالي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حسب فقال  
 « إن الله كتب عليكم الجح » فقال رجل في كل عام بأمر رسول الله ؟ فقال (ص) فيما  
 قال « في ركوب ما تركم وما هلك من كان عليكم لكثرة سؤالهم واختلافهم إلى  
 أساسهم فإذا أمرتكم شيء فأتوا منه ما استطعتم » الخ

٢ - ما عن العوالي أيضاً عن علي (ع) « ما لا يترك كله لا يترك كله »

٣ - قوله (ع) « الميسر لا يقطع بالمعصية » وفيه أن ضعف إعادتها  
 محور دشتها المعصية بين الأصحاب ، ولكن اسمك بالأولى موهون

**أولاً :** مظهرها في الاتيان بالمنطاع من الأفراد دون الأجراء مصرية مودها وهو المح وقرة قول الرجل في كل عام يا رسول الله

**ثانياً :** بأن مؤداها الهي عن كثرة السؤال عن الأحكام من الأبياء ، وهذا خلاف ما ورد في الكتب والله من الأمر الأكيد بالسؤال والتعلم منهم بما لا يصح . قال تعالى : « قُلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (١) .

وأما الرواة الثانية ، فابها ظاهرة في المطلوب ، وكذلك الثالثة . ولكن لابد من صدق الميسور لذلك المعصور عرفاً ، إذ رب فاقد أجراء يمسد مائياً للجامع الأجراء ، فلا يصدق عليه انه ميسور لذلك المعصور عرفاً مثلاً لو أمر المولى عدة تحصيل حوان طعام عشرة ألوان للجماعة فلم يتمكن المد إلا من تحصيل ثمانية ألوان من عدة الطعام ، عد ذلك ميسوراً لتلك العشرة المعصورة بمجموعها ، ولكن اذا لم يتمكن المد إلا من تحصيل ماء وملح مثلاً فلا يعد هذا ميسوراً لذلك المعصور ولذلك يقطع عنه التكليف بتأناً .

هذا وربما يرد من الشارع بان في تحديد بعض الميسورات ، كما في الصلاة والحج وغيرهما ، فيقتصر على يانه .

**المسبب الثاني :** لو دار الأمر بين جرئية شيء أو شرطية ، وبين مانعية أو قاطعية ، فالظاهر لزوم الاحتياط مانبا العمل بكل الوجهين ، لأن التكليف معلوم والاتيان بالمأمور به مقدور ، فيلزم مراعاة الدمة منه تكراره مرة بذلك الجزء ومرة بتركه . نعم ، لو ورد في حرثة ذلك الشيء حديث معتبر ، وورد بمانيته حديث مكافئ له ، فالظاهر حينئذ التحير بينهما ، لأن أحبار التحير شاملة لهذا .

## شروط الاحتياط والبراءة

أما الاحتياط فهو حسي ، لأنه لأدراك الواقع المجهول ، ولكنه في العادات

(١) سورة البحل .



إذا تمكن المكلف من معرفة الحكم الواقعي أو الظاهري المعتبر ولا سيما إذا استلزم الاحتياط التكرار مشكلاً ، إلا إذا جوراً التردد بالنية ، لأنما لم يهد من الشارع أنه أمر في مورد من هذا القبيل بالتكرار ، بل بطون الكتب مملوءة بالأمر بالسؤال لتعلم الأحكام الواقعية . نعم ، فيما إذا لم يتمكن من معرفة الحكم فهو حرج ، لأن طريق درك الواقع محصور به . وإن استلزم التكرار . وهذا أوضحنا ذلك في بحث القطع فراجع

وأما البراءة فلا يشترط في جرياتها في الشبهات الموضوعية المحصر عن الواقع ، والظاهر تسالم الأصوليين على ذلك ، والبراءة المستمرة عليه ، ونقل عليه الإجماع مصافاً إلى إطلاق أدلتها . نعم ، اشكل بعض الأساطين اشكالا متياً في بعض موارد ، مثل أن تكون مقدمات العلم كلها حاصلة للمكلف ، سوى الجزء الأخير ، كالنظر إلى الأفق مثلاً فيس شك بدخول الحجر فأكل وهو يريد الصوم ، سواء كانت الشبهة موضوعية أو حكمية ، فجعل مثل هذا لا يعد محصاً فهو خارج موضوعاً لا حكماً . أو في الموارد التي يكثر فيها نوات الواجب إذا ترك المحصر في الشبهات الوجوبية ، مثل الاستطاعة للحج إذا توقف معرفتها على مراجعة دفتر أو الصدوق ، حيث أن مثل الحج والركاة يتوقف تأديتها في أول زمان وجوبها على المحصر عن الحساب .

وأما البراءة في الشبهات الحكمية فلا اشكال في وجوب المحصر قبلها عن الحكم ، وإلا لصاعت الأحكام وأهملت الكاليف ، وتدل على ذلك بعد الإجماعات المدقولة آيتا التعمه وسؤال أهل الذكر ، وأحسار الحث على طلب العلم والتفقه ، وأحسار مؤاحدة الجهال ، مثل ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فيمن عمل مجذوراً أصابه جناية فكر فمات « قتلوه قتلهم الله ألا سألوا ألا يعموا » وما روى من إقامة الحججة يوم القيامة على الماهل بأن يقال له : « هلا تعلمت حتى تعمل » إلى غير ذلك من الأدلة

ثم ان المكلف الجاهل اذا عمل بمعبر محض ، من خالف الواقع بطل عمله  
معاملة كان او عادة ، وإن صادف الواقع فان كان عمله من المعدلات فتصح ويرت  
عليها أثرها ، لأنها أسباب ترتب عليها آثارها من دون سبب فرتة . وان كانت عادة ،  
فان حصلت منه العبرة التي هي شرط صحة العادة ، كما ان كان عاقلاً حين  
العمل صحت عادته ظاهراً ، لحصول شرطها وهو العبرة ومطابقتها للواقع ، وإلا  
فهي باطلة بخبرها من التقرب . وكف بقرب الجاهل بعمل لا يعلم انه مقرب ؟  
نعم ، استثنى الأصحاب من حكم بطلان عادته الجاهل بلا محض حكم المثل  
صلاته في موضع وجوب العصر عليه ، والجاهل في صلاته الاحدية والمخالفات في  
الجهرية جهلاً بالحكم ، وعن ادفعه على صحة المأني به . وورث في ذلك أحسن  
دلت على الحكم المذكور . فأحد به باقصر على مورد . لأنه خلاف القاعدة  
المسماة

## الخلاصة

اذا علمنا ان المكلف الانامي وشكك في المكلف به مع مكان الاحتياط ، فاما  
أن تكون الشبهة تحريمية او وجوبية ، والتحريمية إما موضوعية او حكمية .  
والموضوعية إما شبهة محصورة وإما غيرها .

فالمحصورة يجب فيها الاحتياط بحسب الطرفين وغيرها بخلافها  
واحكمية إما أن تكون مشأ الشك فيها ضدان النص او إجماله . فالحكم فيها  
الاحتياط بحسب جمع الأطراف ، او تعارض النص ، فالحكم فيها التحجير ،  
ووجوبية إما حكمية او موضوعية ، وكل منهما إما أن يكون الردد فيه بين اثنين  
او بين الأقل والأكثر الارصاصيين او غير الابطاطيين . أما الأخير فمحرره «براءة» ،  
وأما المتباين فالحكم فيه الاحتياط باثني الطرفين ، سواء كانت الشبهة حكمية ، او

موصوعة . وأما الأقل والأكثر الارسطيائي . فهي الشبهة الحكمية الأشهر البتة .  
والأظهر الاحتياط في بعض صورته مع قصدها أسير أو إجمالها والتجيز في صورته  
تعارض النص .

وفي الشبهة الموصوعة مباح أن كان الشك في المحصل لتواجب أو في تحصيل  
المعومات المعنوية وجوبه في صحتها الاحتياط والاحتياط المبرر .

### تمارين

- ١ - ما هي شبهة المحصورة وما هي غير المحصورة ؟
- ٢ - ما حكم الملاقي لأحد أطراف المحصورة وما أشكال المؤلف فيه ؟
- ٣ - بين دلالة « هل الاحتياط في الشبهة الوجوبية الحكمة بين الأقل  
والأكثر الارسطيين
- ٤ - ما هي « قاعدة الميسور » وأين تجري ؟
- ٥ - ما حكم عمل المكلف احدهما للحكم اذا عمل بغير محض ؟



الاصل الرابع



الاستصحاب

## تعريف الاستصحاب

من موارد الشك ما تلاحظ في الحالة السابقة الذي هو مجرى الاستصحاب ، وهو في اللغة « أحد الشيء مصاحبا أو طلب صحبه » .  
وهو اصطلاح الاصحاب هو « اعتبار مسبق الوجود أو ما يحكم اليقين باقيا عند الشك في زواله » .

فهو يقوم مركبين الأول وجود متقن سابق ، وثاني الشك في زواله ، مثل ما لو يقر انكفأ بأنه كان متغيرا من الحدث وشك في حصول حدث بعض تلك الظاهرة فهي على معناها وهو الاستصحاب وهو يختلف عن قاعدة انتقضي والمذموم ، وقاعدته اليقين بعدمها بالشك السابق ، الذي لم يشك اقرارها بترتب الأثر على اليقين السابق .

وملاك أولها اختلاف متعلق اليقين والشك فيها ، لأن اليقين فيها إما هو بوجود انتقضي ، كوجود نار في خشب ، والشك فيها هو في وجودها مع من التهاب الخشب وهو رطوبته مثلاً .

وملاك الثانية هو اتحاد متعلق اليقين والشك دأ وأرمداً ، ولكن مع اختلاف زمان صدور اليقين مع زمان صدور الشك ، مثل ما لو يقر عدالة شخص يوم الجمعة ثم يوم السبت أنقلب يمينه شكاً بعدالة يوم الجمعة ، وربما يقرر عن هذه بقاعده بالشك السابق ، لأن الشك سرى من يوم السبت مثلاً ، إلى اليقين بعدالة ذلك الشخص في يوم الجمعة ، فهو الآن شك بعدالة يوم الجمعة

وملاك قاعدة الاستصحاب هو اتحاد متعلق اليقين والشك دائماً أيضاً ، لكن مع اختلاف زمان المتعلق ، سواء أحلف زمان حدوث بعض اليقين والشك أو اتفاق كما إذا يقر عدالة شخص في يوم الجمعة وشك بعدالته يوم السبت بحيث اجتمع في يوم السبت اليقين بعدالة يوم الجمعة والشك فيها يوم السبت ، أي يشك في صدور شيء منه يوم السبت باقي العدالة مع احرار أنه يوم الجمعة كان عادلاً

## أنواع الاستصحاب

للاستصحاب أنواع كثيرة ، لأن المستصح به أن يكون ثمراً وجودياً أو  
 عديمياً ، ثم إما أن يكون حكماً كلياً أو وصفاً كلياً أو جزئياً ، وموضوعاً للحكم  
 أو أموراً خارجة ، ثم الشك إما أن يكون في المقضي للمستصح ، وإما أن يكون  
 في المرافع له ، أو في رافعه الموجود ، ثم دليل حكم المستصح إما أن يكون عقدياً  
 أو شرعياً ، وقد وقع اختلاف كثير في حجة هذه الأنواع ، وبعضها وعدم حجة  
 قسم من منع من حجه مطلقاً ، والشؤون اختلفت في أنواعه ، أما لاستصحاب  
 العملي فلعلة معتبر عند أهل إن لم يكن الكل ، فلو منع عدم شيء فلا يحكم بوجوده  
 إلا بعد ثبوته ، ولذلك يرفعهم يستدلون دائماً باصالة العدم وهي استصحاب العدم  
 وأما استصحاب الحكم الكلي الكلي ، كالوجوب والحرمة ، والكلي الوصفي ،  
 كالقهاره والحاشه ، والروحه ، وملكته وأماليها ، فالمقو عن بعدهم ومن  
 بعدهم عدم الحججه

ومهم من حصر المنع بالكلي دون الوصفي ، والمفعول عن اشبح الحر  
 لعلمي ( ر ) ان أحار الاستصحاب لا يدل على استصحاب الحكم الشرعي الكلي  
 واشتهر بين متأجري متأجريين القول بالحجة مطلقاً في الأحكام وغيرها  
 ومنع كثير منهم حجة عدم الشك في المقضي  
 ومنهم من أنكر الحججه عند الشك في رافعه الموجود  
 ومنهم من معها اذا كان دليل ثبوت المستصح عقلياً  
 ومن الأصوليين من منع حجه في الأمور الخارجيه الى غير ذلك من الأقوال  
 المتشعبه

وحسبنا هذا تأملنا أدلة الاستصحاب التي تذكر عمدتها المفعول عنها ، لم نجد  
 فيها ما يظن به النفس إلا أحار الباب التي لا تدل على أكثر من حجة استصحاب

الأحكام الوصية الجزئية للمكلف ، دون الكلية لغير المكلف ، واستصحاب ما يلحق بذلك من الموضوعات التي تتعلق بها حكم شرعي ، إذا كان مثلاً الشك فيها هو الشك في الراجع ، كما سوضح ذلك عند ذكر الأدلة .

## أدلة الاستصحاب

استدل على حجية أمور

منها : استقرار سيرة العقلاء على الأخذ بالحالة السابقة ما لم يثبت خلافها . وفي ذلك نظر ، لأننا نجد من أمثالها ومن غيرنا أن الأحكام السابقة السابقة في الأمور الخارجية ليس لأجل استصحابها ، بل للطمأنينة مثل القصد إلى الدماء الممهددة ، والأسواق المشهودة ، وإلى النجار في متاجرهم وحواليهم السابقة ، كل ذلك للطمأنينة بقائهم على حالهم . فلو حصل طمس بانتقال تلك الحال وخلاف مقتضى الاستصحاب عمل بالطلد دونه . نعم ، ربما تأخذ الحالة السابقة لرجاء حصول المطلوب ولو مع بطلان عدم الحصول ، مثل من أراد شراء دواء أو تحصيل ماء عذري الوجود فإنه يقصد في حصه عهدها حتى الأمكنة الموهوم وجودها فيه انقي كان يعهد سابقاً حصولهما فيها لا للاستصحاب ، بل لرجاء حصولهما ولو لاحتسان وهمي ، لأن في تركه احتمال مضرة ، بل ظن .

وبرى العقلاء أيضاً في الأمور الخطيرة يتكون العمل على طلق الحالة السابقة ولو كان موافقاً للطلد ، مثلاً الرجل لا يرسل أمواله التجارية لتاجر في بلاد بعيدة إذا احتل موته ولو احتمالاً صغيراً إذا خاف به أمواله لو صادف موت ذلك التاجر . ومن هذا كله معروف أن عملهم هذا ليس موطئاً بالاستصحاب ، والسري ذلك أن الأمور الخارجية لا يراد بها إلا صلب الواقع ، فلا يعيد إذن فيه الأحكام الظاهرية والعددية ، والاستصحاب إنما يثبت حكماً ظاهرياً ولا يثبت صلب الواقع



**ومنها :** الاجماع عليه كما نقل عن صاحب المادي انه قال . « الاستصحاب حجة لاجماع الفقهاء على انه متى حصل حكم ثم وقع الشك في أنه طرأ ما يزيله أم لا ، وجب الحكم على ما كان أولاً ، ولولا القول بأن الاستصحاب حجة لكان ترجيحاً لأحد طرق الممكن من غير مرجح » انتهى . ولكنه بعد تسليم حجة الاجماع في الأصول موهون . أولاً ، بالخلاف المشهور فيه . وثانياً ، إن الاجماع ليس على الاستصحاب ، وإنما هو على بقاء ذلك الحكم ، وبقاؤه إنما هو لأجل بقاء دليله السابق وعدم قيام دليل على ايراده ، فالعمل بذلك الحكم لأجل عدم قيام مزيل لدليله او عدم يقين بلوع غاية له لا يسمى أن يعد استصحاباً . لأن الاستصحاب دليل حيث لا دليل ، وهذا الدليل الأول لم يرفعه رافع كما أن دعوى الاجماع على الحكم السابق عند الشك في النسخ لأجل الاستصحاب موهونة ايضاً ، لعين ما ذكرناه إن أراد منه استصحاب الحكم ، وذلك لأنه يجب العمل على مؤدى كل دليل ما لم يشك منه او انتهاء غايته ، وهذا ليس من الاستصحاب في شيء . نعم . استصحاب عدم النسخ لا مانع منه ظاهراً

**ومنها :** الأحار الواردة في المقام وهي العمدة

**الاول :** صحيح زرارة قال : قلت له ، الرجل يسام وهو على وضوء أوجب الخففة والخففتان عليه الوضوء ؟ قال « يا زرارة قد سام العين ولا يسام القلب والأذن فإذا نامت العين والأذن والقلب بعد وجب الوضوء » . قلت : فان حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم ؟ قال « لا حتى يستقر انه قد نام حتى يجيء من ذلك أمر بين ، وإلا فهو على يقين من وضوئه ، ولا ينقص اليقين بالشك اداً ، ولكنه ينقصه يقين آخر » ولا يصح إصمارها ، لأن مثل زرارة لا يستغني عن غير الامام (ع) .

ووجه الدلالة أن المورء وإن كان هو الوضوء ، ولكن قوله (ع) . « ولا يعض اليقين بالشك اداً » إلى آخره ظاهر في أنه قضية مطلقة ، ومعناها لا ترفع اليد عن

يعتد السابق ، بل يعمل عليه في الوصوء ووجه تسميته به في المورد  
والقصر في اللغة هو « قل المرم » واستعمل بهذا المعنى تشبيهاً ، لأنه بعض  
محموي لأثر اسمعيل السابق

ثم الاشكال كل الاشكال في معناه اصلاً هذه القضية ، فانقائس من المناحرين  
نصحه الاستصحاب حتى في الأحكام الكلفعة الكلية ، يقول بأنها شاملة لكل متيقن  
حتى أحكام الله الكلية ، ولكن الانصاف عدم شمولها لذلك ظاهر أولاً وإن لم  
يقصرها على المورد وهو الوصوء ، ولكن يقصر على نوع المورد ، وهو مطلق  
الأحكام الوصعية الجزئية ، وما عني ساكناً ، أنت عنه بانه وجوده وبهاؤه ، وشك  
في حدوث علة مزية له ، أما اذا شك في قابلية حياته او مقدارها كان من الشك في  
المقتضي ولا يجري فيه الاستصحاب .

مثلاً بوبس سبحانه وشك في الطهية ، او وجهه وشك في الإطلاق او ملكة  
وشك في الناقل ، او عداله وشك في رواها ، الى غير ذلك ، استصحاب الحالة المتشقة  
الأولى وعدم عدوها لم يبدأ بشك بعداً ، بل لالة الصحيح ونظائره على ذلك ، سواء  
في ذلك الأحكام الوصعية الجزئية او المصوغات التي يتفق بها حكم شرعي ، فلو  
شك على هذا في مقدار زمان بعد المنقوع اقتصر على الميقن لأنه شك في المقتضي ،  
ولو شك في حياة زيد قبل محاوره العمر الصبي نصحت حياته لأنه شك في المانع  
والمريل لحده ، ولكن ذلك هو اذا عني بحده حكم شرعي ، كوكالة عنه مثلاً ، او  
حرمة ترويح زوجته ، او توريث ماله ، وان كان الظاهر أن جوار الترويح والتوريث  
مترابان على ثبوت موته ، فلا حاجة الى استصحاب حياته لانبات حرمةهما ، بل لو لم  
يجر استصحاب حياته بحرم على زوجه الترويح بعينه حتى شب موته شرعاً  
وكذلك توريث أمواله .

أما اذا لم يتفق حياته حكم وأثر شرعي ، فلا نصحت حياته وإن كان لها

أثر عربي . ولذلك لا يرسل له الأموال للتجارية معه مثلاً إلا مع الاطمئنان التام بحالته . والسري ذلك أن سجارة معه من آثا وجوده بواقعي ، والاستصحاب لا يشك وجوده واقعا من شته اعزاز بعدا أم لو تجاوز من زيد اعمر بطيعي ، فلا استصحاب للشك في قابلية لفصاء ، وهو شك في انقضاء الذي به عدم جريان الاستصحاب فيه .

أما دخول الأحكام الوضعية الكلية وشككها مطلقاً في معنى الرواية فهو معلوم لأنه :

أولاً : يحتاج ذلك إلى توسع نطاق الاطلاق في الرواية مع أن انقضاء منصرف عنه .

ثانياً : لفظ البقيين الوارد في جميع احكام الاستصحاب مأخوذ واحد وحمل متقاربة لا ينطوق على معرفه الأحكام الكلية كشككها لأنه غير عالما بالعلم لا باليقين . وقد ورد في ذكر الأحكام بغير العلم في الأخير كنه حذاً . ولم يرد بعد العلم في واحد من احكام الاستصحاب . وأما معنى خبره من انقضاء حلاً حسباً بمعنى انقضاء في التعيينات وما في مقامات استعمان انقضاء من اليعين يستعمل عالياً في المواد اخرته الى بطون الب الشك ان بطون الاحوال كالصهارة والنجاسة مثلاً . ولذلك نص أهل الفقه على أن اليقين هو إرادة الشك . وأما العلم فيعلم في المدارك التي سمها الجهل كالأحكام الكلية التي يعلم بها المكلف بعد الجهل بها .

ثالثاً : إن الأحكام لكافة ككيفية أو وضعه ليس بها يقين وشك حائزان . بن فرضين ، فلا المجهول عرض في الأولى . أنه لو سافر سافر الى مسافة شرعية ملعبة من الذهب والابواب فشكك في انه يقصر في صلاته أو يتم كما كان يجب عليه قبل السفر ، وبفرض في الثامنة انه لو خرج من مطهر مدي فشكك في

انه تنقص طهارته به أم لا للشك في حكم المدي ، مع أن ظاهر أحوار الاستصحاب  
تفرص بقاء وشكاً فعليين شحيين لموارد خاصة جرتبة لا كلية

وبعضاً : إن الاحكام الكلية إما أن يكون في دليلها عموم او اطلاق فأحد به  
عد الشك ، او اجمال فيقتصر على مورد اليقين وتجري الامة في مورد الشك ، او  
يكون له غاية او نهاية وشك في بلوغها ، فلا سقط التكليف ما لم يعلم بلوغ الغاية  
او النهاية . كالشك في تحقق العروب للصائم ، او يكون التكليف موسعاً وشك في  
مقدار الوقت ، أي تردد بين القصير والطويل ، كالشك في وقت اعتنائين انه الى  
نصف الليل او الى الفجر ، فهو ليس من موارد الاستصحاب ، لأن الشك فيه في  
المقتضي ، او يكون للتكليف مانع يسقط عند حصوله ، فاداء شك في حصول المانع  
دليل التكليف لم يسقط بعد ، مثل الشك في حصول مرض للصائم ، والحاصل من  
في غالب الموارد موافقون لهم في بقاء التكليف ، ولكن لا يحوان الاستصحاب . بل  
لأن الدليل الأول ماق على حاله والتكليف ثابت لذلك الدليل لم تقم حجة على  
رواله ، فالشك الحاصل في رواله شك في غير محله . مثلاً ، الحكر المتعير بالجماسة  
يجز ، فلو زال تعميره من بهه بحكم جماسه ، لا للاستصحاب كما بي عليه  
بعضهم ، بل لاطلاق الدليل اللفظي الدال على أن الكر يجز اذا تعير ، فلا يحكم  
بظهارته إلا اذا ثبت أن روال التعير نفسه من المظهرات .

ثم إن كان الشك في رافعة الوجود في الأحكام الوصية ، فان كان ذلك  
للاشتهاء الخارجي ، مثل ما لو شك المكلف في الخرج منه أنه وفاة او عتق ، كان  
الشك في وجود الرافع . فجري فيه استصحاب الطهارة .

وإن كان الشك من المحتند لأجل شبهة حكمية ، كحروح المدي من المنظر  
للشك في حكمه ، او لشبهة مفهومة ، كالشك في مفهوم النوم ، فالظاهر عدم جريان  
الاستصحاب فيهما ، لأنه شك في الحكم الكلي الذي استظهرنا عدم جريان الاستصحاب

فيه . نعم ، حكم الطهارة السابق لم ير له حديث ومريل ثالثة حديث وادائه  
 لطلهارة شرعاً ، وصحيحة رراره المذكورة وإن كان السؤال فيها أولاً عن الخففة  
 والخفقتين للشك في حكمهما لشبهة معهوميه ، ولكن الجواب مه عليه السلام ، لم يكن  
 أولاً مجريان الاستصحاب ، بل كان الجواب بفصل حكم مرات اليوم . نعم ،  
 السؤال الثاني كان عن حكم الشك في انه حصل مه اليوم أو لا ؟ فأجاب (ع) بحكم  
 حريان الاستصحاب فيه

فظهر من هذا أن كثيراً من الأصوليين جعل الموارد التي ذكرنا لروم العمل  
 فيها بالدليل السابق استصحاباً . مع أنه ليس من الاستصحاب في شيء ظاهرأ ، وإن  
 أبوا إلا تسميته سلك ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، وإن كان حرجاً عن حقيقته .  
 هذا كله فيما اذا كان دليل الحكم السابق الذي يراد استصحابه لفظياً ، أما اذا  
 كان لياً فلا مورد للشك حينئذ ، لأن الدليل العقلي لا شبهة في مقتضاه ، هو شك  
 فرضاً في بقاء الحكم كان شكاً في نفس التكليف ، ومجرأه البراهة

الثاني : من أجاز الاستصحاب صحيحة ررارة أيضاً من قلت له أصحاب  
 ثوبي دم رعاف أو غيره أو شيء من المني فعلمت أنه إلى أن أصيب له الماء ،  
 حصرت الصلاة وسيت أن ثوبي شيئاً وصليت ثم [في ذكرت بعد ذلك قال (ع)  
 « تعيد الصلاة وتسله » . قلت : فإن لم أكن رأيت موضعه وعلمت أنه قد أصابه  
 عطلة ولم أقدر عليه ، فلما صليت وجدته ؟ قال (ع) « تسله وتعيد » . قلت : فإن  
 طئت أنه أصابه ولم أيقن ذلك ، فطرت فلم أر شيئاً ، صليت فيه فرأيت فيه ؟  
 قال (ع) : « تسله ولا تعيد الصلاة » . قلت : لم ذلك ؟ قال (ع) « لأنك كنت  
 على يقين من طهارتك فشككت ، فليس يعني لك أن نقص اليقين بالشك ابداً » .  
 قلت : فإني قد علمت أنه قد أصابه ولم أدر أين هو فأعسله ؟ قال (ع) « تعسل من  
 ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى يكون على يقين من طهارتك » . قلت

هو عيٌّ، من شككت أنه قد أصابه شيء، أو أظرفه ؟ قال (ع) « لا ، ولكنك ربما  
تردد أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك » قلت إن رأيته في ثوبي وأما في  
الصلاة ؟ قال عليه السلام « تمسك الصلاة وبعيد إذا شككت في موضع منه ثم  
رأيتك ، وإن لم تشك ثم أنه رطاً قطعت الصلاة وعلمته ثم ست على الصلاة لأنك  
لا تدري لعله شيء أو وقع عندك ، فليس سمي لك أن تقص اليقين بالشك »

وهذه الرواية فيها اختلاف بين بعض كلماتها بما لا يضر بالمعنى ، وهي  
كأنها في الدلالة ، وذكر فيها عدم نقص اليقين في مورد

الأول ميماً ، قوله عليه السلام « فليس سمي لك أن تقص اليقين بالشك  
ابتداءً » وقد حكم (ع) بصحة صلاته ، لأنه دخل فيها بوجه سرعي ، وهو استصحاب  
إظهاره السبعة المتبعة قبل طرأ أصابة النجاسة والفحص عنها ، والثاني ميمت محمل

الثالث ، من أحوار الاستصحاب صحيح رواية أيضاً قال : من لم يدري  
أربع هو أو في اثنين وقد أحرر اثنين من « بر كعب ، كعبين ، أربع سجعات  
وهو قائم معاجه الكتاب ، وشهد ولا شيء عليه ، وإذا لم يدري ثلاث هو أو أربع  
وقد أحرر الثلاث قام فأصاف إليها أحداً ولا شيء عليه ، ولا تقص اليقين بالشك  
ولا تدخل الشك في اليقين ، ولا تحلط أحدهما بالآخر ، ولكنه نقص الشك  
اليقين ويتم على اليقين فيبقى عليه ، ولا يعتد بالشك في حل من الحالات »

وجه الدلالة أنه لا يبعد ظهورها في أن قوله (ع) « ولا تقص اليقين  
بالشك » أي اليقين بأنه م يكن قد أصب بالرائحة ، والشك بأنه أصب بعد ذلك ،  
فكون المعنى أنه يجب عنه الاتيان بر كعة أخرى عملاً بالاستصحاب ، عنه الأمر  
أن كون هذه الر كعة تأتي بها منفصلة معاجه الكتاب يُعلم أما من قوله صدر  
الرواية وهو أنه يأتي بر كعتين معاجه الكتاب ، أو أن كعبه الاتيان بهذه الر كعة  
تكون مجملة وتفصيلها يعلم من أدلة أخرى . وهذه الرواية وإن لم تكن مثل سابقتيها

في وضح الدلالة على الاستصحاب . لكن مره تلك الروايات بل وغيرهما سطره  
أن هذه أبعده وهي قوله (ع) « لا نفص اليقين بالشك » يراد بها الاستصحاب

**الرابع :** ما عن المجتبي بسده إلى أبي عبدالله (ع) قال : فإن أمير المؤمنين  
(ع) « من كان على يقين فشك فليص على يقينه فإن شك لا يقص اليقين »

**الخامس :** ما عن الخضر عن الباقر (ع) عه عنه السلام مثلها

**السادس :** ما عن البحار عنه (ع) « من كان على يقين فأصانه الشك  
فليص على يقينه فإن لنقص لا يدفع دللك »

وهذه الروايات الثلاث وإن كان يمكن تلخيصها على قاعدة « الشك السري »  
كما يمكن تلخيصها على الاستصحاب . ولكن لأجل أن وعد « الشك السري » في  
بعض صورها نقل الإجماع على عدم القول بها . وظاهر هذه الروايات حجة  
مضمونها على الإطلاق ، فكون ذلك صادف عن تطبيقها على هذه القاعدة . ثم أن  
مقارنة هذه الروايات في التعبير للصحيحة الأولى بصرحة في الاستصحاب في  
موردها ، وللتأني الطاهرة . فه قريبة على إرادة الاستصحاب بها

**السابع :** « مكانه نقاسي » قال كنت إليه وأنا بالمدسة عن اليوم  
الذي شك فيه من رمضان هل يصم أم لا ؟ فكتب (ع) « يقين لا يدخله الشك ،  
صم لرؤية ، وانظر لرؤية » يحتمل أن يراد به اليقين اليقين بدخول شهر رمضان  
فيكون معنى لا يدخله الشك . أي لا يقع فيه الشك واحتمال الدخول ، فكون  
برواه أجنة عن الاستصحاب . ويحتمل أن يراد باليقين اليقين السابق بشعاع ،  
فيكون المعنى أن الشك بدخول شهر رمضان لا يقع ، بل يلزم أن يعتبر يوم الشك  
من شعبان حتى يرى الهلال فيكون الرواية من أدلة الاستصحاب حيث

**الثامن :** رواه خاصة في موددها وهي رواه عبدالله بن سنان ، وأورده بعض  
يعبر ثوبه الدمعي وهو يعلم أنه شرب الخمر ويأكل الخنزير . قال سهل عليّ أن

أعنه ؟ فقال : « لا ، لأنك أعزته إياه وهو ظاهر ولم تستيق انه جسد إياه » وهي واضحة في استصحاب الطهارة .

**التاسع :** ما ورد : « اذا استيقنت أنك توصأت فلأيك أن تحدث وصوفاً حتى تستيق أنك أحدثت »

وهذه الأحكام هي عمدة أدلة الاستصحاب ، وأنت اذا تأملت ما لم تجد لها دالة على استصحاب الأحكام التكليفية والكلية ، لأن جميع موارد جريئة شخصية ، واطلاق التعليل في بعضها لا يدل إلا على التعدية الى أنواع تلك الموارد الجريئة الشخصية على الظاهر .

**ايضاح :**

ظهر انه لا بد من شك في وصف الموضوع من بقاء نفس الموضوع نعم ، اذا كان الشك في نفس بقاء شيء وأردنا استصحابه فلا معنى لقائه مع الشك في بقاءه وان تحلوا في توجيهه . فلو شككنا بقاء عدالة زيد لا بد من بقاء زيد عند استصحاب عدالته ، ولكن اذا شككنا بقاء زيد وحياته نستصح بقاءه ولا معنى حينئذ لقائه الموضوع فعلى ما ذكرنا أمراً لو تغير الموضوع مثل ما لو تغير بكرة ماء في حوض ثم نقص مقداراً منك في بقاء كبريته اشكل استصحابها للتغير المذكور ، ومحاولة دفع الاشكال بانحداد الموضوع عرفاً غير مجدية ، وهي محاولة النحاة اليها القائلون باستصحاب الأحكام الكلية لتغير الموضوع فيها عالياً .

## تنبيهات الاستصحاب

ينبغي التنبيه فيه على أمور :

١ — انه يكفي في تحقق اليقين السابق تحقق ما كان محكم اليقين شرعاً كموارد الطرق والامارات . فلو ثبت شيء مثل عدالة زيد بينة ثم شك في حدوث



ما يوجب الصق منصف العدالة المانعة . وكذلك اليقين اللاحق الذي يقض به اليقين الأول يكفي فيه ما كان محكم اليقين شرعاً . فلو تيقنت بعدالة شخص ثم شككت في حدوث ما يوجب الصق استصعبت العدالة . فلو قامت بينة على ارتكابه الكاثر ثبت فسقه وانقص اليقين السابق عدالته ، وهكذا غيرها من الموارد ، وهذا متسلم عليه عندهم ظاهراً ، ولكن تقديم البينة والبدح وجوهاً على مؤدى الاستصحاب من باب التخصيص لدليل الاستصحاب دليل الامارة او التخصيص او الحكومة او الورود فيه اشكال .

أما « التخصيص » فالظاهر عدمه ، لأن بين مدلول دليل الاستصحاب ودليل الامارة عموم وحصوص من وجه عالياً ، بمعنى دليل الاستصحاب لا تنقص اليقين بالشك ، سواء دلت على بقصه بينة مثلاً أم لا ، ودليل البينة معناه أعمل بالبينة سواء كان على حلتها استصحاب أم لا ، ولأن ظاهر أحجار الاستصحاب تأييد عن التخصيص لقولهم عليهم السلام « لا تنقص اليقين بالشك ابداً »

ولكن يحتمل « التخصيص » إن كان المراد من اليقين هنا ما يعم القطع وما ثبت بحجة مثل « البينة » وجوهاً .

ويحتمل « الحكومة » ايضاً إن كان المراد من اليقين القطع ويكون دليل حجية البينة مثلاً كشارح ومبين ان ما ثبتت حجته حكمه حكم اليقين

ويحتمل « الورود » ايضاً باعتبار أن دليل حجية البينة مثلاً يثبت تعدداً خروج مؤدى البينة عن الشك ودخوله في اليقين ، ولعله الأوضح . وسيأتي توضيح معنى الحكومة والورود والتخصيص والتعادل والتراجع .

٢ - إن المراد بالشك في باب الاستصحاب بناء على أخذه من الأحجار ، كما هو الحق ، هو ما يقابل اليقين ويدخل فيه الظن غير المعتمد شرعاً كما هو ظاهر أحجار الباب بل صريحها ، لأنهم عليهم السلام حملوا الشك فيها معادل اليقين وذكروا أن

اليعين لا ينعصه إلا البقي ولم يذكروا الظن فعلم انه داخل في الشك

٣ - بشرط في الاستصحاب فعلية الشك فلا يكفي الشك الفدري . فلو  
تمس الحدث ثم عمل عن نفسه وصلى ثم التفت بعدها فشك انه يظهر لها من حدثه  
السابق أم لا . صح صلاته . لأن هذا مورد قاعدة الفراغ ويظهر للصلوات الأخر .  
وبنك لو شك في الطهارة بعد الحدث لسبق وقبل الصلاة تم عمل عن التطهير وصلى  
والتفت بعد الصلاة الى ذلك لم تصح صلاته لحرمان استصحاب الحدث في حقه قبل  
الصلاة فيجب عليه الطهارة . وعمله عن الطهارة لا تنفعه نعم لو احتمل انه  
تظهر حال العقلة قبل الصلاة جرت قاعدة الفراغ وصحت صلاته . لأنه مثل الفراغ  
الأول . لأن الحدث المستصحب كالنفس

٤ - كما يجري الاستصحاب في شيء معين كذلك قد يجري في كل شيء جامع  
بين أشياء وهو على أقسام :

الأول : إن يقع بوجود فرد من أفراد كل شيء ثم يشك في بقاءه فيمكن أن  
يستصحب نفس الفرد . ويمكن أن يستصحب الكل إذا كان الفرد - مثلاً - لو يقع  
المكلف بحدث النوم وشك في الطهارة فيمكن استصحاب نفس حدث النوم له  
ويمكن استصحاب كل حدث الأصغر له

الثاني : إن يقع بوجود فرد من مقطوع البرهان وبين غير مقطوعه .  
فالظن أيضاً جريان الاستصحاب في الكل الجامع بين الفردين مثل ما لو يقض  
بحدث النوم أو الجنابة وقد نوصاً . فإن كل حدثه هو اليوم بعد زل أثره بالوصف .  
وإن كان هو الجنابة فهو باق . فاستصحب كل الحدث فبرمه الاعمال . بل هذا  
الاستصحاب حار حتى لو أحصل العمل بحيث كانت الجنابة مشكوكه . جاء

الثالث : إن يقع بوجود فرد ويعلم برؤاه أيضاً ولكن يحصل وجود فرد  
آخر من حسه معارياً للفرد الأول أو مقارناً لرؤاه . أو يحصل وجود مرتبة أخرى

من ذلك الفرد الأول بعد ريان المرة الأولى منه ، هذه ثلاث صور تقسم الثالث الأولى والثانية مثل ان يفسح يحدث اليوم ويحصل خروج المني حال نوم او بعده ، فهو بوضوح يشك برودة كلي الحدث منه ، ولكن لا يجري الاستصحاب ها ، لأن الحدث المسعر ان بالوصف ، والحادثة المشكوكه تجري فيها اصابة عديمها

وأما الثالثة فعلة بحري فيها الاستصحاب ، وذلك مثل ما لو يقف باصافة ماء يطرح مثلاً ثم صب عليه ماء ، وحالاً أزال مرتبة من اصابته ، ولكن احتمال هذه مرتبة أخرى صفة من الاصابة فيصح بقا كلي الاصابة طاهراً

٥ — ربما يقال ان دليل الاستصحاب مختصر في الأخير التي طاهرها بعد ذلك ، وانه لم تثبت سيرة العقلاء على احرار الاستصحاب في كل شيء ، فمن هذا تنبى ان الشارع هو الذي اكتمى عن الواقع بمؤدى الاستصحاب بعداً ، فالمستصح اذا كان امراً شرعياً او تترتب عليه أثر شرعي كان للاستصحاب أثره ، وإلا فلا أثر له ، لأن الأمور الخارجة عن الشرعية تسع صلب الواقع ولا يكتفى فيها بالحكم الظاهري والتنزيل

فتلاً اذا استصحابا حكمة رد العائد فان تترتب على حسنه أثر شرعي مع الاستصحاب لوجود أثر له ، وان لم يترتب عليها إلا الآثار العقلية او المعادية مثل مورد ومات لحبسه وينتفع من العشر مثلاً ، لم يكن للاستصحاب معنى ، إذ لم تترتب عليه تلك الآثار وهذا هو المراد بما اشتهر على أنه ما يجري المتأخرين من عدم حججه ، «الأصل المشتك» أي الذي يشتك المستصح في الخارج او الذي يشت آثاراً عقليه او عادية وهذا واضح ، إنما الاشكال فيما اذا كان لمن هذه الآثار العقلية والمعادية آثار شرعية ، فهل سم أمر هذا الاستصحاب المشتك ؟ وهن تترتب تلك الآثار الشرعية التي تترتب بواسطة الآثار العقلية او المعادية ؟ خلاف ولعل حملة من كلمات القدماء يستشعر بها حريان هذا الاستصحاب وترب تلك الآثار الشرعية التي كانت بالواسطة

وأما أقوال متأخري المتأخرين فظاهر بعضها وصريح بعضها عدم الترتب ،  
 وبعضهم ذهب إلى أن الوساطة إذا كانت حصة في نظر العرف جرى الاستصحاب  
 وترتب الأثر الشرعي ، وبعضهم عزم الجريان والترتب في صورة حفاء الوساطة  
 وجلائها . ولعل الأظهر جريان الاستصحاب وترتب الآثار الشرعية ذات الوساطة  
 العقلية والعادية القطعية ، سواء كانت الوساطة جلية أو خفية . فمثلاً استصحاب  
 حياة زيد العائث يترتب عليه أثره العقلي وهو ادراكه من اللوع إذا سافر مدة  
 خمس سنوات وكان ابن عشر سنين . فإذا كان للوع أثر شرعي ، مثل بقعة والديه  
 من أمواله مرساً ، فثم هذا الاستصحاب وترتب الأثر الشرعي ، على ما استظهرناه ،  
 وكذلك مثل استصحاب عدم هلال شوال بيلة الشك يترتب عنه الأثر العادي القطعي  
 الحصول وهو كون عده يوم الفطر ، فترتب على ذلك الأثر العادي الأثر الشرعي  
 من صلاة العيد والفطرة وجوهما نعم . لو كانت الوساطة عادية ، ولكنها غير قطعية  
 الحصول ، مثل مورد ومات لحينه في المثال الأول . إذا كان له أثر شرعي ، فانه  
 لا يترتب على الاستصحاب بل لا يجري . لأن المو ومات اللحية أمور عادية عائية  
 الحصول غير قطعية .

وحجة ما احتزناه . إن الشارع لما اعتمد المنتهى السابق نافياً عند الشك في بقائه  
 فلا بد أن يترتب عليه كل أثر من آثاره . سواء كان عقلياً ، أو عدياً قطعياً ، أو شرعياً .  
 لأن الشرعي يسده جملة وقوله ، والعقلي والعادي مقطوع الحصول للمستصحب  
 الثالث فقاؤه في نظر الشارع ، إذ أن نفس المستصحب في نظره باق محكم  
 الاستصحاب . غاية الأمر أن المستصحب إذا لم يكن له لازم شرعي ولو بالوساطة ،  
 لا يكون أثر لاعتبار الشارع له ، لأن المعروض أن نفس الشارع في هذا المقام ليس  
 له أي أثر وأي لازم يتعلق به عرصه . وأما العرف فيسقطون أمورهم العادية نفس  
 الواقع لا بالمجمول الشرعي بل الواقع ، ولا فرق فيما ذكرناه بين حفاء الوساطة

نظر العرف وجلاتها ، لأنه لا أثر لتعريق العرف في المقام في الوسطة بالخفاء والجلال.

٦ — الطاهر أنه كما يجري الاستصحاب في الأمور القارّة ، كذلك يجري في شبه القارّة ، مثل الرمان المحدود وحد الرمايات المنصرمة تنصرمه ، كالأكل والحركة والكلام ، إذا كان فيها اقتضاء الاستمرار إلى رمى . أما الرمان المحدود ، مثل الليل والنهار ادعى الاجتماع أو الضرورة على جريانه فيهما ، بل يحتمل دلالة رواية صوم يوم الشك المتقدمة على الجريان ، بل لعله في العرف بعد كالمستقرات فتطلق عليه روايات الاستصحاب طو شك في انتهاء ليلة الصيام لشبهة خارجية شك لأجلها في طلوع الفجر يمكن استصحاب الليلة ظاهراً ، فتثبت عليه آثاره الشرعية كجوار الأكل ، وكذلك الشك في بهار الصوم فيستصحب ويثبت عليه عدم جوار الاضطرار ، وإن كان يحتمل أن ذلك لأجل استصحاب عدم طلوع الفجر في الأول واستصحاب عدم غروب الشمس ، أو لقاعدة اشتغال الدمة بالصوم حتى يعلم بدخول الليل في الثاني

وأما الرمايات ، مثل ما لو علم أن لفتكلم اقتضاء الكلام إلى ساعة لتدريس وتعود ، ثم تيقنا بابتدائه بالتدريس مثلاً ، ثم شككنا في حصول مانع له عن اكتمال كلامه وتدريسه فيستصحب بقاؤه ظاهراً إذا كان لقائه أثر شرعي كما بها عليه في التنبيه السابق

٧ — إذا علم بحادث في زمان معين ولم يعلم وقت حدوثه ، فيمكن استصحاب عدم حدوثه إلى زمان العلم به ، وأما إذا علم بحدوث حادثين ولم يعلم تقدم أحدهما على الآخر أو تأخره فيما إذا كان لذلك أثر شرعي ، فهل يجري استصحاب عدم حدوث كل منهما في زمان حدوث الآخر مطلقاً ؟ أو لا يجري مطلقاً ؟ أو التفصيل بين ما إذا جهل تاريخهما فيجري استصحاب عدم كل منهما إلى زمان الآخر

ويتمارضان ، وبين ما تعلم ، يبيع أحدهما فيجري في المجهول ، وأما معلوم الدارح  
فلا يجري في طرفة الاستصحاب ، أهوال ولعل الأظهر التفصيل لعدم دلالة أحجار  
الاستصحاب المخصوصة موردآ على استصحاب ما علم زمان عدمه وزمان وجوده  
واصراف المطبقات عنه

ثم الظاهر أن المشهور قريب آثار تأخر مجهول لتأريخ عن معلومه حين  
استصحاب عدم حدوث مجهول لتأريخ الى زمان معلومه ولعل ذلك هو الأظهر  
خلافاً لجملة من المتأخرين .

فلو علم بموت أحد في عرة رحب وجهل بتاريخ اسلام وادته فصحب عدم  
اسلامه الى زمان موت المورث فترب عليه عدم ادته منه ظاهر .

٨ علم بما عدم ان الاستصحاب ينصبي بعدم مسبق وعروض شك في  
قائه فهو انعكس الأمر فكان الشك في حال المتنب من زمان الغير .

مثلاً لو بعد بعدة يوم الجمعة ثم شككنا في عدالته يوم الخميس . فهل  
نتفهم حكم العدالة او الخمس ؟ لس في أحجار الاستصحاب دلالة على ذلك  
هم . بل الاتفاق على حريان صالة عدم الثمن فيما لو ثبت دلالة انقطع حقيقه على  
معنى في عرفا ثبت ذلك انه في المصور السابقة حصة ايضاً في هذه المعنى دون  
غيره وهذا قبل انه نظير « الاستصحاب المفقري » الذي لم تثبت حجته . ولكن  
الظاهر ان الأصول النقطه منه على عرف أهل المحاورات ، فما صح عندهم فهو  
الصحيح في المحاورات . والظاهر أن الشارع من هذه الخبيثه بعد في جملة أهل  
المحاورات .

٩ اذا شك المصلي مثلاً في حصول فاطح عبده للصلاة . مثل الاستدبار  
وصحوه ، فالظاهر جريان اصالة عدم حدوثه فترب عليه صحة صلاته . بل الظاهر  
جريان استصحاب صحة الصلاة يعني عدم تطلابه حيث لو انصبت الأجزاء الافية

الى الماصة تمت بها صلاحه أما بوشك في فاطمة شيء لها كما لو شك في الكاه  
انه مظل بصلاته أم لا ؟ بحري المانة او الاحتياط كما مرت الاشارة اليه في  
مسألة « دوران الأمر بين الأقل والأكثر في الشبهة بوجوبه للحكمة »

١٠ مقتضى ما استظهرناه من أن الاستصحاب لا بحري في الأحكام الكلية  
والتكليفية ، بل هو خاص بالأحكام موضوعية الحرية للمكلف والموصوعات للأحكام  
والأمور الخارجية التي يترتب عليها أثر شرعي ولو بواسطة أمر عقلي او عادي قطعي  
الحصول يكون الاستصحاب كقاعده صهبة مثل « قاعدة المراع » وأمثالها تلقى الى  
المقتضى لصيقها على مواردها ، وبما ذكرناه في أول باب اشك في عدد الأصول التي  
يعرف بها المجتهد الأحكام الظاهرية عند الشك نعماً لعدمه المتأخر من مؤلفي  
الأصول .

## خاتمة

### وفيها مطالب خمسة

#### المطلب الاول

إن الفرق بين « الامارة » و « الأصل » ان الامارة هي التي أحد فيها جهة  
الكشف عن الواقع ، والأصل هو ما لم يؤخذ منه ذلك .

وفي كون ايد المجهولة كيمييه نسلطها على المال التي هي علامة الملكية اماراة او  
أصلاً ؟ وجهان ، والأظهر الامارة ، لأن ايد كان متى العقلاء عليها منذ القدم ، ولم  
يكن ساؤهم على ذلك إلا لكونها كاشعه عن الملكية لعنة الملكية في ذوي الأيدي على  
الأموان . والشارع قد أمضى ذلك ، فهي - إذن - اماراة معدمة على الاستصحاب ،  
كما أشرنا اليه في السبب الأول ، ولكن ذلك فيما اذا لم يعترف ذو اليد بأنها كانت  
سابقاً ملكاً للمدعي للملكيتها .

وهناك جهة أخرى تقتضي تقديم اليد على الاستصحاب ، وهي أن في كثير من مواردنا بل أكثرها استصحاباً على خلافها ، فيرمي تقديمها على حتى لو كانت أصلاً ولم تكن اشارة . رد لولا تقديمها على لنهدم ركنها ولما فهم للمسلمين سوق ، لأن الأكثر ما في أيدي الناس مسوق بملك الغير له . كما ان السنة مقدمة عليها ، لأن الشارع أعملها في موارد البلد كما عه عمل المسلمين . فمن كان يده شيء وادعى أحد أنه ملكه وأقام يده على ذلك عند المحاكم . حكم بمقتضى أنه له وانزع من يده الأول

## المطلب الثاني

إن قاعدي « التجاور عن العمل ، والفراع منه » هل هي اشارة أو أصل ؟ وجهان ، ولعل الأول أقرب لقوله (ع) في بعض أحاديثها « هو حين يتوصاً اذكر منه حين يشك » كما يأتي حيث اغتر الأذكرة التي فيها جهة كشف عن الواقع ، وهذا علامة كونها اشارة ، فهي إذن مقدمة على الاستصحاب كغيرها من الامارات ، ولأنها واردة في مورد وجود الاستصحاب على خلافها ، وهو استحباب عدم الاتيان بذلك المشكوك ، فلو لم تقدم عليه لزم إلغاؤها

بحقيق القاعدين :

إن قاعدة « التجاور » مع قاعدة « الفراع » متحدة أم لا ؟ وجهان ، بل قولان . فالعائلون باختلافهما فروا بينهما بأن الأولى هي في الشك في الاتيان بعض أجراء المركب كالصلاة ، بل لعلها مختصة بأجراء الصلاة ، وذلك بعد تجاور محله والدخول في غيره من الأجراء . والثانية هي في الشك في صحة عمل أمي به وخرج منه للشك في اتيان ما يعبر في العمل من حره أو شره ، وبعضهم اعبر فيها بالدخول في الغير أيضاً كالأولى .

ولعل الأخير أهم قاعدة واحده وهي « الشك في شيء بعد تجاور محله



والسحول في غيره » وهذا دعوان هو المفهوم من أحل القاعدين المتغيرة تعبيراً . بل تكاد أن تكون متحدة لفظاً ومعصوداً . والشك في الشيء يشمل عرفاً الشك في وجود الشيء الذي هو مورد قاعدة التجاور ويشمل الشك في صحة الشيء الموجود ثم إن لم يسلم صحة مثل هذا التعبير الشامل لشك في المراد من الشك هو الشك في وجود الشيء . وأما الشك في الصحة فداحل فيه ، لأنه في الحقيقة شك في وجود الشيء الصحيح برفع الاشكال . وعليه لأر سرد روايات الباب حتى يتضح ما قلناه :

١ — صحيحة زرارة قال قلت لأبي عبد الله (ع) رجل شك في الأذان وقد دخل في الأقامة قال « يمضي » قلت رجل شك في الأذان والأقامة وقد كبر ؟ قال « يمضي » قلت رجل شك في التكبير وقد قرأ ؟ قال « يمضي » قلت شك في القراءة وقد ركع ؟ قال « يمضي » قلت شك في الركوع وقد سجد ؟ قال « يمضي على صلاته » قال « يا زرارة إذا حرجت من شيء ودخلت في غيره فشكك ليس بشيء » .

٢ — رواية اسماعيل بن جابر أو صحيحة عنه (ع) قال « إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض ، وإن شك في السجود بعد ما قام فليمض كل شيء شك فيه وقد جاوره ودخل في غيره فليمض عليه » .

٣ — موثقة ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال (ع) « كلما شككت فيه عما قد مضى فامضه كما هو » .

٤ — موثقة ابن أبي عمير « إذا شككت في شيء من الوصوء وقد دخلت في غيره فشكك ليس شيء ، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه » .

٥ — رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) « كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض » .

٦ رواه ربيعة عن (ع) . « فإذا قمت من الوضوء وعرفت أنه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة ، أو في غيرها ، فشككت في بعض ما سمى الله بما أوجب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك فيه » .

٧ قوله عليه السلام « كلما مضى من صلاتك وظهور لك أنك قد كرت تذكره فامضه كما هو » .

٨ — قوله عليه السلام فيما شك في الوضوء بعد ما فرغ « هو حين يتوضأ يذكر منه حين يشك » .

٩ — صحيحة علي بن جعفر عن أخيه (ع) قال سأله عن الرجل يكون على وضوء ثم يشك على وضوءه هو أم لا ؟ قال « إذا ذكرها وهو في صلاته انصرف وأعادها ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته أجزأ ذلك » .

١٠ — قوله (ع) في الشك في الصلاة بعد خروج وقتها : « وإن كان بعد ما خرج وقتها فقد دخل حائل فلا إعادة » .

هذه عمدة ما يستدل بها في المعام من الروايات وأنت إذا تأملت كلها رأيتها شبر إلى معنى واحد وهو « عدم الاعتداد بالشك في وجود الشيء أو في وجود الشيء الصحيح بعد تجاوزه والدخول في غيره » . فالشك في وجود الشيء يكون تجاوزه تجاوز محل الشرعي ، والشك في وجود الشيء الصحيح يكون تجاوزه تجاوز الأتيان به . ولهجة الرواية الأولى والثانية التي هما قاعدة التجاوز هي لهجة ما دل من الواقي على قاعدة الفراغ . وكما يشترط الدخول في الشيء في القاعدة الأولى كذلك في الثانية ، كما دل عليه صدر الرواية الرابعة ، ودليها يقيد بصورها ، وكذلك دلت عليه السادسة بل والسابعة . لأن قوله عليه السلام « ذكرته تذكره » يدل على مضي الصلاة والظهور في زمن غير مضي ومعلوم أنه لا بد حينئذ أن يدخل المكلف في حال أخرى ، بل العشرة فيها إشعار بذلك لقوله (ع) : « دخل حائل » .

المشعر بأن حصول الحائل له أثر في عدم الاعاده وإن كان موودها الشك بعد خروج الوقت

وأما المطلقات فحمل على المفيدات ، ولا يمكن حمل القيد على العالب ، لأن طاهر هذا القيد الاحتراز بحيث يأبى عن حمله على العالب ولكن الحكم في الصلاة مشكل فيما اذا سلم منها ثم شك مثلاً في طهارتها قبل الدخول في يعقوب او غيره .

## ملاحظات

### الاولى :

نقل الاتفاق على جريان « قاعدة الداع » في جميع أبواب الفقه . وهذا هو الطاهر من الأخبار ، كما سن عليه دليل الرواية الأولى ودل ثابته والثالث ، لأن بظاهرها حملاً صريحاً قاعدة كلية . نعم ، الشيء الذي يحرج او يصرع منه ويشك فيه لا بد أن يكون في عرف الشرع بعد شيئاً مسلماً وان صار جرمه لعمل . فأجراه الصلاة أعدل مسئلة وإن تركت فصارت عملاً له اسم واحد وأثر خاص ، فتكبيره الاحرام والمانعة ، والسورة ، والركوع ، والسجود ، والتشهد ، والسلام ، كلها أعمال مستقلة ، فاداشك في واحد بعد مجاوزة محله والدخول في غيره مما بعد شيئاً لا مقدمة شيء لا يعمأ بشكه ، والرواية الثانية كالصريحة في ذلك ، فلا يعتبر مثل الهوي شيئاً وعملاً مستقلاً لأنه مقدمة لعمل . ولا تعد اجراء المانعة مثلاً أشياء مستقلة ، فلا تجري فيها قاعدة التجاوز طاهراً وإن أجراها كثير من المحققين .

وأما رواية عبد الرحمن بن أبي عديته قال قلت لأبي عديته (ع) رجل أهوى الى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع ؟ قال (ع) « قد ركع » فقلن المراد منها الوصول الى حد السجود في هويته فلا تعارض ما سبق

أما اجراء الوصول بل وأجراه العسل والنعم على وجه فلا تعد أشياء مستقلة ، ولذا لم يعتبر الشارع الشك في جزم الوصول مع الدخول في غيره ، كالشك في بعض

أفعال الصلاة ، بل ألزم العود الى إنسان ذلك الجزء المشكوك في الوضوء ثم بما بعده ، كما دلت عليه بعض الأحبار وبطل عليه الإجماع  
وأما الرواية الرابعة المار ذكرها ، فيمكن إعادة صير غيره فيها الى الوضوء  
لا الى شيء حتى لا ينافي نية الأحبار والإجماع  
ثم الظاهر عدم الفرق في أفعال الصلاة ومقدماتها بين الواحدة والمستحقة لذكر  
الأذان والإقامة في الرواية الأولى .

### الثانية :

جريان هذه القاعدة إما هو في مورد يعلم المكلف بملكه به ولكن يشك  
لأحد المعنى في كيفة صدور الفعل منه لقوله (ع) في الرواية الثامنة « هو حين  
يتوصاً أدكر مه حين شك » فلا تجري في صورة الجهل بكيفية التكليف طاهراً ،  
بل يرجع فيها الى الأصول المعدية . ولا تجري أيضاً فيما يحتمل الترك عمداً على  
الأظهر .

### الثالثة :

الشك في الشرط مثل الوضوء إن كان في أثناء الصلاة ، فالأظهر الاعتماد به  
فيلزم انقضاء ثم الصلاة ، وإن كان بعدها جرت قاعدة المراءع ، نكر يأتي به  
للأعمال المستعملة لعدم جريان القاعدة بالنسبة إليها ، وسئل عن ذلك الرواية التاسعة  
بعد حمل قول السائل فيها « ثم شك على وضوء هو أم لا » على الشك الساري يعني  
كان يعتقد أنه على وضوء ثم ردل اعتماده واعتدب شكاً

## المطلب الثالث

من مطالب الخاتمة أن أصالة الصحة في فعل المسلم مقدمة على الاستصحابات في  
الجملة ، سواء قلنا أنها أمانة أو أصل لورودها في موارده . فلو بقيت سجاسة شيء ثم

شككتنا في تطهيره استصحبا بحجته ، ولو تصدى مسلم لتطهيره حمل على الصحة  
وثبت طهارته

وقد استدل على هذه القاعدة بالأدلة الأربعة ولكن لا يحلو بعضها من عافشة .  
نعم ، الاجماع في الجملة كأنه لا اشكال فيه سوى وعملاً وسيرة . وار اختلفوا في  
بعض الصعيات .

أما ما استدل به من الآيات فلا ينافي عدم دلالتها نحو قوله تعالى « وقولوا  
لنآس حسباً »<sup>(١)</sup> وقوله تعالى « اجنوا كثيراً من الص »<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى  
« أووفوا بالعقود »<sup>(٣)</sup> ولعل بعض الأحبار لا يحلو من دلالة . مثل ما عن أمير  
المؤمنين عليه السلام « صم أمر أحيك على أحسنه حتى تأيك ، يقلت عه ولا  
تظن بكلمة خرجت من أحيك سوء وأنت تجد لها في الخير سيلاً »  
وما روى عن الصادق عليه السلام « كذبت سمعتك ونصرك عن أحيك ، فإن  
شهد عندك حمسوق قسامه أنه قال . وقال لم أهل ، فصدقه وكذبهم »

وما ورد « إن المؤمن لا يسم أحده » ونحو ذلك وهذه الأحبار أحص من  
« دعوى لأنها لا تدل . لا على روم الحمل على الخير لا على الشر . فلا تدل على لروم  
حمل كل ما يصدر منه على الصحة والصواب ، ولو ما كان صدر منه على سبب العقده  
عن بعض شرائطه مثلاً أو ما كان معتقداً هو صحته ، مثل ما لو اعتقد عدم وجوب  
الصورة في الصلاة وشك الحامل المعتقد بوجوبها في اتان ذلك المصلي لها ، فلا تدل  
هذه الأحبار على لروم الحمل على أيهاها ، لأن ركها لا يعتد شراً بالة اليه ،  
لاعتقاده عدم وجوبها . وهذه الأحبار خاصة ايضاً بالمؤمن لذكر الأخ فيها المراد منه  
المؤمن ، وهو أحسن من المسلم .

أما أصالة الصحة المطلقة في العادات والمعاملات حتى من غير المسلم فمستندها  
(١) سورة بقره (٢) سورة احزاب (٣) سورة المائدة

ظاهراً السيرة المشرفة من فديم العصور ، وإلا لما انتظم أمر الناس في معاملاتهم  
وأما تفصيل مواردها فطول به المقام . ويجمل القول فيها ان ما ثبت به السيرة فهو  
الثابت ، وإلا فلا

## المطلب الرابع

إن الاصحاب حيث استظهرنا أنه لا يجري في الأحكام التكليفية مطلقاً ولا  
في الوضعية الكلية ، كما مر ، فلا تعارض بينه وبين الأصول العديدة الحارمة في تلك  
الأحكام لعدم حرمانه . ولكن لو جرت بعض تلك الأصول العملية في الأحكام  
الوضعية الجزئية وكان في مواردها استصحاب عدم عبثها ، كما لو يقض تطهارة ، ثم  
شك في الحدث ، فعنده الإشغال يقتضي الانس بالظاهرة ، والاصحاب يقتضي  
العدم ، ووجه تقديمه واضح . لأن قاعدة الإشغال القبيح وإن قصت انقراع  
ابقبي ولكن الاستصحاب يشك ان الظاهرة المشكوكه فعلاً هي بحكم المتيقنة عند  
الشارع فهو حاكم أو وارد عليها .

## المطلب الخامس

إن الاستصحاب إذا كان رافعاً لموضوع الشك في استصحاب آخر فلا محالة  
يكون الأول مائماً من حرمان الثاني ، لأن شرط الاستصحاب تحقق ركنيه وهما  
« اليقين السابق » و « الشك اللاحق » فإذا زال أحدهما لم يجر الاستصحاب ،  
وهذا هو المسمى عند المتأخرين « بالشك السي والمسي » كما لو يقض تطهارة  
ماء ثم شك في عروص نجاسته له استصحاب صحابته وبرز كل أثر شرعي عليه من  
جوار الوضوء به وتطهير المتحس فهو ظاهر به ثوباً متنجساً فلا يجري في ذلك الثوب  
استصحاب النجاسة لزوال الشك بنجاسته حشده ، لأنه ظهري به . محكوم عليه شرعاً  
بالتطهيرة ، وإلا لألغى حكم الاستصحاب وأسد به

## الخلاصة

(أ) الاستصحاب يجري في الأحكام التكليفية والوصعية الكلية والجزئية ،  
والموصوعات عند أكثر المتأخرين ولكن الأظهر عدم حرمة إلا في لأحكام «وصعية  
الحرثة لنفس المكلف والموصوعات للأحكام الشرعية والأمور الخارجة التي يترتب  
عليها أثر شرعي ولو بواسطة أمر عملي أو عادي فظمي الحصول فيها إذا كان الشك  
في الرابع

(ب) لا بد في الاستصحاب من يقين سابق أو ما هو محكم اليقين مثل الثبوت  
«لنفسه» ولا بد فيه من شك لاحق

(ج) إن قاعدتي «التجاور» و«العراق» قاعدة واحدة طاهر أموردها «الشك  
في الشيء» بعد تجاوز عمله والدخول في غيره .

(د) «صحة النصحة» في فعل المسلم مقدمه على الاستصحاب في الجملة لورودها  
في موردده ، فلو استصحب بحاله شيء ومضى مسلم لتطهيره حمل على النصحة  
وثبت صحتها

## تعميمات

١ — ما هو الاستصحاب وما قاعدة «المقتضي والمانع» وما قاعدة «الشك الساري»؟

٢ — ما هي أنواع الاستصحاب والأقوال فيه ؟

٣ — ما عمده أدلة الاستصحاب ؟

٤ — هل عرفت نسبت الاستصحاب ؟ أوضح لنا الثالث منها والرابع والخامس  
والسابع

٥ — ماذا سطره من أحبار «قاعدة التجاور والعراق» أي قاعدة واحدة أم  
اثنان ولماذا ؟

٦ — بين الشك السبي والمسي وحكم الاستصحاب فيما

التعادل والتراجع



## التعارض والتراجع

هذا الفصل إنما يعقد لتعارض الأدلة ، والتعارض معناه : إن أحد الدليلين صار في عرض الآخر دون طوله فصار بينهما منافي بين مدلولي الدليلين وهو غير ثابت « التراجع بين الحكمين » لأن التراجع عبارة عن وجود ملاكبين للحكمين في وقت واحد لا يتمكن المكلف من امتثالهما معاً ، كذا إذا كلف « بقاد عرقين في وقت واحد ولا يسعه إلا بقاد واحد منهما » . وهما يقدم الأهم إن كان ، كما إذا كان أحدهما وثياً ، لأن الملائكة في كلا الواحدين موجود . بخلاف ثابت التعارض فإن الملائكة في أحدهما غير ثابت وإن كانت الحجة ثالثة . إذ المعروف أن كلاهما تام الحجة من حيث الدليل ، فلا تقدم فيه الأهم على غيره لعدم معلوم كونه حكماً واقعاً

ثم إن المتعارضين ، إما أن يكون بينهما تكافؤ أو يكون في أحدهما مرتبة مرجحة للأخر . وقبل بيان حكم الحكمين لابد من تقديم مقدمات

**الأولى :** إن المتعارضين إن كان بينهما سائر فلا اشكال في جريان حكم التعارض بينهما وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه ، فهي مورد سابقهما بقل ساء بعض العلماء على الرجوع إلى الأصول المخارئة في ذلك المقام . وربما قيل بانترجح بينهما بمرجحات الرواية ، أو بالتحير . ولعل الرجوع إلى الأصول أقرب لعدم تحقق شمول أحبار الترجح والتحير لمورد العموم والخصوص من وجه وإن كان به وجه

وإن كان بينهما عموم وخصوص مطلق ، فيجتمع بينهما مجمع عرقي ولا يحكم عليهما بحكم التعارض . لأن العرف يقدم الخاص على العام ويحمل العام عليه ، لأن الخاص يكون علماً أظهر من «عام في عمومته» نعم ، لو كان العام نصاً في العموم قدم على الخاص الظاهر . وهكذا في كل مورد كان أحد المتعارضين نصاً والآخر

ظاهراً يقدم النص على الظاهر ، لأن النص لا يسكن تأويله والظاهر يمكن تأويله .  
وكذلك يقدم المعروف المأمور على المطلق ويحمل المطلق عليه كأنعم والخاص المطلقين .  
على تفصيل مر في باب العام والخاص والمطلق والمفيد .

الثانية : يعتبر في المتعارضين اتحاد المورد ، فلا يعارض بين الدليل الحاكم  
أو الموارد وبين المحكوم والمورد عنه ، مثل مورد الأمارات وموارد الأصول ، لأن  
موارد الأولى نفس الأحكام الواقعية ، وموارد الثانية الشك في الأحكام الواقعية  
ولا بأس مما يان معنى « انحصص » و « التحصص » و « الحكومة »  
و « الورد » بين الأدلة .

« انحصص » هو « إخراج بعض أفراد العام عن الحكم فلا تصرف في  
موضوع العام ولا في الحكم » مثل « اكرم العلماء ولا تكرم مذهبهم »  
والحكومة هو « إخراج بعض أفراد العام عن الحكم ايضاً أو إدارته فيه .  
ولكن تصرف في الموضوع علاً » كما لو ورد « اكرم العلماء » وورد « المصم »  
ليس بعالم « ويحو » الشك في تركعات بني على الأثرة ، ولا شك لكثير الشك »  
موضوع الأول « لعالم » وموضوع الثاني « الشك » وقوله « المصم ليس بعالم »  
حاكم على الأول ، لأنه تصرف في موضوعه حيث اعتبر المصم الذي هو عالم بالنتجيم  
ليس بعالم ، وقوله « لا شك لكثير الشك » حاكم على الثاني ، لأنه تصرف في  
موضوعه حيث اعتبر شك كثير شك الذي هو من الشاكين ليس شك

والتحصص هو : « خروج بعض الأفراد عن موضوع العام حقيقة » على نحو  
خروج الجاهل عن موضوع اكرم العلماء . كما لو ورد « لعالم حرام » وورد  
« الحذاء حلال » لأنه ليس من أفراد العلماء .

والورد هو « خروج بعض الأفراد ايضاً عن موضوع العام أو دخوله فيه .  
ولكن لا بالحقيقة بل بالنسبة » لو ورد دليل يسمى بالوارد من على خروجه أو دخوله

بعداً لا حقيقة ومن ههنا تبيّن أن الفرق بين «الحكومة» و «الورود» ضئيل ودقيق . ولذلك كثيراً ما يختلف العلماء في بعض الأدلة بها حاكمة أو واردة ، وهذا اصطلاح شائع بين المؤرخين فهو رجوعهما إلى معنى واحد شامل لهما لكان أولى ولا مشاحة بالاصطلاح

**الثالثة** المتعارضان من يمكن تأويلهما قبل إعمال المرجحات وقبل التحير بينهما ؟ قيل نعم ، وهو على اختلاف مشكل ، لأن فتح باب التأويل إذا لم تكن عليه حرية أو أسس به المعروف ضد باب الترجيح الذي ثبت عليه الروايات وتبلم عليه معظم العلماء ، يدعاه من متعارضين (لا ويمكن تأويلهما أو أحدهما تأويل ، فأين إذن مورد الترجيح بين المتعارضات ؟

مثلاً لو ورد «دع علماء البلد» وورد «لا تدع علماء البلد» لا يمكن حمل الأول على علماء الخاب والأمن والثاني على الأسر بلا حرية ولا شاهد ولا انصراف ولا أسس به عد العرف ، فهو كان تأويل بألفه العرف لا بأس به وهذا معنى قولهم «الجمع أولى من الطرح» نعم ، لو كان مقطوعاً الصدور كآيس أو متواترين ولا يمكن الجمع بين ظاهريهما وحب تأويلهما أو أحدهما حسب المناسبات لعدم إمكان الطرح .

وإذا تبين هذا فنقول : المتكافئان من المتعارضين وهما أدان لا حرية لأحدهما بوجوب ترجحه على الآخر حكمهما التحجير في العمل بأنهما ، لدلالة أحدهما التحجير على ذلك ، دون التوفيق . لأن ظاهر أدلة التوفيق بل صريحها أنها في مقام إمكان لقاء الامام عليه السلام ، أما في مثل دس العدة ، فلا

وهل التحجير يدوي أم استمراري ؟ وجهان ، ولكن ظاهر مثل قوله (ع) . «إذن فتعير أحدهما فتأخذ به ودع الآخر» هو الأول ، ولأن في الأحد والخير الآخر مخالفة قطعية عملية أو التزامية .

وأما ما كان في أحدهما مريه رجحان على الآخر قليل فيها بالتحجير أيضاً ،  
ولكن المشهور بل يقل عليه الاجماع ، هو الأخذ بالأرجح مبهما ، وقيل بأفضلية  
الأخذ بالأرجح .

وهل يقتصر على المرححات المصنوعة ، وعلى ترتيب بسبب مخصوص ، أو يعبر  
ترتيب ؟ وحده وأقوال . ولعل أظهرها لروم الترجيح بكون مرجح بعد الأثرية الى  
الواقع بلا ترتيب بسببها ، وعند تعارضها وفقد الأرجحة بسببها فالتحجير

ولذكر المهم من أحوال التحجير والترجح لطهر المحصل من مجموعها

١ - خبر ابن الجهم عن الرضا (ع) قتل مجيئنا الرجلان وكلاهما ثمة  
محدثين مختلفين ولا يعلم أيهما الحق ؟ قال : « فادع لم تعلم فموسع عليك بأيهما  
أحدثت » .

٢ - خبر الحرث بن المعيرة عن أبي عبد الله (ع) قال « اذا سمعت من  
أصحابك الحديث وكلهم ثقة فموسع عليك حتى ترى القائم فتد عليه » .

٣ - مكانة الحميري للصححة جعل الله مرجحه وفي حواشه (ع) عن أحمد بن  
« وأيها أحدث من باب السليم كان صواباً »

٤ - مقولة عمر بن حفظة التي رواها المشايخ الثلاثة في كتبهم وهي العمدة  
في المقام . قال سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما مارة  
في دين أو ميراث فتحاكما الى السلطان أو الى القضاة أمحل ذلك ؟ قال « من  
تحاكم اليهم في حق أو باطل فامما يحاكم الى الطاعت وما يحكم له فامما يأخذه  
سحتاً وإن كان حقه ثباتاً لأنه أحد يحكم الطاعت وإما أمر الله أن يكفر به » قال  
الله تعالى « يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُونَ وَهُمْ أَمْرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ »  
قلت . فكيف يصحان ؟ قال : « ينظران من كان مكم من قد روى حديثاً ونظر

في حلال وحراما وعرف أحكاما فليصوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حكماً ،  
 فإذا حكم بحكما فلم يقل ، فأما بحكم الله استحب وعليها قد رد ، والبراد عليها  
 انراد على الله وهو على حد الشرك بالله » قلت فان كان كل رجل يحسد رجلاً  
 من أصحاب فرسا أن يكونوا الناطقين في جهنم واحتفما فيما حكما وكلاهما احتلما  
 في حديثكم ؟ قال : « الحكم ما حكم به أعدلهما وأفضههما وأصدقهما في الحديث  
 وأورعهما ولا يلتفت الى ما يحكم به الآخر » قلت فبما عدلان مرضيان عند  
 أصحاب لا يفصل واحد منهما على الآخر قال : « ينظر الى ما كان من رويتهما عما  
 في ذلك انسي حكما به المجمع عليه بين أصحابك فيؤخذ به من حكمهما ويترك  
 الشد الذي ليس بمشهور عند أصحابك ، فان المجمع عليه لا ريب فيه ، وإما الأمور  
 ثلاثة أمر بن رشده فتح ، وأمر بين عهته ، وأمر مشكل برده حكمه الى  
 الله قال رسول الله (ص) : حلال بين وحرام بين وشبهة بين ذلك ، فمن ترك  
 الشبهة حتى من المحرمات ومن أحد الشبهات وقع في المحرمات وهلك من حيث  
 لا يعلم » فان قلت فان كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟  
 قال : « ينظر ما وافق حكمه الكتاب والسنة وحالها<sup>(١)</sup> فيؤخذ به ويتروك  
 ما خالف الكتاب والسنة ووافق » قلت جعلت فداك أرايت ان كان العقبان  
 عرفا حكمه من الكتاب والسنة فوجدما أحد الخبرين موافقا والآخر مخالفا بأي  
 الخبرين يؤخذ ؟ قال : « ما خالف بهما الرشاد » قلت جعلت فداك فان  
 وافقهم الخبران جميعاً ؟ قال : « ينظر الى ما هم أصيل اليه حكمهم وقصائهم فيترك  
 ويؤخذ بالآخر » قلت فان وافق حكمهم الخبرين جميعاً ؟ قال : « اذا كان ذلك

(١) ذكر الامام (رح) في طائفة من المسلمين أعمالهم ذكرها في هذا  
 كتاب كانت يذهب اهل بيت النبي (ص) حتى اضطروا (ع) أن يجعلوا  
 للمفسدين بهم أحد من حجاب ليرى به عند معارض واحد بالمخالف لها لانه  
 قريبة على موافقته لرايهم (ع) .

فأرجه حتى تلقى أمامك فإن الوقوف عند الشهات خير من الاقتحام في الهلكات »

٥ رواه صاحب عوالي اللآلي عن العلامة مرفوعة الى زراره قال سألت أبا جعفر (ع) فقلت له جعلت فداك يأتي عنكم أخبار والحديثان المتعارضان فأيهما أحد ؟ قال : « يا زرارة حد ما اشتهر بين أصحابك ودع الكذب والدر » فقلت يا سيدي أيهما معاً مشهوران مأثوران عنكم فقال « حد ما يقول أعدائهما عندك وأوثقهما في نفسك » فقلت إيهما معاً مرصان موثقان فقال « أنظر ما وافق منهما فانتركه وحد ما خالف فإن الحق فيه خالفهم » قلت ربما كانا موافقين لهم أو مخالفين فكيف أصنع ؟ قال « إذن وحد ما فيه المخاطة لديك وترك الآخر » . قلت فأيهما معاً موافقان للاحتياط أو مخالفان له فقال « إذن فتخير أحدهما فتأخذ به ودع الآخر »

٦ - ما عن الاحتجاج بسده الى أبي عبدالله (ع) قال لعص اصحابه : « أرايت لو حدثتك بعدت العام ثم جئت من قابل فحدثتك بخلافه بأيهما كنت تأخذ ؟ » قال كنت أحد بالآخر فقال لي - « رحمك الله تعالى »

٧ - ما عن أيضاً بسده عن أبي عمرو الكناي عن (ع) قال : « يا أبا عمرو أرايت لو حدثتك بعدت أو أفيتك بما ثم جئت بعد ذلك تسألني عنه فأخبرتك بخلاف ما كنت أخبرتك أو أفيتك بخلاف ذلك بأيهما صكت بأحد ؟ » قلت : بأحدهما وأدع الآخر قال « قد أصبت يا أبا عمرو أي الله إلا أن يعد سراً ، أما والله لأن فعلت ذلك انه لخير لي ولكم ، أي الله لما في دمه إلا التقي »

٨ - ما بسده عن الإمام الرضا (ع) انه قال « ان في احاديثنا حكماً كمحكم القرآن ومثابهاً كمتشابه القرآن فردوا مثابها الى محكمها ولا تسعوا مثبها دون محكمها فتصلوا » .

٩ - ما عن معاني الأحاد بسده عن داود بن فرقد قال سمعت أبا عبدالله

يقول « أتم أفقه الناس إذا عرفهم معاني كلامنا ، من الكلمة لتصرف على وجوه  
فلو شاء إسان لتصرف كلامه حيث شاء ولا يكذب » .

١٠ ما من رسالة القصب الرومى بهذه الصريح كما ذكر عن الصادق  
( ع ) « إذا ورد عنكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق  
فحدوه ، وما خالف كتاب الله فحدوه ، فإن لم تحدوه في كتاب الله فاعرضوهما على  
أخبار فما وافق أخبارهم فحدوه ، وما خالف أخبارهم فحدوه »  
وفي بعضه أمر بالعرض على كتاب الله ، من رسول الله ( ص ) ثم التوقف  
والرد إليهم .

وفي أخبار عديدة أمر بالعرض على أحد هؤلاء دون غيرها من المرجحات  
وأنت إذا أمعت النظر في هذه الأخبار تجد أن بعضها يأمر بالتحجير ، وهي  
الثلاثة الأولى ، وأما باقيها فيرجح رويها لا نحو الأهلوية ، لأن لها آية عن  
ذلك ، كما هو واضح ، ولكن معقولة أن حطه أمرت بالأحد الأشهر رويها ، لأن  
صدرها عدها ، بل صرح في الأحكامين دون الرواية ، ثم أمرت بالأحد بموافق  
الكتاب والسنة ومخالف القوم معا ، ثم بمخالفهم فقط ، ثم بمخالف من حكمهم  
وقضائهم ، ثم بالتوقف حتى له الامام عليه السلام  
ومروعة رواية أمرت بالأحد الأشهر رواية عدد الأصحاب ، ثم بالأعدل  
والأوفق ، ثم بمخالفهم ، ثم بالأحوط ، ثم بالحيج

والروايتي الاحتجاج - وهي السادسة والسابعة - أمست مرجح الأحدث  
رمياً ، وهو الأخير من الروايتين ، وإنابه أشارت إلى أن ذلك للتقية فيسعي حملها  
على ما إذا احتملت روايته الأولى من المتعارضتين للتقية دون الثامنة ، كما إذا كانت  
الأولى محض من يتنمى دون الأخرى ، وإلا فلو انعكس الأمر بأن كانت الأولى  
بنيه وبين الامام ( ع ) محسب ، ولثانية محض من بعضهم ، كان العمل بالأولى لحمل

الثامنة على الثقة . (إلا إذا أحتمل أن الإمام (ع) أمره بالعمل بالثقة فيكون العمل بالثقة ثقة حتى يرتفع موحها . هذا ولكن الإصناف أنه لا يبيح عند هذه الرواية وسبقها من أحوار التراجيح ، لأن موردها المشاهدة مع الإمام عليه السلام وأما الثامنة والتاسعة فذكرت ترجيح الدلالة . وأنه لا يسرع الأساس لطرح الأحوار الموهمة أو العمل بالمحمل منها . بل يأخذ بالنص أو الظاهر ويحمل المحمل عليه .

وأما العاشرة فأمرت بالعرض على الكتاب ثم على أحوار القوم . ونقصها على الكتاب واسعة ، وفي جملة على أحوار القوم فقط . فهذا الاختلاف الكثير في بيان المرححات ومقدارها وترتيبها والافصاح على واحد منها ، مما يدلنا دلالة واضحة على عدم انتزيبها . وعلى أن المهم هو الأحد بالأرجح والأقرب إلى الواقع مهما كان ، لأن المرححات المصنوعة كلها تنصرف إلى الواقع ولو كان الترتيب واجباً لاهتم به أنفاس عليهم السلام لشدة الحاجة إليه ، إذ عليه يرتكز قواعد الأحكام ومعرفة الحلال والحرام وإن مراتب المرححات لو كانت لازمة لكانت معلومة عند أصحابهم المصطفين لأحكامهم وأهم عليهم السلام أهموا في بيان أصل الترتيح . ولذلك وردت أحوار كثيرة فيه دون ترتيب .

وما يتراءى من ظهور المقولة والمرهونة في الترتيب غير مسلم . لأن مثل هذا التعبير والتركيب يستعمل كثيراً في الأمور التي لا ترتب بها ، وبو مسلم ظهورهما في ترتيب حكم الجمع بينهما وهي مختلفة ترتباً ومخالفة لقيمة الأخبار . وإن تعدي كثير من الفقهاء في العفة عن المرححات المصنوعة إلى كل مرجح يوجب الاطمئنان والأمرية إلى الواقع وعدم ملاحظة الترتيب الوارد في المقولة الجلي وكثير

ثم إن سالم العلماء على الترجيح حتى كاد أن يكون بلا خلاف إلا ما ربما يظهر من عبارة الشيخ الكليني - رحمه الله - من التحير يدلنا دلالة لا ريب يحتجها أن



ذلك التام كان بين أصحاب الأئمة (ع) أيضاً لانسان العصر فعلى هذا يتضح أن أحبار التحية المطلقة إنما و دت في مقام الكافة التام بين المعارضين وعدم وجود مزية مرجحة لأحد الطرفين ، لأنه على ما ذكرنا يكون ذلك حين وجود المرحح أمراً مذكوراً في أذهان أصحابهم ، هذا أصلها عليهم السلام احكم بالتحية عرف الأصحاب أن ذلك في مقام الكافة التام وعدم وجود مزية

## تنبيه على أمور

**الأول :** عل المراد بمخالفة الكتاب في أحبار الله ايجح ليس هي خصوص المخالفة بالنقص والسلب الكلي ، لأن عدم حجية المباح الصريح شيء معلوم لكل أحد ، وذلك لأن الخبر المخصص للمحرر أن يحرف ومأخذ وقد نه أئمة الهدى (ع) أي أنه يحرف في أحبار أخر غير أحبار الله ايجح عند المعارض ومثل هذا اذا كان صريح المباح لا يرويه أحد ولا بعض حذمي مدسسين لرعاغ المعقلين لا لعرفاء المؤمنين ، ولا سأل مثل درارة وأمثلة من علماء أصحابهم عنه من الامام (ع) ولا يجعل عددهم في عداد المعاصرين أفعى انه هل يرب أحد منهم في كذب مثل قول فائل إن الأئمة يثرت ضعف ما يرثه الذكر مثلاً ونحو ذلك ؟ فإيراد إذن من المخالفة للكتاب في هذه الباب على الصاهر هي مطلق المجانبة ولو مثل العموم والخصوص أو الظاهر وغير الظاهر ونحوهما ، ولذلك رجحنا في باب « تخصص الكتاب » في الجزء الأول عدم حوار تخصيصه بحد الواحد ما لم يحذف فرائض توجب الاطمئنان الأكيد بصدوره بحيث يكون كمفقوع الصدور ، وإن كان هذا خلاف المشهور ، وقد أوضحنا ذلك في محله .

وأما مخافة العموم فوجهه أن ذلك إما لأجل قوة احتمال صدور الموافق لهم بحجارة ، وإما لأجل أن كثيراً منهم كانوا يظهر من الخلاف لأهل البيت الظاهر عليهم السلام فأحدون الأحكام منهم (ع) للفتوى بخلافها ، كما ورد في خبر اسحق

الأرحاني الذي رواه الشيخ الأنصاري - رحمه الله - في مرآته قال قال أبو عبد الله (ع) « أتدري لم أمرهم بالأخذ بخلاف مايقوله ؟ » فقلت لا أدري فقال : « إن علماً صلوات الله عليه لم يكن يدين الله شيء إلا حائف عليه إرادته لا يتطال أمره ، وكانوا بألوه صلوات الله عليه عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفتاهم شيء جعلوا له حذراً من عندهم » الحديث .

والظاهر أن كلا هذين الوجهين صاروا السب في جعلهم صلوات الله عليهم بمنفعة هؤلاء انقوم من مرجحات الخبر عند المعارض وفيه عده لا بأس بالأحاديث الموافقة بهم .

الثاني من المنسوبات : يلزم الفحص عن المرجحات من التحجير بمعنى انه اذا وجد حريان معارضان لا يعلم انهما متكافئان او في أحدهما مزية توجب رجحانه فلا يمكن المبادرة للأخذ بأحدهما تحجيراً ، بل يلزمه الفحص عن مرجحات السد وجهة الصدور والموافقة للكتاب والسنة ومرجحات الأدلاله وهكذا حتى يسير عده حال الحريين ، فان كانا متكافئين تحجير بين العمل بأيهما شاء وترك الآخر تماماً كأنه ليس بحاجة على ما استظهرناه من التحجير السدوي لا الاستمراري وان كان لأحدهما حجة ترجيح يوجب أقرينته الى الواقع لزم الأخذ به وترك الآخر

حجاً على وجوب الفحص : بعد الاجماع المقبول ظهور أحوار الترجيح مثل قوله عليه السلام « ينظر الى ما كان من روايتهم عني ذلك اندي حكماً به المجمع عليه بين أصحابك فيؤخذ به » .

وقوله عليه السلام « ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وحائفت .

فؤخذ به »

وقوله عليه السلام : « ينظر ما هم أمل اليه حكمهم وقصاتهم فيترك »

وقوله عليه السلام « أظن ما وافق مهما فانتركه » .

وقوله عليه السلام « فاعرضوها على كتاب الله »

وقوله عليه السلام : « فاعرضوها على أخار ... » .

وغير ذلك مما ظاهره البحث والنظر الى أن ينصح وجود المرح او عدم

وجوده .

والذي يلقت النظر الى حقيقة ما استظهر به أن موارد الترجيح التي لا تحج

الى الفصل لم تذكر فيه الايام عنه السلام كلمة « أنظر » او « اعرضها » مثل

« حد بما فيه المداينة لديك » فان الفقه يعرف لأحط صياها فلا فصل . ولكن

بعد أن يتحصر الفقه جميع آيات الأحكام وأحاديثه وأخبار القوم ولذلك

أمره عليه السلام «عمن النظر والعرض ولا يعني بالفصل إلا ذلك

**الثالث من التنسيهات :** انه اذا اتعت امر حجاب ولزم التحير بالمحتد في

ذلك المسألة - سواء أكان اجتهد مطلقاً او محزناً - يتحير في عينه فيعمل بأيهما

شاء . أما بالنسبة الى مقتديه فهل يعني بعملهم على طوق ما حذر هو من الخ من لزوماً ؟

او يقتضيهما التحير في العمل على طوق واحد من الخ من حيث كن مقتد محذر ما شاء

من أحد الخبرين فيعمل به ؟ وجهان من قولان . والمسألة لا يحبو من الاشكال

وتحتاج الى التأمل .

**الرابع :** يظهر أن التعارض والتكافؤ في مثل أقوال النبويين في معاني

الألفاظ وأقوال علماء الرجال في أحوال الرواه وبحوهم يوجب التسايط ، لأن

الظاهر ان الأصل الأولي في معارض الشين المتناقض كما حققه المحققون ، لأن

حجة المذكورات من باب الطريقة الموصلة الى ساحة الواقع لا السيه التي تجعلها

بعضها ذات مصلحة يلزم الأحد بها لبعضها لا لجهة طريقتها ، وهذا تعارض

النظر بقان سافط ويرجع في المسألة الى الأصول المقررة لها

## الخلاصة

الجدول المتعارضان إن كان بين مدلوليهما إطلاق وتقييد حمل لمطلق على التقييد .

وإن كان يسيما عموم وحصوص حمل العام على الخاص على تفصيل مر في ماينها .  
وإن كان يسيما عموم وحصوص من وجه رجع في مورد التعارض الى الأصول الجارية في ذلك المقام على وجه .

وإن كان يسيما سبب ، فإن كانا قطعيين وجب تأويلهما أو أحدهما بالمسبب ، وإلا فإن أمكن تأويلهما بما هو مقبول عند العرف ومصرف إليه تآويل وإلا فإن لم يكن أحدهما حاكماً أو وارداً على الآخر خرى حكم التعارض يسيما ، فإن لم يكن في أحدهما مرة توجب رجحانه تعبر في العمل بأيهما شاء وإن كانت مرته توجب الأقرية الى الواقع مثل الأعدلية والأورعية والأشهرية وبحوها قدم صاحبها ، فإن تعارضت المرححات قدم الأرجح منها والأقرب الى الواقع ، وإلا فالتعير ظاهراً بعد الفحص عن المرححات وعدم العور عليها

### تعريفات

- ١ — ما الفرق بين باب الراجح وباب التعارض ؟
- ٢ — ما هو « التخصيص » و « التخصص » و « التورود » و « الحكومة » ؟
- ٣ — أقتصر في المتعارضين على المرححات المنصوصة وعلى ترتيب مخصوص ، أم يتعدى الى غيرهم بغير ترتيب ويؤخذ ما يوجب الأقرية الى الواقع ؟ وماذا تستظهر من الأخبار في ذلك ؟
- ٤ — عدد معارض أقوال الفقويين أو أفواة علماء الرجال مما يتعلق بالحكم الشرعي ما هو المراجع ؟

الاجتهاد والتقليد

## الاجتهاد

الاجتهاد في اللغة : هو بذل الجهود في طلب شيء . وفي اصطلاح  
علماء : هو معرفته استنباط الاحكام الشرعية من أدلتها .  
وهو إما مطلق أو متجزى .

فالمجهد بالاجتهاد المطلق " هو المعروف باستنباط جميع الأحكام الشرعية من  
أدلتها الجملة " .

والمتجزى " هو المعروف باستنباط بعضها كذا " . وإيضا قلنا ( المجتهد )  
لا حرج الأدلة المشكلة التي تدافع عن المجتهد في شكل من العيا معها وبأمن ،  
ولا يصح ذلك في اجتهاده طهرأ لأنه يصدق عليه عرفاً به عا ف يستنبط الأحكام  
إذا كان عرفاً باستنباط معظمها ، ولأن القصور يس من جهته ، وإيضا هو من اشكال  
الأدلة . ثم انه لا اشكال ولا ريب في امكان الاجتهاد الأول في هذه العصور وتحققه ،  
كما لا اشكال في امكان الثاني وحققه لأن المطلق لا يمكن حصوله دفعة ، بل شيئاً  
فتتأ وهو معنى التجزي . ولأن ظهور الألفاظ حجة في حق كل عرف به ، وحجة  
الآيات ، الأخر مطلقه لكل عرف به . فانه الامر يحتاج الى بحث عن المعارضات  
لها والمعرض ان المتجزى متمكن من ذلك .

ثم هل يكون سواء حجة على نفسه ، الأظهر الحجة ، لأنه عام بالحكم في رأيه  
والعالم بالحكم بلزومه العرف به . وعلى هذا لا يحتاج الى رجوعه الى المجتهد المطلق  
في حوار عمله انتهى به ، فتدل بعضهم ان المتجزى محال أن يعرف حكم به  
بعد ظاهراً بعد ما كانت خطابات الأحكام موجّهة في السائر عامة لا الى أرباب  
الاجتهاد المطلق خاصة ، فكل أحد عرف حكمه بلزومه امثاله

أما بقود حكومته فالظاهر العدم لظهور أحاد نص العقبة حاكماً في المجتهد  
المطلق نعم ، لا يبعد شمولها للمجتهد في معتمد الأحكام العامة بلوى

## التقليد

( وهو جعل عبر المجتهد عمله موافقاً لاعتوى المجتهد في الأحكام الشرعية )  
 فهو مقدر للعمل ولا يحتاج إلى سفسه عليه ، إذ لا دور مع التقارن ، ولا ريب  
 في وجوبه على من لا يمكن فعلاً من الاجتهاد والاحتياط ، لأنه ظاهر أن باب  
 الرجوع إلى أهل الخبرة وعلى سيرة العقلاء في جميع شؤونهم وأحوالهم في أمور  
 دينهم وديارهم ، بل لولاه لاحتل نظام العالم ، لأن كل فرد فرد من أساس لا يجمع  
 علوم الدين والدنيا مع أنه يحتاج إلى كثير منها ، فلو لا رجوع غير العالم بها إلى العالم  
 بها لتعطلت نظام الشريعة والأحكام الشرعية . وإن الشارح أمضى عمل العقلاء في  
 الرجوع إلى الفقهاء بأوامر شتى ومصامير مختلفة . كأخبار مدح العلماء وأهم ورتة  
 الأساء (ع) ، وأوامر الرجوع إليهم والأحد عنهم والسؤال منهم وأخبار الأمر  
 « لتعقده لتعلمه والتعلم ، وكأنه يحق لأجل الإبداء من الفقهاء لناس وحذر الناس  
 عيب الإبداء . وكنموذج أية سؤال أهل الذكر وإن كان الظاهر إرادة خصوص  
 العترة (ع) منها لو ود ذلك . وكأخبار مروية عن أهل البيت (ع) .

١ - ما روي من قول عبد العزيز بن المهدي للإمام (ع) ربما احتاج ولست  
 أنفك في كل وقت ، أفوس من عبد الرحمن ثقة أحد عنه معالم ديني ؟ (ع) (بعم)  
 وظاهرها أن قبول قول الثقة في الرواية والاعتوى كان معلوماً عند السائل ، وبقرير  
 الإمام (ع) له على ذلك يدل على حجية قول الثقة .

٢ - جواب الإمام (ع) كتابة عن السؤال عن اعتماد عليه في الدين فكيف .  
 « اعتماداً في دسما على كل من في حسا كثير التقدم في أمرنا »

٣ - قوله (ع) حسب سأله من أبي يعقوب عن يرجع إليه إذا احتاج أو سئل  
 عن سأله « فما سمعتك عن الثممي » يعني محمداً بن مسلم

٤ - قوله (ع) لتعيب العفر فوق « عليك بالأسدي » يعني أبا حنيفة .

٥ قوله (ع) لعلي بن الحسين « عليك بذكر ما من آدم المأمون على الدين والديا » .

٦ قوله (ع) لأبي بن تغلب « اجلس في مسجد المدسة وأنت أسير فاني أحب أن يرى في شيعتي مثلك » .

٧ التوقيع الشريف المروي عن الحجة - عجل الله تعالى فرجه - لاسحق بن عوف حين سأله عن مشاكل اشكلت عليه . كما عن ائمة واكمال الدين والاحتجاج فكتب (ع) فيما كتب « واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة احاديثنا هم حجتني عليكم وانا حجة الله » .

٨ ما عن الاحتجاج عن تفسير العسكري (ع) في حديث طويل قال فيه (ع) « فاما من كان من العلماء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللموام أن يقدره » الى آخره . هذه الصفات من الأحرار مجموعها تورث انقضاء ما يطلب ، حتى ولو كان في بعضها ضعف في سند او دلالة ، لأنها محيرة بعمل العلماء بها ومع صلحاء عليها ، مع تأييدها سيره العقلاء على الرجوع الى أهل الخبرة الذي عليه اطباق البشر قاطبة .

## حول تقليد الأعلام

اختلف العلماء في وجوب تقليد الأهل علماً وعدمه على أقوال

مها . وجوب تقليد الأهل مطلقاً ووجوب المحصر عنه .

ومها . عدم وجوب ذلك مطلقاً من يتخير بين الأهل والفاصل ولكن تقليد

الأهل أفضل

ومها . وجوب تقليد الأهل مع العلم به عساً والمحصص عنه مع العلم به

اجمالاً إذا علم بالاختلاف سه وبين المفصول في الفاضل مفصلاً او رجحاناً ، ويتخير



إذا لم يعلم التفاصيل ، ولم يعلم الاختلاف بينهما . أما مع العلم بالأول والشك في الثاني أو العكس فهل يتخير ؟ وجهان بل قولان ظاهران  
وهذه المسألة - أي تقليد الأفضل - هي معركة الآراء بين العلماء والأقرب منها هو الثاني ... حجتنا على ذلك :

أولاً : إن التقليد لما كان من باب الرجوع إلى أهل الخبرة فلا إرغام عقلاً وعرفاً في هذا الباب بالرجوع إلى الأفضل ولذلك لا يرى العقلاء يقعون بالرجوع إلى غيره . فمن عمر داراً على رأي معمار بوحده اعترف به بالمعارة لا يعتقد رأيه حجة ومن استشار بها ، موسطاً فكذلك بل حتى في الأمور المهمة يرى العقلاء يرجعون إلى المفصول بلا تكبر ، كالرجوع إلى سائر الأطباء مع وجود واحد أعلم منهم وعلى ذلك جرى اعتقاد العلماء . نعم الرجوع إلى الأفضل عندهم أفضل  
فإن قلت فكيف نتعلم من يقدم المفصول على التفاصيل في باب الإمامة وما الفرق بينه وبين باب التقليد ؟

قلت الفرق بينهما عظيم ، فإن هذا الباب إنما يحتاج المكلف فيه إلى التمسك بعمل منه بحسب لمعرفة الحكم وقبول كل فيه عالم بالحكم حجة

وأما باب الإمامة فيحتاج إلى إمام واحد يكون هو الرأس والرئيس القاصص على أئمة أمور الدنيا والدين ، ويجب متابعه وطاعته على جميع أساس فكيف لا يكون أفضلهم ؟ وإذا كان مفصولاً كيف يُلزم الأفضل بتابعته ومبايعته والالتحاق له في أمور الدنيا والدين ؟ مع أن الأفضل يرى أن المفصول لم يصل إلى الأحكام كحصوله أساساً فكيف يتابعه . وعلى كل فالمرء في كثرة واضحة هذا غير الأدلة العقلية التي هي أجلى من أن تحتاج إلى بيان .

ثانياً : أن معنى الأعلّم هو شيء منهم لم يتصح عند العلماء وأهل الخبرة انهم  
فصلاً عن عوام الناس ولا سيما الدو والعجائز وبساتع سيرة وأبناء خمس عشرة

سة ، فإذا كان العلماء وأهل الحجة انقسموا الى الآن لم تنفعوا على المعنى المراد من الأعمى وما هو المشاط فيه . أهو الأخود مسكة أو هيماً ؟ أو الأكثر إسقاطاً أو اطلاعاً ؟ فما هو إذن حد جهال العوام . أيجتهدون في تعيين معناه ؟ أم يقدرون أهل الخبرة وهم في حيرة ؟ أم يقدرون الأعلام في معنى الأعمى ؟ وهو دور صريح

هذا مع ان تعيين الأعلام بعد عرض معرفته معناه امر مشكل جداً أيضاً فإنه امر يحتاج فيه الى الاطاحة بعلوم جميع العلماء . لانكم في معرفة علم نفسه واحد او أكثر ، وكيف تحيط أهل الحجة بعلوم جميع أهل الارض من العلماء ومن في الروايا والخفايا ان هذا التكلف شاق من أصله لانتساب شريعه مع احكام شريعة السهلة السمحاء .

مع ان الأعلام لو كان اقدم فكان معناه نالي أمر الامامة في لأهبيه ، فيقتضي أن يرر في ذلك من حفظه هذا الدرس وسنده ( ع ) الأخبار الكثيرة المتواترة المتصرفة الى سائر في مشرق الارض ومغرب ، حتى يعلم العالم الاسلامي اجمع ذلك ثلثا بقوا في معيونه ببلده . الأعلام فتصدق جميع اعمالهم وعبادتهم والاماد بالله ، مع انما لم ير عيياً ولا اثرأ من ذكر العلميه في الاحياء ، في حين ان الأئمة عليهم السلام سعي أن يبلغوا هذا الأمر اليه الذي تنبي عليه فروع الدين اجمع وسندوا به اصحابهم . دالاً لم يسألوهم عنه . كما اهتموا بأمر الأئمة التي تنبي عليها اصول الدين اجمع ، بل معرفة الأعلام ربما تكون أصعب على الناس من معرفة الاحكام ( ع ) لأن احتشاد الامام بيد علام العيوب يعصي به الى نالي ( ص ) والنسب ينص عليه منحصر من اصحابه . ولكن لا علم معرفته موكولة الى المكلف ، والعلم شيء عامص يصعب تمييز مرانه حتى يعرف . الأعلام فيه . مع انه قد يبتلى بوجوب نفسه وتغييره لأجل بعيد بين آو به واخرى فما اذا مات الأعلام ثم الأعلام والأعلام في أرمة مقاربه

وهذه احذر التقليد سردها عليك لعدمك تصحيحها هي تجددها شائنة من ذكر  
الأعلمية التي تكلف بها الاساس في اهل لحظة من بلوغه . كلا من لا تجسد فيها إلا  
الأمر بالرجوع الى كل عام فقه . اير لاحاديثهم مع نصريقتهم

فترى الامام (ع) يرشد في احد الاحكام الى جماعة من اعلام اصحابه في  
اوقات متعارفة مع عد السوي بينهم في الفصل قطع ، ومع تمكثهم من الرجوع  
اليه (ع) بل في رواه بغير العسكري (ع) وهي الأخيرة ظهور في استحج لقونه  
فيها « فنعوم أن يقدوه » مع ان النجم لا يكون في اصل التقليد لوحونه بل  
في الأفراد فنعوم ان انه يحجر للعوام تقليده او يقد ان يرد غيره من انصف  
بتلك الصفات .

وفي بعض تلك الاحبار السابعة قول اسئل للامام (ع) أفيوس من  
عبدالرحمن ثقة أحد عه معلم ديني ؟ فان (ع) « نعم » ففهم منه ان الكفاية  
الوثيقة شيء معروف في اذهابهم معروف عه عدده . وتقرر للامام (ع) انه اعظم  
حجة على الكفاية من دور احتج الى الأعلمة

وحاصل الأمر ان الدخول في تلك الاحبار بامعان يجدها واضحة الدلالة على  
ان المأخذ هو المعاشرة والورع دون الأفقية لان كلها وارده في مقام اسيان . فان متى  
يؤخر اماء الله عليهم السلام احكم بالرجوع الى الأعلمة ؟ ومتى ذكره ؟ مع صيب  
الحاجة الشديدة الاكيدة اليه بما لا يريد عليه .

مع ما في وجوب الرجوع الى الأعلمة فخط من امتثال والحرص عليه وعلى الناس ،  
إذ كيف يمكن الواحد على ادارة دهي أمور الدين والعلم ، وقد عرف المجربون  
كيف شق على العالم الواحد اذا است له الرئاسة العامة ادارة شؤون جميع  
المستفتين والفتوى بحيث يكون في الحكم عر وحرر [ إلا أن يكون امر جمع مدداً  
بالعصمة ، مؤيداً بعباده رعايه ، مسنداً علومه من الله كالنبي والامام عليهم السلام

وأما القول بوجوب الرجوع إلى الأعم في مورد العلم بالتفاصيل أو العلم بالاختلاف في الفتوى وتفسد التحجير في ذلك - الذي أشتبه على الإطلاق بصورة احتمال التساوي في العلم واحتمال التساوي في جمع الفتوى ، فهو تعسف بصورة بادره جداً مدحقة بالعلم ، إذ يعد جداً التساوي في العلم بحد واحد بلا ترجيح ، وكذلك يعد جداً الاتفاق في العساوى مع اختلاف ما بينها في الأصول والمواضع المقررة لها في الفقه ، ومراجيح الأحكام المتخلعة ، واختلاف الأدوار والآراء في كل مورد من مواردها الذي يوجب ذلك كله عدم اتفاق في عساوى

فمن اتفق اثنان من صدر الاسلام حتى زماننا هذا في فتاويهما جميعاً ، يعلم صحة ما أقول كل من راجع أقوال الفقهاء ووفق بها

والحقيقة أنه حصل لكل أحد عند التضر والتفكير علم عادي أن كل فقيهي تردد بينهما الأعم لابد أن يكونا مختصين في عصر الفتوى ، وأنه لابد أن يحصل له ظن قوي جداً باختلافهما في درجة العلم من باب إحقاق المشكوك بالأعم الأغلب لأن فرض التساوي بينهما في العلم احتمال واحد من بين ألوف الاحتمالات في مراتب التفاوت التي يمكن أن يقال أنه لا نهاية لها ، فكيف نطو الأحكام على هذه الأوهام ١٩

## أدلة لزوم تعليل الأعم

استدل أفاضلون بلزوم الرجوع إلى الأصل بأنه أقرب إلى الواقع أو الأصل به أقوى

وهو مدفوع بأنه قد يتمكس الأمر فيما إذا وافق قول المفسر قول الميت الأصل من الحلي الأصل أو وافق الاحتياط أو أقول المشهور أو غير ذلك . واستدلوا بالاجماع المقول وجوابه أن هذه الفتوى لم تكن معروفة عند القدماء ظاهراً ، بل لو ادعى مدع الاجماع من أصحاب الأئمة (ع) على العكس

لم يكن بخارفاً ، لأنه لم يرد عليهم إلا أنهم كانوا يرجعون الى أقرب فقيه وأبسر رأو  
من دون ملاحظة الأعلسة ، ورشادات الأئمة عليهم السلام كانت على هذا النحو .  
كما مر بمودع من في أحد الباب ولكن اشهر هذه الفتوى في العصور  
المتأخرة اشتهاراً كبيراً فأين الاجماع يا ترى ؟

واستدلوا بمقبولة عمر بن حفصة المذكورة آنفاً تعاملها على طولها في أول  
أحبار النزاح وهي لا تدل على ذلك ، لأب واردة في مقام الحكم لا الفتوى  
والتقليد . ولو سلم عمومها للفتوى او اختصاصها به فهي على مدعى أدل . لأن  
الامام (ع) قال فيها : « سطران من كان منكم من قد روى حديثاً ونظر في حلالها  
وحرامها وعرف أحكاماً فليصو به حكماً » في قد جعله عليكم حكماً « أي أخره  
فلم يذكر شرط الأعلسة مع انه في مقام اسأل قطعاً وأما قوله (ع) فيها بعد ذلك  
بعد فرض اسائل احسار كل واحد من المتخاصمين حكماً غير الآخر فاختلف  
الحكماء في حكمهما « الحكم ما حكم به أعدلهما وأفضهها وأصدها في الحديث  
وأورعها » الى آخره . فانه هو في مقام قطع الخصومة لأجل اختلاف الحكمين  
وفي هذا المقام لا يصح من انه جع ذلك لحكم مادة الرابع

وكذلك الكلام في استدلالهم برواية داوود بن الحصين عن الصادق (ع) في  
رجلين امقا على عدلين جعلهما سبهما في حكمهم وقع بينهما خلاف . واختلف  
العدلان يسبهما عن قول أيهما بمضي الحكم « قال (ع) « نظر الى أفضههما وأعلمهما  
بأحادثها »

وأما قول أمه المؤمنين (ع) للأئمة « احبر للحكم بين الناس أفضل رعنك »  
فظهره انه للارشاد لا للوجوب . لأنه في مقام صب القضي الحاكم وهوود حكم  
المفصول عما لا اشكال فيه .

وردة القول إن من مجموع ما ذكرنا لا بعد أن يحسن القطع بالتحجير بين

تقليد العاقل والمعتدل ، ولو قيل ان العامي — الملتصق الى أن التقليد من باب الرجوع الى أهل الخبرة وأنه لا يلزمه العقل في هذا الباب مرجح الأفضل — يجوز له الرجوع الى المعتدل من غير تقليد للأفضل في هذه المسألة ، ولا سيما اذا اطلع على أحوال التقليد التي يذكرها له العلماء فلم يجد فيها عيباً ولا أثراً للأعلمية . بل وجدها ظاهرة في التحجج مع أنها في معظم البسائط لكأن له وجهه ، ولكن رأى أهل التحقيق من المتأخرين انه لابد له من تقليد الأعلام في هذه المسألة

### اشتراط الحياة في مرجع التقليد

الظاهر عدم جواز تقليد الميت ابتداءً للاجماعات المنقولة المستمدة عن الأساطين المعبر ، وحال في ذلك كثير من الأخاريين ، والظاهر من الاجماع سابق عليهم ، ولأن الميت لا رأي له ، ولعدم دليل المعبر على جوارحه ، لأن أحوال أصل التقليد ليس فيها دلالة على ذلك ، بل هي مصروفة الى أحياء المعصومين . وأما القاء على تقليد الميت فتدليله غير ظاهر . بل بعض الاجماع المنقولة على عدم الجواز ظاهراً يعين الاستدعاء والاستدانة . نعم ، استدلال عليه باستصحاب الأحكام السابعة ، وجوابه : بانها من جريانه في الأحكام التكليفية مطلقاً والوصفية الكليه كما مر في محله . وأما من أحردها فيها فله عه أجوبة أخرى . وعلى كل حاله ليس في أدلة محورية دلالة واضحة على الجواز ظاهراً .

### تمزيقات

- ١ — ما هو الاجتهاد وما هو التقليد ؟
- ٢ — ما دليل القول بوجوب تعبد الأعلام ، وما دليل القول بعدمه ؟
- ٣ — ما هو الفرق بين باب ( الامامة ) وباب ( التقليد ) ؟

تعليق وتمحيص

لبعض أدلة الأحكام

## تحليل وتمحيص لبعض أدلة الأحكام

علم من طي المباحث السابقة أن أدلة الأحكام الشرعية التي اعق عليها المسلمون أجمع أربعة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، ودليل العقل ، مثل البراهين من التكليف بواجب لم يرد فيه نص .

وقد استوفينا البحث عن هذه الأدلة الأربعة وعوارضها وأحوالها وأطوارها في محصور هذا الكتاب . ولكن هناك أدلة أخرى اختلف فيها العلماء ، فهم من اعتمد عليها كمصدر لثبوت الأحكام الدينية واستدل بها ، ومنهم من منع من حجتها وريب الاعتماد عليها ، ولا بأس بالتمعرض لها ، وتحليل دلالتها ، أو عدمها على ضوء البحث العلمي ، والتمحيص الحر ، إتماماً للعائدة ، ووصولاً للمعرض .

### ١ - القياس

من تلك الأدلة المختلف فيها ( القياس ) وعرفه بعضهم بأنه « إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم » .

وهذا التعريف كما نراه مطبق على مفصوص العلة الذي لا مجال للشك في حجته وعلى مستسط العلة كما يظهر ذلك أيضاً من تمثيلاته وتعريفاته أخرى له . أما مفصوص العلة ، مثل تحريم اليد المسكرة - إذا لم يمتد حمراً - لأجل حرمة الخمر لعل الاسكار فلا يبعد فاساً . لأنه مما ثبت حكمه بأنه مسكراً بعموم العلة ، والقياس فيم لئلا يمتد فاساً . وأما غيره من أنواع القياس وهو مستسط العلة فهو القياس حقيقة .

وحلاصة الأمر - أن كل ما ثبت علته واحتصارها ووجودها في الفرع حجة قطعية فهو حجة ، وذلك مثل مفصوص العلة ، وما ثبت بالأولوية مثل حرمة ضرب



الوالدين المأخوذ من قوله تعالى « فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ » (١) صخره الصرب أولى ،  
والظاهر أنه يمد من منصوص العلة أيضاً ، وما عدا ذلك مما حجب عن الس  
التوصل الى أسرارها ، وعلة الحقيقه ولا سيما في مثل العادات فهو محل الخلاف

ودهب أهل البيت عليهم السلام الى تحريمه ، وهو المقول عن جبلة من  
الصحة ، وعن علماء الشيعة فاضلة ولا ابن الجيد ، وعن الامام الشافعي (رح) في  
غير مصط العلة ، ونقل عن الظاهره والظنية تحريم العس ، وذهب أكثر علماء  
المذاهب الى الاحتجاج به ، ولذكر الآن أهم ما ذكر من أدلة حجته وتمحيصها ،  
استدل عليه بالكتاب ، والسنة ، والاحماع ، والعقل

أما الكتاب فأدت . منها قوله تعالى « فَأَعْتِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ » ٢ وقوله  
« أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ فَإِنْ بَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَارْجِعُوهُ إِلَى اللَّهِ  
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تَوْفُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » (٣) وقوله :  
« قُلْ يَحْسَبُ الَّذِينَ كَفَرُوا بَدْعِي كَبْرًا أَتَى اللَّهُ أَمْرًا لَمْ يَأْتِ قَبْلَهُ » من يحيي العظام وهي رميمه (٤)  
تقريباً من الاعتار او العيرة — في الآية الأولى — بشمل القياس ، والرد  
الى الله ورسوله — في الثانية — هو رد العرع الى الأصل الذي منه القياس ،  
واستدلال الله — في لثانة — على قدرته على الاحياء بعد الموت بالاشياء قبله  
قياساً .

وفي دلالة الآيات على الحجية بطريقتين ، لأيه — أي دخل لأمر الله سبحانه  
— في الآية الأولى — لا يعاط بالمع في حجة القياس ، وأما الآية الثانية فظاهر  
معناها أن المتبايعين لهم الرجوع الى آيات الكتاب والى الرسول (ص) في حياته  
والى سنة بعد وفاته ختم مادة اسراع بينهم . وليس فيها أي اشارة لقياس إن لم تكن

(١) سورة الاسراء - (٢) سورة حشر -

(٣) سورة مائدة - (٤) سورة يس -

فيها دلالة على العكس ، لأنه ليس رداً إلى هر الله وهن رسوله (ص) وأما الثالثة فمعناها أظهر من أن يحصى وهو إن من أشأ هـد الخلق ددر على اعدة حلقه بالقدره التي ه أشأ . فأى قياس أشارت إليه الآله . وعلى فرض الإشارة إليه فأى مـسه بين قياس الله خلق الآخرة بخلق الدنيا عيساً بالأحكام الشرعية التي لا يعلم عللها على سـل الجرم والقيـن ، وأدا علما علة فكيف بعدم باحصار العلة فيها ؟ وأدا عندما الاحصار وكانت العلة موجودة في الفرع كـل من مـصوص العلة نـسي نـت حكمه بالسنة مع ان القياس قيم لها .

أما العلة ، فأحادث :

١ - حديث مـد من جـن إن رسول الله (ص) « أراد أن يبعث معاداً إلى اليمس قال له : « كيف نقضي اذا عرص لك قضاء » قال أقضي بكتاب الله ، فان لم أجد فسة رسول الله ، فان لم أجد أجتهد رأيي ولا أبوا . فصر رسول الله صـدوه وقال « الحمد لله الذي وفق رسول الله لم يرصي رسول الله » ووجه الاستدلال : ان النبي (ص) أقر معاداً على الاجتهاد بالرأي وهو يشمل القياس والجواب إن هذا الخبر لا يمكن العمل بظـهـره . لأنه بدل على أن من لم يعرف حكم الله في واقعة يجاز له أن يحكم برأيه دون الرجوع إلى أهل الذكر . وهو خلاف ما جاء به القرآن . قل تعالى « <sup>سورة النحل</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup>

٢- ما روى أن عمر (ص) سأل الرسول (ص) عن قلبه الصائم بعد إزاله فقال له الرسول « أرأيت لو تمصصت من الماء وأنت صائم ؟ » هل علم عمر أن لا بأس بذلك قال نعم وهذا لا يدل على انقياس أيضاً لأنه لم يعلم عمر أن الأثرال وشرب الماء معطرا ، فأراد النبي (ص) أن يفهمه أن القلة إذا لم تكن معها إزال لا تعدّ إبرالاً ، كما أن المصصة إذا لم تكن معها شرب للماء لا تعدّ شرباً ولهذا قال (ص) نعم وإلا فهو لم يعلم حصر المعطرات في أشياء معدومة واحتمل أن القلة معطر برأسه مستعمل ، وعلم أن المصصة غير معطرة فهي ممكن لأحد من الممهاء أن يقبس الصلة على المصصة في عدم المعطرة مع عدم الانشراح في العلة ، ولا سيما إذا كان فباساً في عساده نعم ، إلا أن يجري أصل إرادة العلة فيها فتكون هي الدليل العقلي لتعكم لا العنس

٣- حدث الفردي ما أنكر ولده بعد ما حامت به امراته أسود فقال له الرسول « هل لك من إن ؟ » قال نعم قال « ما الوائب ؟ » قال حمر هل « هل فيها من أوري ؟ » قال نعم قال « فمن أين ؟ » قال : من رعيه عرق قال « وهذا لعمري عرق » وجو به من هذا يشبه في طايعة بسيل ولا ربط به بالقياس في الأحكام الإلهية

ومما ما روى أن النبي (ص) قال يقس ، وهذا خروج عن المقام ، لأن النبي هو العام بأسرار شريته وعقلها ، فضامانه تعميم عن ألهمة العلم وهو أمي ، فلا يقاس عليه أحد ممن ضرب بينه وبين الميب بحجاب .

وما روى من حبر الختمة داخل في القسائم النبوية التي لا يصح الاحتجاج بها في صحة انقياسها وهو أنها قالت به (ص) : إن أبي أدركته الوفة وعليه فريضه أخح من حجيج عه أسعده ذلك ، فقال أسي (ص) « أ. أيت لو كان على أيتك دين فقضيته أكان سمعه ذلك » فقالت نعم . قال (ص) « قدس الله أحق أن يقضى » .

وأما الاجماع فدعى مشتوا القياس إجماع الصحة عليه واستشهاده على ذلك باجماعهم على قتال ما يعي الركاة مع أي بكر (ص) ، لأنهم قاسوا حليته الرسول على الرسول

والجواب أنه لم يرد عن أحد منهم أنه قال بهذا المقصد للقياس ، بل ربما قائلوهم لعلمهم أن كل من أكر ضرورياً من صفة مات الدن مثل الركاة ، كان مريضاً ، والقياس إنما يكون فيما ليس فيه دليل ، وهذا ثبت عندهم إنكار ما يعي الركاة لها إنكاراً تاماً كانوا من أكر ضرورياً من صفة ورويت الدين ، وحكمهم معلوم فليس مورداً للقياس

وليت شعري أي إجماع من يصحاحه يتم على العمل بالقياس مع مخالفة أهل البيت النوي وانكارهم على القياس ، فيهم رأيي هذه الأمة ، وباب مديته علم الرسول ، وأخوه ، وأقصاهم ، ومولى كل مؤمن ومؤمنة ، ومن يدير الحق معه حيث ما دار ، ومن احتضن تسعة أعشار العلم والحكمة وشارك الناس في الخيرة العشر وكان أعلم منهم به ، ومن قال فيه النبي (ص) أقواله الخالدة التي طلعت بها كتب المرفقين

ومذهب أهل البيت (ع) معلوم متواتر عنهم قد بعله الخائف عن السلف في رد القياس ورد من قال به بلهجات شديدة من أراد الوقوف عليها فليراجعها في انكتب الأصولية المطولة

هذا حال الاجماع ، بل لم ينقل عن أحد من الصحابة الكرام قول ظاهر في القياس إلا عن عمر (دص) في عهده لأنبي موسى الأشعري قال فيه « ثم العهم العهم فيما أدلي إليك بما ورد عليك بما ليس فيه قرآن ولا سنة ثم قايض بين الأمور واعرف الأمثال .. إلخ » وهذا أكر ذلك أن يحرم - وهو من أعلام أهل السنة - في كتابه (المحلى) ج ١ ، ص ٥٩ ، حيث قال [ مرهان كذبهم أي أهل القياس -

انه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من الصحابة انه أطلق الأمر بالقول بالقياس ابدأ إلا في الرسالة المكذوبة الموصوعة على عمر فان فيها « واعرف الأشياء بالأمثال وقس الأمور » هذه رسالة لم يروها إلا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساجد بلا خلاف ، أبوه أسقط منه او من هو مثله في السقوط ، فكيف وفي هذه الرسالة معها أشياء خالفوا فيها عمر [ الحج ]

وعلى فرض صحة هذه الرواية ودلالها على القياس فاما هي رأي صحابي والحدث عن حجه يعرف في حديث « مذهب الصحابي » كما سأتي مع انه روى عن عمر رد القياس كما عن كتاب « ما يدل مختلف الحديث » لأبي قسبة الدجوري ص ( ٢٤ ) قوله « لو كان هذا الدين بالقياس لكان ماضى الخلف اولى بالمسح من طاهره »

واما العقل فأهم بمراتبهم لدليل المعنى هو حصول الظن من القياس فادا لم تعمل به يلزمنا العمل بما يقابله وهو الوهم .

وجوابه انه لا يجوز العمل بالظن المظنون ما لم ينش من الشرع حجه من خبر الواحد ، وطواهر الانقاط ولا تعمل بما يعالنه من الوهم . بل تعمل بما دل عليه العقل ، وتسلم عليه العقلاء من « البراءة » في مواردها ، او « الاحتياط » في موارده ، وتفصيل البحث عن ذلك يعلم مما سبق في هذا الكتاب فيراجع

وأما أدله مكري حجة القياس فلا مجال الى التعرض لها لأن القائل بحجته يدرمه الاثبات فدا لم تثبت الحجية فلا يجوز لعمل به ، مع انه قد ظهر كثير منها في الأجوبة عن أدلة المشتين .

وهناك روايات وردت عن النبي (ص) في رد القياس

منها ما عن البصري عن ع (ص) انه قال « يعمل هذه الأمة بهه بالكتاب ، وبرهه بالسنه ، وبرهه بالقياس ، فادا فعلوا ذلك فقد ضلوا »

- ومنها . ما عن صاحب « المحصول » ونقله عنه صاحب « القواص » ح ( ٢ )  
 في باب القياس عن النبي (ص) انه قال : « ستفرق امتي على بصع وسهول فرقة  
 اعظمهم فتنة قوم يقيسون الأمور برأهم فيحرمون الحلال ويحللون الحرام »  
 وهاتان الرويتان نص في بطلان القياس والنص مقدم على غيره .  
 وروى عن أهل البيت (ع) الشيء الكثير من هذا القبل ذكر منه ما يلي  
 ١ - ما عن الشيخ الصدوق « رص » في باب الديات عن الصادق عليه السلام  
 انه قال في حديث طويل . « انه اذا ثبت بحق الدين »  
 ٢ - ما عن كتاب « العدل » عنه عليه السلام ايض في حديث طويل انه قال  
 لأبي جعفر (رص) « لو كل الدين يؤخذ بالقياس لوجب على الخائف أن تقضي  
 الصلاة لأنها افضل من الصوم » .  
 ٣ - ما في مجمع البحرين من قولهم (ع) « ليس من أمر الله ان يأخذ دينه  
 بهوى ولا رأي ولا مقياس » .

## ٢ - الاستحسان

من الأدلة المختلف فيها « الاستحسان » وعرفوه بانه « دليل يقدم في عقل  
 المجتهد تقتضي ترجيح قياس حمي على قياس جلي او استثناء جري من حكم كلي »  
 فهو إذن قياس حمي ، او استثناء فرد من حكم كلي لمصلحة تقتضي الاستثناء من  
 الحكم فهو راجع الى القياس والمصالح المرسله . « اذا لم تثبت حجيتهم لم تثبت  
 حجيتهم . فلا تحليل الكلام فيه بخصوصه » .  
 وقد احتج به أكثر الحقبة والحائلة . وردّه أكثر المسلمين كأهل البيت (ع)  
 وكثير من الصحابة (رص) وعلماء الشيعة فاطمة ، وكثير من فقهاء غيرهم وقد نقل  
 عن الامام الشافعي (رص) انه قال : « من استحس فقد شرع »

وكلمات ابن حزم في دم الصحابة للرأي والقياس قد ذكرها أعلامه أشهر من أن  
 في مقدمته لهذا الكتاب فراجعها .  
 منها ما روى عن عمر (ص) أنه قال : « اجموا الرأي على الدين وإن الرأي  
 ما هو الظن والتكلف » .

### ٣ - المصالح المرسلة

هي « مصالح التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها ولم يدل دليل شرعي على  
 اعتبارها أو العائها » . وسُميت مرسلّة لأب مطلقه غير مفيدة دليل اعتبار ولا دليل  
 اعتبار . وموردتها كل حكم يراه المجتهد فيه مصلحة عامة تعال الناس . أو فيه دفع  
 مفسدة كذلك . فيوجب الأول ويحرّم الثاني بعد أن يرد من الشارع حكم  
 يجاب ولا يحريم

وقد اختلف المسلمون في ذلك ، فجملة من فقهاء المذاهب استدلوا اليها  
 وحملوها حجة شرع بها الحكم أشرع كالكتاب والصحة . وردده السابقون ومحووا  
 من لقوى استناداً إليها من دون ورود دليل من الشارع على ذلك . وصمّم أهل  
 البيت عليهم السلام قاضية ، وفقهاء شيعتهم ، والامام الشافعي وغيرهم .

أما صحة الاعتدال بها فهي أنها مصالح ود ، معاهد لم يشرع بها ، وهي  
 مهمة في نظر المجتهد ، ولها القوة على طاعتها وله لم يأمر بها الشارع

ولجواب عن ذلك أن نظر المجتهد لا يكفي لتشريع أحكام جديدة لم يشرعها  
 الشارع . إذ رب حكم يرى فيه مصلحة عامة وليس فيه في الواقع ذلك ، بل ربما  
 يكون فيه فساد كبير ، لأن عموم شر فاصره عن ذلك المصالح الواقعية  
 الحقيقية . ولذلك قد يختلف المجتهدون في مصدحه أو فاقته ، فكيف يصط المصلحة  
 وتحرر ويصغر الناس حتى يشرع المجتهدون فيها من عند أنفسهم أحكاماً كافية لها

على ان كل واقعة وكل فعل من افعال المكلفين اذا لم تكن عليه نص في الكتاب  
والسنة ، ولا اجماع عليه من فقهاء الأمة لابد أن يكون له حكم فعلي ثابت عند  
جميع العقلاء من البراءة والامانة او غيرها ولا ص 1 . به الى شرح المجهد  
هذا كله في ماوى المجتهدين التي تفرص على سائر المكلفين كحكم من احكام  
الله وأما ماثلوا به للمصالح لمصلحة من الاعمال الادارية والتسييمات الحكومية  
من بعض الخلفاء كندوين الدواوين ووضع اصول ابي زيد ، وتعين المفتشين لمراقبة  
الموظفين فليس هي من باب استئوى باحكام سرعية ، واما هي من اعمد اعمد  
المسلمين يقوم بها لتنظيم شؤون البلاد .

واما ما استشهدوا به من اعدل بعض الصحابة مما لا يوجد له مسند في الكتاب  
والسنة وجعلوه دليلاً على حجة الجواب المانع والاسباب الثلاثة عن ذلك يمكن  
احده من طريقهم ومدبرهم المشرع في حل كسهم وهو : ان عمل غير المعصوم  
لا يكون حجة ، ولا يستدل به ، ولا يمكن أن يحسن كل عمل صدر من السلف هو  
من باب المصالح المرسله لأن فيه اطلاق عبار ، وبصرفاً بغير برهان ، وحرره رأى في  
الاحكام وهو لا يفتق مع نظم الشريعة المجتهد ، واحكامها المقدم بالعدد في احوال  
والأدلة ، وهذا الباب يفتح على المسلمين اتماماً لا يمكن سدها ، ويجادر لا يطاق  
ردها ، لأن المجتهد غير مشرع ، واما هو مسند ما شرعه الله ، وسأله من الاحكام  
وانعواين المكلفه بمصالح الشر في جميع الأدوار والاطوار ، فيكون سد هذا الباب  
من المصالح المرسله .

## ٤ - سرع من قبلنا

من الأدلة التي اختلف الفقهاء فيها ثبت حكمه من الشرع السابقة والآية ،  
ولم يرد في شرعه ما يدل على سحبه بالخصوص ، ولا ما يدل على تكليف به



فالمعول عن الجنية ونقص المالكة والشافعية أنا مكلفون به ، وعن غيرهم عدم تكليفنا به ولعله الأظهر لوجهين .

**الاول :** ان شريعتنا بعد كمالها ونيلها كما قال تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (١) لم تدع حكماً من الأحكام التي يحتاجها الشر إلا ووجدت به وبينه ، سواء أ كان موافقاً للشرائع السابقة أم مخالفاً لها كما ورد : « ما من شيء يقرنكم من الجنة وبعدكم عن النار إلا وقد امرتكم به وما من شيء يعدكم عن الجنة ويقرنكم من النار إلا وقد هيئتكم به » . والأثار دلت على ان كل شريعة من الشرائع العامة ناسخة لما تقدمها وظاهر السح هو النسخ الكلي ، وتبليغ احكام جديدة ولا سيما بعد اكمال الدين وانتقال النبي الأمين صلى الله عليه وآله وسلم الى الرفيق الأعلى بعد تبليغ أمته جميع ما يحتاجون اليه . نعم . في الحوادث الجديدة ، والفروع الفقهية التي ليس فيها نص ظاهر بخصوصها يرجع فيها الى العمومات الكلية ، إن وجدت ، وإلا فالى الأصول العممية التي مر شرحها في مباحث هذا الكتاب .

**الثاني :** انه ربما أجرى بعض الأصوليين في المقام استصحاب تلك الأحكام السالفة في حق ، ولكن يرد عليه انه لا بد في الاستصحاب من بقاء نفس الموضوع ، وهذا تعبير الموضوع في كثير من الأحكام التي كانت للأمام العابرة . هذا مع ما في استصحاب الأحكام التكليفية من المسح الذي مرّ في بابه على المختار .

## ٥ - مذهب الصحابي

من الأدلة التي اختلف الفقهاء فيها « مذهب الصحابي » ، وذلك ان صحابة الرسول (ص) كان منهم - لطول صحتهم وانقطاعهم اليه - فقهاء تخرجوا عليه وسمعوا الصو من فماده لم يرد نص في واقعه فهل يكون فتوى المجتهد الصحابي

(١) سورة المائدة .

حجة للمجتهد الذي جاء بعده ؟ نقل عن أبي حنيفة (رض) الاحتجاج به ، وعن الشافعي (رض) عدمه ، وهو الحق . لأن الصحة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وإن كان فيها شرف وأبي شرف ، ولكن لا تجعل صاحبها معصوماً عن الخطأ ، بل هو كسائر أفراد الأمة يجب ويخطئ ، وفيهم كامل الإيمان وأبورع ، وفيهم غير ذلك ولداً نشأت بينهم حصومات ومعارعات ولا يمكن حمل كل واحد منهم على العدالة فلا يكون قوله حجة ، وإلا تناقضت الحجة ونهارت ، وبهذا حار لكل منهم مخالفة الآخر في الفتوى .



## توجيه النبي أمته في التشريع الاسلامي

شرع هو مجموعة أنظمة وقوانين إلهية جاء بها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم إلى البشر فكان الشرع في عهده (ص) يؤحد منه ، لأنه هو المبلغ ، وأما أن يبلغ أمته من كتاب الله فيها حكم شرعي بعد ما نقضى إليه وجهه ، أو يدع حكماً أحده من ربه ، حي غير رأي أو إلهام أو غيرهما من الطرق العيبة ، لا طريق الاجتهاد ، لقوله تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » (١) .

والاجتهاد « هو اساطير الأحكام بالطرق الاعيانية عن أدلتها الشرعية » ، وهو غير الوحي الإلهي ، وإذا كان (ص) ربما يؤخر الجواب انظاراً للوحي

وكان المسلمون في عهده (ص) يفتقرون أقواله بعين القول والسماع ، ويقتدون بأفعاله وسيرته ، وإذا صاروا يعبدون الشفاعة (ص) كانوا ربما يأخذون من سمع منه الحديث من ثقات أصحابه ، يكرامه رسول الله عليهم

صلى على ذلك عهده المحدث والداس يستصينون بمرور علمه وأحكام شريعته ، وكان (ص) بهم اهتماماً لا مريد عليه في أن يرجع أمته من بعده إلى ركن وثيق ، ومصدر حكيم ، كي لا يضلوا ويخرجوا عن سن الهدى فكان شغف أصحابه ، ولا سيما من يعتمد منهم على رسوخ إيمانه ، وحده ذكائه ، وقوة حافظته ، وباقته الخلقية ولكن كان يحسن علماً أسسه بآخراً ، وانقطع إليه شاملاً ، وأمره كهلاً ، فكان يمرّ العلم فراً ، ويلقنه الحكمة تلقياً ، ويألف في تأديبه وتعليمه وتثقيفه ، وهو يقتدي به ، ويستقي من عمير علومه ، وتسه اتع التفصيل لأمه ، وذلك لما علم (ص) أن الله احتص ذلك العلم بمعبراته وخصائص لم يشاركه أحد فيها ، فكان يفتح له من أبواب العلم والحكمة أبواباً ، فتفتح له من تلك الأبواب فروع وأبواب ، كن

ذلك ليجمله وعاء لسره ، وعية لأحكامه ، واماأ لمدينة علمه ، ووصياً عد عيته ،  
 وخليفة من بعده ، وأما لأته ، وولياً لكل مؤمن ومؤمنة ، ومولى لكل من كان (ص)  
 مولاه ، وفاصياً في ديه ، وأحاً لنه ، وسبماً لاعلاء كلمته ، وروحاً لصعته ومهجته ،  
 وكهماً لشريته ، وماراً لطريقته ، وسيداً للمسلمين ، وأميراً للمؤمنين (١) . فأحد  
 يعني العدة لولي عهده . ويصرح ويلوح ، ويعني ويشير الى ذلك العلم المنسوب  
 والوصي المرشح من مبدأ دعوته (ص) في قصة « الدار » حينما برلت آية

« وَأَشْرَعَتِكَ الْأَفْرَيسَ » (٢) برواية الثقات من المسلمين الى فيل وفاته .  
 وفي طيلة أيام سوته كان بين لأصحابه من يرجعون اليه خوفاً وحيطة عيهم كي  
 لا يتيهوا ، وذلك في مواطن كثيرة ، ومواقف عديدة بكل ماسة ، لأفراد وجموع ،  
 حتى أعذر وأسر وأدى ما أمره الله سبحانه به في ذلك

فتارة : أمر بالاعتداء به ومن يبل الأمر بعده من عترته .

وتارة : قرنه مع الحق والقرآن ، وقرن الحق والقرآن معه

وتارة : بالتهديد بأن معارضة معارقي ومعارق الله

وتارة : جملة جبل الله المتين وأمر بالتمسك به .

وتارة : جعله اميراً للمؤمنين وسيداً للمسلمين وأنه المؤدي عنه والمين لهم

ما احتملوا فيه بعده

وتارة : جعله خير البرية .

وتارة : جعله ولياً للمسلمين [ أظن أحاديث صحيحة « ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ »

من هذا الكتاب فتري هذه النصوص وهي مروية عن أعلام أهل السنة ] .

(١) هذه مصامح أحاديث متصافرة وردت عن النبي (ص) في حق

علي (ع) مروية في كتب القرييين

(٢) سورة الشعراء .

وباره : ذكر أوصيائه من بعده (ص) بأسمائهم وأبائهم أو إجمالاً بقوله (ص) .  
 " جئتم فيكم الفلاس كتب الله وعترتي أهل بيبي ما إن تمكم بها لن تصدوا  
 حدى " وأنها لن تغترى حتى يردا على الخوض " وهذه الرواية رواها في غاية  
 الترمذ عن ثقات أهل السنة بأساطير معتبرة في (٢٩) حديث - وعن ثقات الشيعة في  
 (٨٢) حديثاً [ أنظر صفحة ٢٤ ]

هذه مع نسبه أمه على عراره عنم رلك الهضي بكلمته الخالده

كقوله " ما علمت شيئاً إلا علمته علماً " . وقوله " أعظم أمي من عدي علي " .  
 وتشبهه : يادم في علمه . وسبح في فهمه . " ما رآهم في حكمته " وقوله " علي عيسى  
 علمي " . وقوله " قسمت الحكمة عشرة أجزاء أحسنها علي تسعة والثاني جزءاً واحداً " .  
 وأنه أحسن أمي . وأنه أكثرهم علماً . وأنه حذر علمي [ أنظر الأحاديث في صحيفة  
 " ٢٥ ، ٢٦ " من طرق أهل السنة ] .

أما وقوله (ص) " أنا مدينة العلم وعلي بابي فمن أراد المدينة فليأت الباب " .  
 حديث أشهر من أن يحصى لأنه قد ساقه المسلمون فاطمة [ أنظر صحيفة ٢٧ ]

هذا كان علي و أهل بيته عليهم السلام وارثي علم أبي (ص) وحرته ، ومرجع  
 الأئمة وقادريها من كتب الأحاديث الصريحة والصحيحة المتصافرة التي نقلها لنا  
 صحابة النبي (ص) وهي بعد الملتب ، فما بال بعض المسلمين إذا لم يجدوا بها في  
 كتاب الله وسنة رسوله لا يرجعون إلى هذا الملحق الذي أرشدهم إلى إليه ودلهم  
 عليه ؟ وكيف يكون الخلل في كائن تولى بهم - ولا يصح عندهم فيها - بما لا يصح  
 فيه مع هذه الصوص ، وهل يحتاجون إلى أكثر منها ، وهل بعد الوارث من مرته  
 للحديث ؟ وهل أهم إلي (ص) بأمر وشراء من أمه مثل اهتمامه بهذا الأمر من  
 إرجاع أمه إلى كثر نبيي ، وثروة علميه كبرى ؟ كل ذلك رافة ورحمة منه على أمته  
 وقومه لأجل هدايتهم وإرشادهم .

فما أدري لأي شيء بعد هذا يرجع بعض أئمة المسلمين إلى « الرأي »  
و « الاستحسان » و « المصالح المرسلة » فيما لا يصح عندهم فيه مع هذه النصوص  
التي تؤكد عليهم الأحد من ذلك المسح العرير الذي هبأه الله ورسوله لهم ؟  
فما بالهم حرموا أنفسهم من قصر علمه ، وعذب بغيره ، ولش مات رسول الله  
(ص) وارتحل عنهم وذهب إلى ربه ، فلم يذهب بعلمه ، ويتركهم حيارى بغير هاد  
ولا مرشد ، بل أبقى لهم ما مأ مفتوحاً على مصراعيه يوصلهم إلى علمه المصص ،  
ويتعي بهم إلى شريعة الخالد ليدخله من يشاء من أمته فقال : « أما مدينة العلم وعلي  
بابها فمن أراد البندى علياً الب » فلم أعرضوا عن دخول باب فتحه سي بهم  
بيده ، ودلهم عبه نفسه ليعلموا على مكنون علم لا يعدد ومع حكمة لا يصب  
وعلام يدهون عنه ، وإلى أين يلجأون دونه ، أفكان رسول الله (ص) محطاً في  
توجيه الناس إليه ، وحنهم على الانضمام إلى حورته ، والانسواء تحت راته ؟

هذه - والله - أعاجيب لم يعرف سبب فيها ، وما الذي دعاهم وحنهم إلى  
ترك هذا المصدر النبوي ؟

نعم ، الحق يقال أن أمة التاريخ ملأوا ما أن الشح من رضى الله عنهما وكثيراً  
من الصحابة كانوا يأخذون عنه ما أشكل عليهم من أمر أو حكم أو تفسير ، كما  
أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة بقوله : إن أبا بكر وعمر كانا يستشيراه  
وبأحدان برأيه ، وقوله : أما عمر فقد عرف كل أحد رجوعه إليه - يعني عياً (ع) -  
في كثير من المسائل التي أشكلت عليه وعلى غيره من الصحابة ، وقوله - غير مرة - :  
« لولا علي لهلك عمر » وقوله : « لا بقيت لمعصية ليس لها أبو الحسن » وقوله :  
« لا يقتل أحد في المسجد وعلي حاضر » . الخ

وأقوال عمر (رض) في حقه كثيرة مثل ما عن عبد أحمد بن حنبل : إن عمر  
كان يعود بالله من معصية ليس لها أبو الحسن ، وما روى عنه عن معاوية أن عمر إذا

شكل عليه شيء يأخذ منه وعن موفق بن أحمد الخوارزمي الخمي في كتاب «الفصائل» والحموي الشافعي في «فائد السعطين» وغيرهما من أعلام المؤرخين وأهل الحديث كثير من تلك الكلمات التي فاه بها عمر (رض) حينا كان يحل له علي (ع) مشكلة ، او يفقه من مآرق وعن ابن الأثيري في أماليه قول عمر (رض) في حق علي (ع) « والله لولا سيعه لما قام عمود الاسلام وهو بعد أقصى الأمة ودو سابقتها وذو شرهما ... الخ » .

وفي هذا ملاح لمن أراد الوقوف على حقيقته الأمر

## الخلاصة

الأدلة التي اختلف في جوار استنساخ الأحكام الشرعية بها هي ما يأتي :

١ - «القياس» وهو اما مخصوص العلة وذلك ما نشت من الشرع علته واعتبارها ووجودها في المخرج ، وهذا حجة ولكن لا يسمى — في اصطلاح الشيعة — قياساً ، لأنه مما نشت حكمه بالة وإن سمي قياساً في اصطلاح الجمهور ، واما مستنسخ العلة ، فهو غير حجة عند أهل السنة وشيعتهم وبعض فرق أهل السنة ، وحجة عند أكثرهم .

٢ - «الاستحسان» وهو غير حجة عند الأئمة (ع) وشيعتهم وكثير من فقهاء السنة كالشافعي وغيره ، وكثير منهم قال بصحته .

٣ - « لمصالح المرسلة » احتج بها بعض علماء المذاهب ، وردّها أئمة الهدى (ع) وفقهاء الشيعة والشافعي وغيرهم

٤ — « شرع من قبلنا » اخرج به كثير ومنعه آخرون وهو الأظهر

٥ « مذهب الصحابي » مع حجة لشيعة وبعض علماء السنة كالشافعي ، لأن

الصحابي غير معصوم ، « معصوم اخرج به كأي حجة

ورده القول إن في كتاب الله وسنة الرسول وأخبار صفته الدين وجه أمته

الهم ، « بعض بالأحسد عنهم ، عى عما سواها من الأدلة التي ليس فيها نص ولا

إجماع

» و الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى »





## فهرست الجزء الثانى

المجلد

تمهيد . . . . . ١٣٤

### الفصل الاول

#### القطع

حجة القطع بلا جدل . . . . . ١٣٤  
حكم المتجري واستحقاقه العقاب . . . . . ١٣٥  
حجة دفع لغيره من أى سب كان . . . . . ١٣٦  
تنجيز العلم الاجمالي للكليف . . . . . ١٣٧  
صور ومعدل الواحدى واحكامها . . . . . ١٣٨

### الفصل الثانى

#### الظن

حجة ظواهر الاعطاط . . . . . ١٤١  
حجة صواهر الكتاب المحدث . . . . . ١٤٢  
حجة أقوال اللغويين . . . . . ١٤٤  
وجوه حجة الاجماع المحصل . . . . . ١٤٥  
حجة الاجماع المنقول . . . . . ١٤٧  
حرر الواحد وحجج المدعى من حجه . . . . . ١٤٧  
حجج المجورين لعمليته من لكتاب . . . . . ١٤٩  
حجج المجورين له من أسفه . . . . . ١٥١

- ١٥٣ . . . شروط قبول خبر الواحد . . .  
 ١٥٤ . . . الاجماع على حجته . . .  
 ١٥٤ . . . الفطن المطلق ، دليل الانسداد . . .

## الفصل الثالث

### التشكك

- ١٥٧ . . . تمديد في مجاري الأصول الأربعة . . .

## الاصل الاول

### البراءة

- ١٦٠ . . . اشبه الحكمية التحريمية مع فقدان النص . . .  
 ١٦٠ . . . دلالة الكتاب على البراءة فيها . . .  
 ١٦٢ . . . دلالة الاخبار عليها أيضاً . . .  
 ١٦٧ . . . دلالة الاجماع والعقل عليها . . .  
 ١٦٨ . . . أدلة الاحاريين على الاحتياط فيها من الكتاب والسنة وجوابها . . .  
 ١٧٠ . . . احتجاجهم على ذلك بالعقل وجوابه . . .  
 ١٧٢ . . . تسيئات البراءة فيها . . .  
 ١٧٣ . . . البراءة في الشبهة الحكمية التحريمية لأجل اجمال النص . . .  
 ١٧٣ . . . التحير في الشبهة الحكمية التحريمية لأجل تعارض النص . . .  
 البراءة في الشبهة الحكمية الوجوبية لفقدان النص أو اجماله . . .  
 ١٧٤ . . . والتحير عند تعارضه . . .  
 ١٧٤ . . . البراءة في الشبهة الموضوعية التحريمية والوجوبية . . .

تنبيه في الشبهة الموضوعية . . . . .	١٧٦
-------------------------------------	-----

## الاصـل الثاني

### التخيير

التخيير العملي في دوران الأمر بين الحرمة والوجوب في الشك بالملكف به . . . . .	١٨٠
ملاحظة . . . . .	١٨١

## الاصـل الثالث

### الاحتياط

الشبهة المحصورة . . . . .	١٨٤
نسيات الشبهة المحصورة . . . . .	١٨٧
حكم الملاقئ لأحد الطرفين والأشكال في طهارته . . . . .	١٨٩
البراءة في الشبهة غير المحصورة . . . . .	١٩٤
الاحتياط في أشبهة الحكمة التحريمية في الشك بالملكف به عند فقدان النص أو إجماله والتخيير عند تعارضه . . . . .	١٩٥
الاحتياط في أشبهة الوجوبية منها أبصاً الدائرة بين متدينين والتخيير عند التعارض . . . . .	١٩٧
الاحتياط في الشبهة الموضوعية الوجوبية منها أيضاً حكم الشبهة الوجوبية الحكمة بين الأقل والأكثر الارتباطيين عند فقدان النص أو إجماله . . . . .	١٩٧
التخيير فيها عند تعارض النص . . . . .	١٩٩
أحكام الشبهة الوجوبية الموضوعية بين الأقل والأكثر الارتباطيين . . . . .	١٩٩

حكم الناس المشكوك في الصلاة . . . . .	٢٠٠
قاعده « الميور لا سقط » لمعور . . . . .	٢٠١
شروط حرمان الاحتياط . . . . .	٢٠٢
شروط البراءة في الشهات الموضوعة . . . . .	٢٠٣
شروط البراءة في الشهات الحكيمة . . . . .	٢٠٣

## الاصل الرابع

### الاستصحاب

قاعدة : « المقصى والمابع » والشك الماري . . . . .	٢٠٨
أنواع الاستصحاب والاقوال فيها . . . . .	٢٠٩
أدلة الاستصحاب . . . . .	٢١٠
المختار حجة من أنواع الاستصحاب والأدلة عليها . . . . .	٢١٣
أحار الاستصحاب . . . . .	٢١٥
إيضاح . . . . .	٢١٨
تبيهات الاستصحاب . . . . .	٢١٨
الفرق بين الامارة والأصل . . . . .	٢٢٥
قاعدة : « التجاوز والفراغ » . . . . .	٢٢٦
تحقيق أنهما قاعدة واحدة . . . . .	٢٢٦
أحار القاعدة . . . . .	٢٢٧
إحالة الصحة في فعل المسلم . . . . .	٢٣٠
الشك السبي والمسيبي . . . . .	٢٣٢

### التعادل والتراجع

٢٣٦	التعويض ، والتعويض ، والحكومة ، والحدود
٢٣٧	أحكام التعويض والتعويض
٢٣٨	الوجه التعويض في التراجع
٢٣٨	أخبار التعويض والتراجع
٢٤١	تفسير أخبار الباب
٢٤٣	سنة على أمر
٢٤٥	حكم التعويض بين التعويض أو بين غيره الرجال

### الاجتهاد والتقليد

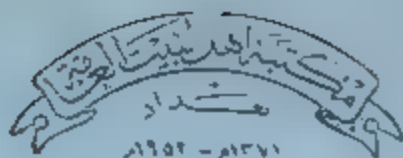
٢٤٩	أدلة التقليد
٢٥٠	حول تقليد الأعم
٢٥٤	أدلة لزوم تقليد الأعم
٢٥٦	اشتراط الحياة في مرجع التقليد

### تحليل وتمحيص بعض أدلة الأحكام

٢٥٨	القياس
٢٦٤	الاستحسان
٢٦٥	المصلحة المرسلة
٢٦٦	شرع من قبلنا
٢٦٧	مذهب الصحابي
٢٦٩	توجيه النبي (ص) أمته في التشريع الاسلامي







معهد ثقافي عام ، ومؤسسة علمية بافعة ، تحتوي على آلاف من كتب القيمة في شتى العلوم والفنون ، ونفع أنوارها لطلالعين كل عشاء ، وقد دأبت منذ تأسيسها في جامع التجميع على نشر الروح الإسلامية بين أفراد المجتمع ، وبسبب الوعي الصحيح صادى الدين وهذه العبء ، وساهمت بنقسط وأمر في دعم مكتب بصافي بأمران وذلك عن طريق إلغاء الدروس والمحاضرات ، وإقامة لاجتماعات ، وإصدار الكتب والشراب ، وقد صدر منها حتى الآن ما يلي :

- ١ - احتظار المستكراب . . . . . مؤلف هذا الكتاب
  - ٢ - الصوم في حكمه وأحكامه . . . . . له أيضا
  - ٣ - الصحة في الإسلام . . . . . لتجمله السيد محمد الجبلى
  - ٤ - الحسين العائد « شعر » . . . . . له أيضا
  - ٥ - مذهب أهل البيت « ع » . . . . . مؤلف هذا الكتاب
  - ٦ - كيف تكسب الاصدقاء ، الطبعة الاولى . . . . . لتجمله
  - ٧ - الوصي « نعتون قيمة في الامامة » . . . . . مؤلف هذا الكتاب
  - ٨ - وليد الكعبه « ع » وهو مجموعة كلمات وقصائد في أمر المؤمنين
  - ٩ - مع الذكور مع الدين في ادب المرتضى . . . . . لتجمل المؤلف
  - ١٠ - كيف تكسب الاصدقاء ، الطبعة الثانية بمصر . . . . . له أيضا
  - ١١ - اصول الاستنباط « الطبعة الثانية » . . . . . وهو هذا الكتاب
- وقد طبع هذا الكتاب طبعة ثلثة في طهران لمسييس الحاجة اليه .







LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



32101 072542333